الأسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

العدد: 1761 ■ من الجمعة 17 إلى الخميس 23 أكتوبر 2025 الموافق 24 - 30 ربيع الثاني 1447 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

تحت الأضواء | أخنوش يتحول إلى «سوبر مان» للصفقات تزامنا مع رئاسته للحكومة

تحليل إخباري | «دار المخزن» تؤشر على معاقبة السياسيين أمام تحولات «جيل زد»

سري

بالإضافة إلى صدمة إبعاده من منصب كبير(..)، قال مصدر استقلالي إن الوزير مصطفى بايتاس «تطاول» خلال اجتماع الأغلبية على نزار البركة، بدعوى أنه لم يعد يدافع عن الحكومة في برنامج تلفزيوني(..)، والواقع أن بايتاس يواجه نفس التهمة داخل حزبه، حيث يقول المقربون إن مكانته تراجعت لصالح المقرب الجديد من رئيس الحكومة أخنوش، حيث بات متهما بعدم الدفاع عن الحزب رغم ما جمعه(..).

وهبي للاحتجاج ووهبي للاحتفال

كلاهما يحملان اسم «وهبي».. وهبي الوزير «المتعجرف» بلسانه الطويل الذي غذى احتجاجات شباب «جيل z» بتصريحاته الغير موفقة، والمتعالية على البسطاء من أبناء الشعب، ثم وهبي المدرب الذي قاد «جيل z» في كرة القدم إلى نصر تاريخي على أقوى المنتخبات في كأس العالم؛ الأول خرج المواطنون لينتقدوه في الشارع، والثاني تسبب في خروج المواطنين للشارع من أجل الاحتفال بالنصر.. ليظهر أن وهبي الذي يريده الجميع هو المسؤول الذي يتحمل مسؤوليته بكل شجاعة في قيادة «جيل z» نحو النجاح، والاعتزاز بالوطن، بينما وهبي الذي لا يريده أحد هو ذلك المسؤول الذي يسيء للمؤسسات، ويتطاول على المقدسات بما فيها قيادة الدولة.. ولأن المناسبة شرط، تنشر «الأسبوع» صورة المدرب والوزير، والفاهم يفهم(..) وهنيئا لمنتخب «جيل زد».

ملف الأسبوع | ما نصيب قضية الصحراء من خطة ترامب للشرق الأوسط الجديد ؟

متابعات | حتمية خلق المجلس الاستشاري للشباب تصطدم بغياب الإرادة السياسية

كواليس الأخبار

الوزيرة السغروشني تتذكر محاربة الفساد في أرذل عمر حكومة أخنوش

الرباط. الأسبوع

السغروشني

أخيرا استيقظت الوزيرة أمل الفلاح السغروشني للحديث عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتي ظلت جامدة منذ تولي حكومة أخنوش المسؤولية، وظل مجال محاربة الفساد بعيد المنال عنها، خاصة بعدما أقدمت على سحب قانون الإثراء غير المشروع من البرلمان، وأعادته لخزانة وزارة العدل.

فرئيس الحكومة الذي يترأس اللجنة، لم يعقد أي اجتماع معها رغم أنه عين فيها أعضاء سنة 2023، وظلت جامدة دون أن يتم تحريكها بصدور أي تقرير من قبلها حول واقع الفساد في عديد القطاعات، رغم المتابعات القضائية التي تورط فيها مسؤولون ومنتخبون لها علاقة بالفساد المالي والإداري.

فقد كشفت الوزيرة أن الحكومة مستمرة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بالتنسيق مع جميع المؤسسات والهيئات المعنية، بما فيها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وأضافت أن الوزارة أعدت تقريرا تركيبيا حول تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد خلال الفترة 2019-2024، سيتم عرضه على اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد، وأن الحكومة جددت تعيين ممثلي المجتمع المدني في اللجنة، ودعت منظمة «ترانسبرانسي-المغرب» إلى تعيين ممثل جديد، في خطوة تؤكد حرص الحكومة على إشراك جميع الفاعلين دون استثناء.

وأشارت السغروشني إلى عقد الحكومة لسلسلة لقاءات تشاورية مع المؤسسات والفاعلين في المجتمع المدني، بهدف تقييم الاستراتيجية الحالية وإعداد استراتيجية وطنية جديدة تراعي تطلعات المرحلة القادمة، قائلة أن البدء من سنة 2026 يهدف إلى ضرورة الانتهاء من عملية التقييم الشامل للمرحلة السابقة، وبناء خطة على أساس عملي وتشاركي.

قيوح يمنح محاميين محظوظين صفقة ضخمة بدون شروط

الرباط. الأسبوع

قيوح

بالرغم من قيام وزير النقل واللوجستيك عبد الصمد قيوح، بإجراء جديد يتعلق بمعالجة الملفات العالقة منذ سنة 2011، والمتعلقة بالتجديد السباعي للرخص وإعادة استغلالها، إلا أن الإشكال الحاصل في الوزارة هو التعاقد مع مكاتب محاماة لتدبير وتتبع هذه الملفات رغم أن الوزارة تتوفر على مديرية للنقل لها أطر وموظفون ذوي كفاءات عالية.

وأثار تعاقد الوزارة مع مكاتب محاماة لتدبير الملفات، العديد من التساؤلات لدى المهنيين والمتتبعين الذين يرون في القرار تنقيصا من المجهود الإداري الذي تقوم به المديرية، ومنح المحامين صفقة عبارة عن «دجاجة بكامونها» لتدبير ملفات إدارية عادية من اختصاص الموظفين، لا تتعلق بنزاعات قضائية ولا بشؤون قانونية، عوض أن يتم تحويل مبالغ الصفقة إلى منح وتعويضات لتحفيز الموظفين والأطر وتشجيعهم على تسوية الملفات في مدة زمنية محددة.

وحسب مصادر مطلعة، فإن الوزارة تتوفر على أطر ذات كفاءة قانونية وتقنية وتجربة، وهي قادرة على معالجة الملفات المتراكمة، خاصة وأنها كانت وراء صياغة المذكرات التي نظمت عملية التجديد السباعي وتسوية الرخص، ما يجعل الصفقة التي قامت بها الوزارة لا فائدة منها في ظل المجهودات التي قام بها الموظفون، ومحدودية الموارد المالية للقطاع، والمطالب النقابية بصرف المنح وتنفيذ المطالب المطروحة في الحوار القطاعي.

وترى بعض المصادر، أن الهدف لدى الوزارة قد يكون هو الإسراع في تسوية الملفات، لكن ليس عبر إبرام الصفقات ومنح جهات خارجية الأولوية للوساطة، على حساب مجهودات الموظفين وتثمين العمل الإداري، والاعتماد على الأطر الداخلية وتوفير الإمكانيات اللازمة وتطوير المؤسسة وتحسين ظروف الاشتغال.

الوزير زيدان وزميله التهراوي.. «شكون اللي نتيقو» ؟

زيدان

التهراوي

الرباط. الأسبوع

خرج الوزير المكلف بالاستثمار، كريم زيدان، بتصريح مثير للجدل يتناقض مع ما جاء به وزير الصحة أمين التهراوي، حول تعليق طلبات الدعم المخصص للمصحات الخاصة.

وقال زيدان أن الدعم لم يعلق وأن الاستثمار في قطاع الصحة يخضع لنفس المساطر التي تطبق على القطاعات الإنتاجية، مضيفا أن «بعض المصحات الخاصة تقدمت بطلبات للدعم، لكنها لا تزال قيد الدراسة ولم تصل بعد إلى مرحلة الصرف الفعلي»، لكن الدعم لا يمنح تلقائيا، بل يتم صرفه تدريجيا، حسب قوله.

ويتناقض تصريح وزير الاستثمار مع ما قاله وزير الصحة في البرلمان، حول توقيف الدعم العمومي المخصص للمصحات الخاصة، ما جعله يتعرض لانتقادات من قبل الجمعية الوطنية للمصحات التي طالبته بالكشف عن لائحة المستفيدين.

تأجيل قضية الأمير مولاي هشام ضد الطاوجني

الرباط. الأسبوع

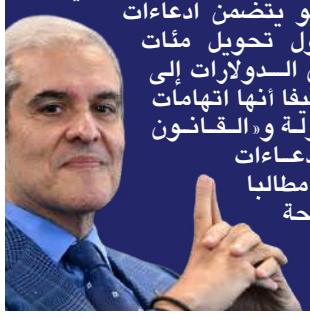

أجلت المحكمة الابتدائية بالرباط ملف الدعوى القضائية المرفوعة من قبل الأمير مولاي هشام ضد محمد رضى الطاوجني، إلى غاية التاسع من دجنبر 2025، بناء على طلب دفاع الأمير لالتزاماته خارج المغرب.

وكشف الأمير مولاي هشام أن لجوءه للقضاء جاء بعد نشر الطاوجني لشريط فيديو يتضمن ادعاءات خطيرة حول تحويل مئات الملايين من الدولارات إلى الخارج، مضيفا أنها اتهامات غير معقولة و«القانون واضح لا ادعاءات دون أدلة»، مطالبا بما يثبت صحة أقواله.

بنعليلو يتدخل لإلغاء صفقة مشبوهة في قطاع الصحة

الرباط. الأسبوع

سقطت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في «فضيحة بجلاجل»، جعلت رئيسها محمد بنعليلو يتدخل بسرعة من أجل إنهاء الصفقة، المتعلقة بتفويت دراسة حول «الفساد» في قطاع الصحة، لأحد المكاتب المحظوظة المشتغلة أصلا في القطاع.

وقد قررت الهيئة توقيف تنفيذ صفقة إنجاز «خريطة مخاطر الفساد في قطاع الصحة»، وذلك بعد تداول مزاعم تتعلق بـ«تضارب المصالح» تخص الجهة الفائزة بالصفقة.

وحسب بيان للهيئة، فقد أعطى محمد بنعليلو تعليماته لإجراء بحث بخصوص طلب العروض رقم 2025/07 المتعلق بإنجاز الدراسة، وإحالة ملف الصفقة بكافة وثائقه على اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، للبت فيه وفقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، موضحة أن القرار جاء «استنادا إلى المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية المعتمدة في مجال الوقاية من تضارب المصالح، بما يضمن الاحترام التام لمبادئ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص»، وحرص المؤسسة على ضمان أعلى درجات الشفافية والنزاهة في تدبير طلبات العروض.

ويأتي تحرك الهيئة بعد تداول مواقع إخبارية تقريرا حول منح صفقة الدراسة حول الشبكات التي تتحكم في مسار العلاج وتستفيد من المال الموجه لقطاع الصحة، إلى مكتب دراسات أمريكي-فرنسي «فورفيس مازار»، الذي يربطه عقد مع مجموعة «أكديطال» إلى غاية 2026 في مجال الاستشارة والتدقيق المالي بقيمة مالية بحوالي 240 مليون سنتيم، والتي تعتبر أول مجموعة مستثمرة في القطاع الصحي بالمغرب.

بنعليلو

بالأرقام

أكد وزير العدل عبد اللطيف وهبي أن عدد الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم المملكة والمتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة، بلغ إلى حدود اليوم 450 حكما، منذ دخول هذا النظام حيز التطبيق.. وقال أن تسع حالات فقط تم فيها الحكم بعقوبات بديلة دون تنفيذها، ما استدعى اتخاذ قرار باعتقال المعنيين بالأمر وتنفيذ العقوبات السجنية الأصلية، وأن عدم تقديم المعنيين بالأمر أعذارا أو ملتمسات بشأن تأخر التنفيذ، هو ما أدى إلى هذا الإجراء.

وهبي

رسالة «الأسبوع» وصلت إلى وزيرة السياحة

الرباط. الأسبوع

عمور

بعد ثلاثة أشهر على نشر «الأسبوع» تقريرا عن ورزازات «المدينة التي تحتضر في صمت» في يوليوز الماضي، أطلقت وزارة السياحة والصناعة التقليدية مخططا لجعل ورزازات وجهة مرجعية في مجال السياحة الثقافية المستدامة، بغلاف مالي قدره 820 مليون درهم.

وكشفت الوزارة أن البرنامج يتضمن 3 محاور، وهي تعزيز الإيواء السياحي وتطوير التنشيط السياحي، بتخصيص ميزانية إجمالية قدرها 820 مليون درهم، فضلا عن تحسين الربط الجوي، وسيتيح هذا المخطط إضافة حوالي 1800 سرير إضافي.

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

الجمع بين السياسة والثروة

أخنوش يتحول إلى «سوبر مان» للصفقات تزامنا مع رئاسته للحكومة

الرباط الأسبوع

رغم إعلان أخنوش عن فك الارتباط مع ذراعه الاقتصادي مجموعة «أكوا»، عقب توليه رئاسة الحكومة، إلا أنه ظل وفيا لأنشطته الاقتصادية التي لا يمكن أن تظل جامدة خلال ولايته الحكومية، وهذا من حقه، لكن المشكل يكمن في استغلال منصبه لتمرير صفقات لفائدة شركاته.

فقد حصل أخنوش خلال ولايته الحكومية، على عدة صفقات من قطاعات متنوعة، لكن التركيز يظل على صفقة محطة تحلية مياه البحر التي فاز بها تحالف يضم شركة «أكسيونا» الإسبانية وشركتي «غرين أوف أفريكا» و«أفريقيا غاز» المملوكتين لمجموعة «أكوا»، بقيمة مالية بلغت 6.5 ملايير درهم، أي 613 مليون أورو، حيث وجهت إليه تهمة السقوط في تضارب المصالح، بالإضافة إلى أن الصفقة تمت خارج الشروط المحددة، لكونه أشرف على اللجنة المكلفة من الوزيرة المنتمية لحزبه وهو صاحب الشركة المرشحة.

الصفقة الثانية التي تطارد رئيس الحكومة، تتعلق باقتناء شركة «أفريقيا غاز» نسبة 9.8 في المائة مقابل 18 مليون دولار من رأسمال الشركة البريطانية «ساوند إنرجي»، الحاصلة على رخص التنقيب عن الغاز الطبيعي بمنطقة تندرارة، من قبل المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن الذي تترأسه أمينة بنخضرة، عضو المكتب السياسي لحزب الأحرار، حيث تمكنت شركة أخنوش من توقيع عقد احتكار مغربي مع الشركة الأجنبية يعطي لشركة «أفريقيا» الحق في بيع وتوزيع الغاز الطبيعي المستخرج من الحقل لمدة عشر سنوات، والمثير في القضية، أن الشركة البريطانية حصلت على إعفاءات ضريبية أقرتها المديرية العامة للضرائب بخصوص نشاط الشركة خلال الفترة 2016-2017-2018.

وقد تساءلت المعارضة البرلمانية عن السبب وراء تمتيع الشركة بإعفاء من أداء واجبات ضريبية تقدر بـ 14 مليون دولار، تتعلق بعمليات تحويل أصول وحقوق رخص التنقيب في حقل تندرارة، و22 مليون دولار تهم إعادة احتساب ضريبي لهاته الشركة.

ومن بين الصفقات الأخرى التي تطارد رئيس الحكومة، صفقة بين شركة «أفريقيا» والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك لأجل تزويده بمادة «الفيول» بقيمة 2.44 مليار درهم، بحيث تشمل الصفقة تزويد محطتي المحمدية وطانطان بحصص تبلغ 350 ألف طن و90 ألف طن على التوالي.

كما حصلت شركة «مغرب أوكسجين» التابعة لمجموعة «أكوا»، على صفقة توريد الغازات الطبية لفائدة مصحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقابل مبلغ يتراوح بين 5 ملايين و932 ألف درهم كحد أدنى و11 مليونا و865 ألف درهم كحد أقصى بالنسبة لتوريد الغازات الطبية، إلى جانب صيانة تجهيزات هذه الغازات بحوالي 773 ألف درهم. هذا إضافة إلى احتكار نفس الشركة للأوكسجين في المستشفيات العمومية خلال فترة جائحة «كورونا»، حيث يتداول أن العقد الذي يربط بين وزارة الصحة والشركة يكلف 42 مليار سنتيم مقابل تركيب مولدات الطاقة فوق المستشفيات التي تقوم بإنتاج الغازات الصناعية والطبية.

الغريب أن الصفقات شملت أيضا قطاع المحروقات، حيث حصلت شركة «أفريقيا غاز» على صفقة تزويد الخطوط الملكية المغربية بوقود الطائرات «الكيروسين» في صفقة حصرية، حيث انتقد المدير العام السابق إدريس بنهيمة سيطرة مجموعة «أفريقيا» التي يملكها أخنوش، على سوق استيراد وتخزين وقود الطائرات، ومن نتائج هذا الاحتكار الرفع من أسعار الكيروسين بـ 30 % مقارنة مع السعر العالمي، كما يروج أن «أفريقيا» حازت على عقد لتزويد القوات المسلحة الملكية بالمحروقات، وذلك بعد سحب العقد من شركة «شيل»، ما يعزز سيطرة الشركة على قطاع المحروقات.

وقد حققت مجموعة «أكوا» التابعة لأخنوش أرباحا مالية مهمة خلال سنة 2024، حيث ارتفع رقم معاملاتها الموحد من 8.25 ملايير درهم إلى 8.77 ملايير درهم، وارتفع صافي الربح الموحد إلى 747.4 مليون درهم، وارتفع إجمالي الأصول إلى 9.51 ملايير درهم.

الساسي يتحدث عن مسار الانتخابات:

من المعارضة القوية إلى برلمان بلا معارضة

الرباط. الأسبوع

كشف المحلل السياسي محمد الساسي، عن مسار الانتخابات منذ الاستقلال حتى اليوم، والتي كانت متباينة بين الشد والجذب ورغبة النظام في التحكم وتنظيم ديمقراطية مقنعة.

وقال الساسي: «إن الانتخابات الوحيدة النزيهة التي عرفها المغرب، كانت سنة 1960، وكانت تجربة مهمة رغم بساطة الطقس الانتخابي مثل وضع المداد في الأصابع، مضيفا أنه بعد سنة 1963 بدأ هناك سياق جديد ومسلسل عرف متغيرات وانتخابات أعطت نفس التوازن الذي أصبح فيما بعد غير مرغوب فيه، بين جبهة الدفاع عن المؤسسة الدستورية وجبهة ثانية مكونة من حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، وأضاف أن «انتخابات 1970 كانت بلا رهان وكأن النظام صوت على نفسه في انتخابات أشخاص وأعيان بلا أفكار وبلا برامج، ثم في انتخابات 1977، برز الصراع السياسي الحاد بين حزبين، حزب وزارة الداخلية، وفي الجانب الآخر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حيث كان أقوى صراع من الناحية السياسية عرفته الانتخابات المغربية»، مشيرا إلى أن سياق انتخابات 1984 يوحي بأن إجهادا ما قد وقع فيما سمي بالمسلسل الديمقراطي، الذي ابتدأ في منتصف السبعينات، ثم جاءت انتخابات 1993 التي ارتبطت بمسألة الدستور.

وتحدث الساسي عن انتخابات 1991 التي ارتبط فيها النقاش بمسألة دستورية وبناء كتلة ديمقراطية تمتد إلى المجال الشبابي والمجال النسائي والمجال النقابي وغير ذلك، ثم انتخابات 1997 التي جاءت في سياق التحضير لحكومة التناوب، في حين أن انتخابات 2002 كانت اختبارا لما سماه نوايا «العهد الجديد»، ودخول الفاعل الإسلامي إلى الانتخابات كان إشارة إلى تغير في توازنات اللعبة الانتخابية، مشيرا إلى أن انتخابات 2007 عرفت قمة العزوف وبداية الخوف من موت السياسة، بينما انتخابات 2011 جاءت في سياق الربيع العربي وكانت «ورقة ضمان الاستمرارية ولإطفاء الحريق» عبر إشراك الفاعل الإسلامي.

وتابع الساسي موضحا أن انتخابات 2016 عرفت لحظة صراعات لم تحضر فيها أحزاب الحركة الوطنية كما في السابق، وظهور الشعبوية الدينية التي لا تقترح برنامجا خاصا، بل نفس برامج اليمين بمهارات دينية، في مواجهة الحداثة المعطوبة التي تقبل الحداثة في مختلف الأوجه إلا في وجهها السياسي، بينما أفرزت انتخابات 2021 برلمانا «بلا معارضة»، يقول الساسي، لأن وجود ثلاثي في الحكومة لم يترك للساحة قوة ذات وزن، وأن الاتحاد الاشتراكي فقد جزء من قوته التي تمكنه من تشكيل معارضة، في حين أن الإسلاميين كانوا يعانون من السقطة التي جعلتهم لا يتوصلون حتى لتكوين فريق فما بالك بتشكيل معارضة.

الساسي

ما خفي

بدأت الصحافة الأجنبية تخصص حيزا مهما للأميرة لالة سلمى، مشيرة إلى عودة «مهذبة» إلى الأنشطة، مبرزة أن مكانة مولاي الحسن المتزايدة لها علاقة مباشرة بنية تسليط الضوء على والدته..

بات الوزير يونس السكوري أقرب إلى رئيس الحكومة عزيز أخنوش، وقبل ذهابه إلى الصين، شوهد في التدشين الملكي الكبير لمصنع الطيران، ما يرجح فرضية عدم تأثر وضعه بسبب التقارير التي نسجت ضده داخل حزبه، بإيعاز من جهات معلومة كتبت معطيات تحت الطلب(..).

التفسير الذي أعطي لصورة «اجتماع» قائد الدرك الملكي الجنرال حرمو ووزير الداخلية عبد الوافي لفتيت وعبد اللطيف الحموشي المدير العام للأمن الوطني ومديرية مراقبة التراب الوطني، داخل سيارة واحدة، نقلتهم مجتمعين من مكان التدشين الملكي الأخير لمصنع الطيران في الدار البيضاء، هو ذهابهم لاجتماع على أعلى مستوى. ويذكر أن التنسيق بين الأجهزة الأمنية ارتفع بشكل كبير في عهد الحموشي من خلال إطلاق تجربة فرق خاصة مشتركة، خاصة في قضايا الإرهاب(..).

بينما يسير إدريس لشكر بثبات نحو تعبيد الطريق للولاية الرابعة، سقط أخيرا ترشيح مدعوم من اتحادي فرنسا لمنصب الكاتب الأول، ممثلا في عضو المجلس الوطني صلاح الدين المنوزي، رافعا شعارات القطع مع ثقافة الزعامة الفردية، وضرورة التجديد الديمقراطي والتنظيمي(..).

بينما تطور شركته «نيتوبيا» التطبيق الذي يسمح باقتناء تذاكر كأس الأمم الإفريقية التي ستنظم في المغرب، تعرض رجل الأعمال زاكي نرجيس، بالموازاة مع هذا، إلى حملة لتشويه سمعته على الأنترنيت، في انتظار الخبايا والدوافع(...).

رفعت شركة طيران أوروبية شكوى إلى المفوضية الأوروبية، متهمة المديرية العامة للطيران المدني المغربي، بعدم التعاون فيما يخص المد بمعلومات تهمّ جاهزية مطار الدار البيضاء، وهناك من يرى في هذا تهديدا آخر قد يمس العلاقات بين الرباط وبروكسيل.

كواليس الأخبار

بوادر صراع صامت بين قيادات الأصالة والمعاصرة والأحرار

الرباط. الأسبوع

يبدو أن حراك «جيل زد» خلق فتورا وتباعدا كبيرين بين قيادات حزب الأصالة والمعاصرة ونظرائهم من حزب التجمع الوطني للأحرار، الذين انزعجوا من الخرجات الأولى لزملائهم السياسيين في التحالف.

وحسب مصادر مطلعة، فإن الخلاف بين قيادات الحزبين وصل إلى مستويات غير مسبوقة بسبب الاعترافات والانتقادات الذاتية للتقصير الحكومي، بحيث يتبين ذلك من خلال تأجيل انعقاد اجتماع قيادات الأغلبية عقب الافتتاح البرلماني، وغياب رؤية موحدة بخصوص التعامل مع القضايا الشبابية.

وقد اعتبر مراقبون أن الصمت الجاري بين القيادات السياسية للحزبين، يفسر بوجود تصدع داخل الأغلبية الحكومية، خاصة في غياب التضامن داخل الأغلبية، ما يطرح سيناريوهات عديدة حول وجود أزمة صامتة بين الحلفاء السياسيين.

ففي ظل الحراك الشبابي، وفي حال استمرار الاحتجاجات، يرى البعض أن الأمور قد تتطور إلى خلاف علني بين قيادات «البام» وحزب الأحرار، في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحالية، ما قد يؤدي إلى انتقال الصراع إلى الأولويات داخل قانون المالية المقبل.

وتثير العلاقة بين الحزبين مخاوف وقلق رئيس الحكومة من ظهور معارضة نقدية داخل التحالف الحكومي خلال مناقشة قانون المالية في البرلمان، وهو الأمر الذي سيجعل العديد من مشاريع القوانين تخضع للمراقبة والمعارضة الداخلية قبل التصويت عليها أو رفضها، والمطالبة بالتالي بمراجعتها.

فالخلاف بين قيادات حزبي الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار، برز منذ عدة أشهر بسبب قضية دعم «الفراقشية» والغلاء والتواصل والخلافات حول قطاعات التعليم والصحة والتشغيل، لكن احتجاجات «جيل زد» زادت من تصاعد الخلاف وتباعد الرؤى بين الحزبين، خاصة مع حلول السنة الانتخابية المقبلة والتي ستكون مهمة بالنسبة للطرفين من أجل نيل ثقة الناخبين.

كاميرات المراقبة تثير سخط موظفي وزارة الإسكان

الرباط. الأسبوع

طالبت الجامعة الوطنية لإعداد التراب الوطني والتعمير، بالإزالة الفورية لجميع الكاميرات التي تنتهك خصوصية الموظفين وحريتهم الفردية، لا سيما في الأماكن غير المخصصة للمراقبة الأمنية العامة والمقابلة للمرافق الصحية وممرات المكاتب، وذلك لحماية المعطيات الشخصية.

ورفضت النقابة وجود كاميرات مراقبة في أماكن حساسة داخل المرافق الصحية المخصصة للسيدات، مستغربة من وجود كاميرات ترصد (صوتا وصورة) قاعة الاجتماعات و3 ممرات لتوزيع المكاتب ومتصلة بهاتف مسؤول، مضيفة أن هذا التوزيع للكاميرات لم يخضع للمقاربة الرسمية المعمول بها والمتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.

وحسب نفس المصدر، فقد تجاوبت الوزارة مع الملاحظات التي تم تسجيلها، حيث تم تفكيك روابط مجموعة من الكاميرات، في خطوة وصفتها النقابة بأنها تصون كرامة الموظفات والموظفين داخل جميع مرافق الوزارة.

لماذا لم يصدر الوالي اليعقوبي غرامة على مصحة «أكديطال» ؟

الرباط. الأسبوع

خلق الوالي محمد اليعقوبي الحدث في الرباط، بعدما أقدم على إغلاق مصحة تابعة للمجموعة الصحية «أكديطال» بأحد أحياء العاصمة، رغم افتتاحها رسميا خلال الصيف الماضي.

وقرر الوالي اليعقوبي إغلاق المصحة بسبب عدم احترامها لقانون التعمير واستكمال المساطر المعمول بها، حيث تم فتح المصحة دون الحصول على شهادة المطابقة للتصاميم، التي تتضمن توقيعات الوكالة الحضرية ووزارة الصحة والوقاية المدنية.

ويعد استغلال بناية دون التوفر على شهادة المطابقة، خرقا ومغامرة بسلامة المرتفقين، خاصة وأن البناية عبارة عن مصحة طبية تستقبل المرضى الذين يكونون في حالة العجز في حالة حصول حادث ما، حيث كشفت المطالبة بشهادة المطابقة عن اختلالات في المتابعة والمراقبة، الأمر الذي أدى إلى توبيخ رجل السلطة الذي تقع المؤسسة تحت نفوذه الترابي.

ويطرح هذا التهاون السؤال على الجهات المسؤولة عن تتبع المشاريع، خاصة الوكالة الحضرية والسلطة المحلية، والتي لم تتدخل في الوقت المناسب رغم إصدار المجموعة بلاغا تؤكد فيه افتتاح المصحة، الأمر الذي يضع المسؤولين المحليين أمام المساءلة.

اليعقوبي

وعقب قرار الوالي، المجموعة في إجراء من الإصلاحات الواسعة بهدم بعض الأجزاء وإعادة وفق التصميم المطلوب، قبل إحالة الوضعية على اللجنة قبل تسليم شهادة المطابقة.

البركة: «مبقات شتا نشربو ما لبحر»

الرباط. الأسبوع

البركة

كشف نزار البركة، وزير التجهيز والماء، أن مشاريع تحلية مياه البحر تشكل تحولا كبيرا في السياسة المائية الوطنية، وستشمل ساكنة العالم القروي، وقال: «في أفق 2030 سيشرب 60 في المائة من المغاربة الماء بفضل تحلية المياه»، مشيرا إلى أن الحكومة تعمل على تسريع مشاريع تحلية مياه البحر لتأمين التزود المستمر بالماء الشروب.

بعد الاعتراف بدور وسيط المملكة.. هل يطبق الوزراء توصيات المؤسسة ؟

الرباط. الأسبوع

بعدما ظلت مؤسسة وسيط المملكة غائبة عن اهتمامات الحكومة خلال السنوات الفارطة، ولم يتم الأخذ بتوصياتها في عهد الرئيس السابق محمد بنعليلو حول أعطاب الإدارة العمومية والبيروقراطية وغيرها، دعا رئيس الحكومة مختلف القطاعات الحكومية، إلى تعزيز التنسيق والتعاون والتواصل مع مؤسسة الوسيط.

فبعد سنوات من العلاقة المتباعدة بينهما بسبب عدم التفاعل الإيجابي مع مؤسسات الحكامة، قررت الحكومة العمل مع مؤسسة الوسيط من أجل التفاعل مع قضايا المواطنين، لكن يبقى السؤال المطروح: هل ستتفاعل الوزارات والمؤسسات مع توصيات وملاحظات الوسيط بخصوص شكايات المواطنين ؟

طارق

فقد أكد رئيس الحكومة - في مذكرة موجهة للوزراء والوزراء المنتدبين وكتاب الدولة والمندوبين السامين والمندوب العام - على ضرورة تدعيم الآليات الكفيلة بضمان انتظام هذا التنسيق ونجاعته وفعاليته، وذلك بهدف الارتقاء بأداء المرفق العمومي وتعزيز تفاعل الإدارة مع شكايات وتظلمات المواطنين، وذلك انسجاما مع توجيهات الملك محمد السادس.

واعترف رئيس الحكومة بالدور الهام الذي تضطلع به مؤسسة وسيط المملكة، باعتبارها مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة في تعزيز الوساطة الإدارية كآلية مؤسساتية لتسوية الخلافات بين المرتفقين والإدارة، بعيدا عن المساطر القضائية.

الداخلية تستعد لإخراج القوانين الانتخابية النهائية.. فهل تستطيع منع استعمال «المال السايب» ؟

الرباط. الأسبوع

تستعد وزارة الداخلية لإخراج القوانين الانتخابية الجديدة بعد المشاورات التي جمعتها بالأحزاب السياسية، وعرضها على الأمانة العامة للحكومة قبل عرضها على المجلس الحكومي والبرلمان.

ومن المنتظر أن تقوم الداخلية بالتواصل مع قادة الأحزاب من أجل إطلاعهم على المسودات النهائية للقوانين، قصد تقديم الملاحظات والمقترحات، قبل إحالة المشاريع على البرلمان للدراسة والمناقشة.

ومن بين الأمور التي ترتكز عليها توصيات الأحزاب، عدم التساهل مع استعمال المال في الانتخابات وتتبع التحويلات المالية واستخراجها، ومنع تزكية المتابعين في قضايا الفساد أو المتعلقة بالانتخابات أمام القضاء.

وتسعى وزارة الداخلية من خلال القوانين الجديدة إلى فرض رقابة لاصقة، ومنع المتابعين قضائيا من الترشح في الانتخابات المقبلة، وإلزام الأحزاب بتطبيق القانون في منح التزكيات، والتصدي لاستغلال العمل الاجتماعي ضمن الحملات الانتخابية، أو جمع التبرعات لتمويل الحملات..

وتراهن الأحزاب على تخليق الحياة السياسية من أجل تحقيق تنافسية ديمقراطية متوازنة بين مختلف التيارات، بعيدا عن الممارسات القديمة واستعمال الأموال واستقطاب الأعيان و«أصحاب الشكارة» من أجل تمويل الحملات والظفر بالمقاعد الجهوية والمحلية والبرلمانية.

ويبقى السؤال لدى المراقبين والمتتبعين للشأن السياسي: هل تستطيع وزارة الداخلية تطبيق القوانين الانتخابية على أرض الواقع، خاصة في المناطق القروية والصحراوية، التي تجرى فيها الانتخابات بمنطق الولاءات والانتماءات القبلية، والعلاقات واستعراض الإمكانيات اللوجستيكية والمادية.

كواليس الأخبار

وزيرة المالية خارج التغطية والمواطنون يتساءلون:

«واش عايشة معنا» ؟

الرباط. الأسبوع

منذ سنتين ووزيرة المالية نادية فتاح العلوي لم تتواصل بشكل مباشر، ولم تعقد أي ندوة صحفية لإطلاع الرأي العام على السياسة التي تنهجها الوزارة في تدبير العديد من المشاريع والبرامج وعلاقتها بالقطاعات الحكومية، والإجابة عن الكثير من الأسئلة التي لا زالت عالقة.

الوزيرة نادية فتاح فضلت الصمت والتواري عن الأنظار رغم الوضعية الاجتماعية الملتهبة، ولم تتفاعل مع الحراك الشبابي ومضامين قانون المالية، مفضلة الغياب عن الساحة وكأنها تشتغل في قطاع لا علاقة له بالشأن الوطني.

فتاح العلوي

فقد كانت الوزارة خلال السنوات الماضية تقوم بالتواصل مع وسائل الإعلام، من أجل توضيح المحاور الأساسية والمضامين المتعلقة بتقديم قانون المالية، والإجابة عن التساؤلات المتعلقة بتخصيص الميزانيات القطاعية والأولويات الوطنية ضمن الميزانية العامة، لكن اليوم، أصبح هذا التواصل غائبا معتمدة فقط على البلاغات والبيانات في غياب التفاصيل والانفتاح على النقاش العمومي الدائر حاليا في مختلف وسائل الإعلام.

الحكومة تخطط لرفع سن مباريات التعليم لامتصاص غضب شباب «جيل زد»

الرباط. الأسبوع

تتحدث بعض الأوساط عن عزم الحكومة إعادة النظر في قرار تسقيف سن مباريات التعليم، عبر الرفع من السن خلال المحطات المقبلة وإتاحة الفرصة للذين تتجاوز أعمارهم الثلاثين سنة للمشاركة في مباريات التوظيف على مستوى الأكاديميات.

وتسعى الحكومة من خلال هذا القرار، إلى امتصاص احتجاجات الشباب، خاصة «جيل زد»، وإظهار حسن النية بأنها تتفاعل مع الشباب المطالبين بالصحة والتعليم والشغل، عبر إلغاء تسقيف سن مباريات التعليم، وهو القرار الذي ظلت ترفضه منذ عهد الوزير السابق شكيب بنموسى، رغم دعوات المعارضة، وتنسيقية المعطلين وحاملي الشواهد العليا.

ويبدو أن الخلاف الحاصل داخل التحالف الحكومي، خاصة بين بعض الوزراء المحسوبين على الأصالة والمعاصرة، والذين يفكرون في رفع سن التوظيف والتشغيل مثل السكوري وبنسعيد، هو ما جعل الحكومة ربما تسعى إلى إعادة النظر في مسألة تسقيف السن لامتصاص غضب الشارع.

وتبقى مسألة إتاحة الفرصة للشباب فوق سن الثلاثين للمشاركة في مباريات التعليم، مرتبطة بمدى جدية الوزارة الوصية التي تملك الطرق لإقصاء المترشحين الذين فوق سن الثلاثين عبر عملية فرز الملفات، أم قد تكون العملية مجرد مناورة حكومية من أجل إرضاء قادة التحالف الحكومي ؟

في نفس السياق، اعتبر عبد الرحيم بوعيدة، النائب الاستقلالي، أن تسقيف الولوج إلى مهنة التعليم في 30 سنة، إجراء غير دستوري وغير قانوني، ويتناقض حتى مع سن الشباب، لذلك يجب التراجع عنه، موضحا أن الولوج إلى مهنة التعليم لم يعد اختيارا، بل أصبح إجباريا نظرا لظاهرة البطالة التي تعرفها بلادنا.

بوانو يتهم الحكومة بـ«تسمين الكبار وتفقير الصغار»

الرباط. الأسبوع

اتهم عبد الله بوانو، رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، الحكومة بكونها غارقة في «الفساد وتضارب المصالح»، بسبب الدعم المعروف بملف «الفراقشية»، إلى جانب استفادة لوبيات مالية كبرى من امتيازات ضخمة.

وأوضح بوانو أن الحكومة قامت بعرقلة عدد من المبادرات الرقابية البرلمانية، عبر إفشالها طلب تشكيل لجنة موضوعاتية لتقييم برنامج «المخطط الأخضر»، واستبدالها بلجنة أخرى استطلاعية من أجل طمس الحقائق، حسب قوله، قائلا أن «الأرباح الخيالية وغير الأخلاقية في المحروقات لا تزال قائمة رغم تقارير مجلس المنافسة التي أدانت عددا من الشركات»، معتبرا أن هذا الوضع دليل على «تواطؤ الحكومة مع لوبيات السوق وغياب الإرادة السياسية في حماية المستهلك المغربي».

وأشار بوانو إلى أن بعض الشركات الكبرى التي تتجاوز استثماراتها ملياري درهم، تستفيد من تخفيض ضريبي بنسبة 10 في المائة، في وقت تثقل فيه كاهل المقاولات الصغرى والمتوسطة بالضرائب والرسوم.

بوانو

الأغلبية ترتدي جلباب المعارضة

مضيان

تويزي

غياث

الرباط. الأسبوع

مع الدخول البرلماني الحالي الذي يأتي في سياق اجتماعي واقتصادي مليء بالتوتر، وعقب الخطاب الملكي الذي وجه انتقادات لاذعة للبرلمانيين بسبب عدم قيامهم بدورهم الأساسي كممثلين داخل المؤسسة التشريعية والترافع عن القضايا التي تهم المواطنين وتأطيرهم، ومراقبة الحكومة وتشريع القوانين، تغير خطاب الأغلبية البرلمانية وأصبح يسير في نفس اتجاه المعارضة.

وقد فوجئ العديد من المتتبعين بلغة الخطاب التي نهجها نواب الأغلبية خلال اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية والتعليم، وخلال أول جلسة للأسئلة الشفهية، ما يطرح تساؤلات حول أسباب التغير المفاجئ ومدى استمرار برلماني التحالف الثلاثي في دعم الحكومة خلال السنة التشريعية الأخيرة.

فقد انتقد محمد غياث عن حزب التجمع الوطني للأحرار، واقع التعليم حاليا في المدارس العمومية، بسبب الاكتظاظ ومطالبة أستاذ بتدريس 70 تلميذا دفعة واحدة، قائلا: «ظاهرة الهدر المدرسي التي باتت مخيفة، هؤلاء أولادنا، إنها أسر تعاني بينما أبناؤها في الشارع؛ اليوم في بيوتهم وغدا في الشارع. يجب أن نغير هذا الواقع، وأن نتحمّل جميعا المسؤولية».

أما أحمد تويزي رئيس فريق «البام»، فقد اتهم النخب السياسية والإدارية بـ«الهروب من المنظومة العمومية وتسجيل أبنائهم في مدارس البعثات الأجنبية والمدارس الخاصة، وهذا أكبر دليل على فقدان الثقة في المدرسة العمومية من طرف من يفترض أن يصلحها»، معتبرا أن المدرسة المغربية لم تعد سلما للترقي الاجتماعي كما كانت في السابق، بل تحولت إلى أداة لإعادة إنتاج الفوارق الطبقية.

بدوره، اتهم الاستقلالي نور الدين مضيان، وزير التعليم والمسؤولين بالوزارة، بالتقاعس في تسوية مشاكل القطاع، مشيرا إلى أنه قدم مجموعة من الطلبات عند زيارته للوزارة، لكن لم يحدث أي شيء ولم يتلق أي جواب منها ولا من المديرية أو الأكاديمية، رافضا تجاهل المشاكل من طرف الطاقم والمدراء المركزيين.

ويرى محللون أن الأغلبية البرلمانية تتجه ربما نحو أخذ مسافة من الحكومة، من أجل إعادة الثقة إلى المؤسسة البرلمانية، خاصة فيما يتعلق بتوجيه الأسئلة أو طرحها، والترافع عن القضايا التي تشغل الرأي العام حاليا، باستثناء لحظة التصويت.

متى يتم إحداث وكالة للأقاليم في المغرب غير النافع ؟

الرباط. الأسبوع

في ظل الحديث عن الخطاب الملكي وتنمية المناطق الجبلية والواحات، يطرح تساؤل لدى ساكنة الأطلس المتوسط والصغير، حول كيفية تنمية والنهوض بهذه المناطق في ظل غياب مؤسسة مواكبة للمشاريع التنموية ووضع برامج ناجعة على أرض الواقع.

وأمام التهميش والإقصاء الذي تعيشه مناطق الأطلس المتوسط، والتي تضم ثمانية أقاليم، هي تازة، غرسيف، بولمان، صفرو، إفران، الحاجب، خنيفرة، وبني ملال، دعت فعاليات إلى إحداث وكالة عمومية خاصة بتنمية هذه المناطق، وذلك في إطار تحقيق العدالة المجالية.

وتطالب الفعاليات المدنية الحكومة والفاعلين السياسيين والمنتخبين، بالترافع من أجل تأسيس الوكالة وتحقيق التنمية للأقاليم المذكورة، وتخصيص موارد مالية للنهوض بالمناطق الجبلية التي تقع في سلسلة جبال الأطلس المتوسط.

بودريقة يطلب حضور موثقة معروفة

بودريقة

الرباط. الأسبوع

تقدم دفاع محمد بودريقة بملتمس إلى هيئة المحكمة، من أجل استدعاء موثقة معروفة بالدار البيضاء، اتهمته بأخذ شيك قيمته 600 مليون سنتيم.

وقال دفاع بودريقة أن الموثقة لم تحضر للجلسة الثانية على التوالي، ملتمسا استدعاءها عن طريق مفوض قضائي من أجل الحضور والإدلاء بتصريحاتها أمام الهيئة القضائية.

ونفى بودريقة اتهامات الموثقة بصرف شيك لفائدته، مشيرا إلى أن القضاء سبق أن أنصفه ضدها خلال سنة 2018.

ملف الأسبوع

ما نصيب قضية الصحراء من خطة ترامب للشرق الأوسط الجديد ؟

قمة شرم الشيخ 2025

منذ مدة ونحن نسمع عن تحولات متسارعة يعرفها العالم بقوة، ويخرج الزعماء الكبار ليعلنوا أن العالم الآن قد تغير وسيأخذ مجرى آخر.. ولعل هذا الخطاب قد تكرر خلال فترة «كورونا» أواخر سنة 2019 وبداية سنة 2020، وفعلا شهدنا تغيرا ملموسا على مستوى العلاقات الدولية، ومؤخرا، حل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتل أبيب، قبل وصوله إلى شرم الشيخ المصرية، وقال في خطاب، ربما سيصبح تاريخيا، أمام الكنيست الإسرائيلي، مخاطبا إسرائيل ودول الشرق الأوسط، أن العالم يشهد اليوم «الفجر التاريخي للشرق الأوسط الجديد»، وطالب بالعمل على تحقيق «السلام والازدهار لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها»، بينما تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بـ«تحقيق السلام وفقا لرؤية ترامب»، وأضاف ترامب، أن «الأجيال القادمة ستتذكر هذه اللحظة باعتبارها اللحظة التي بدأ فيها كل شيء يتغير.. ويتغير كثيرا للأفضل».. فهل المغرب معني بهذا التغيير، خاصة وأن مفهوم الشرق الأوسط في الجغرافية السياسية الأمريكية، يعني الامتداد الجغرافي من المغرب إلى أفغانستان، بمعنى آخر، كل الدول الإسلامية؟ وما نصيب المغرب منه، وخصوصا قضية الصحراء ؟

أعد الملف **سعد الحمري**

الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر 1973 ومأزق الصحراء

عادة ما كان للمغرب نصيب، سواء أكان إيجابا أو سلبا، من كل التغيرات الكبرى التي شهدها العالم، وخصوصا ما يتعلق بقضية الصحراء، فبداية من سنة 1975، عندما شهد العالم تغييرا جذريا كبيرا، وخصوصا الشرق الأوسط، كانت قضية الصحراء في بداياتها الأولى.. فقد خرج الشرق الأوسط يومها من أزمة كبرى وهي حرب أكتوبر 1973، بين الدول العربية وإسرائيل المدعومة من أمريكا، التي كان من نتائجها انتصار العرب، ثم في تغيير دراماتيكي، وقعت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل سنة 1977، والتي نزعت عنها صفة الزعامة العربية، وبالتالي برزت نتائج جديدة وهي تراجع مصر كزعامة كبيرة للعرب، مقابل بروز الجزائر كدولة جديدة تبحث عن الزعامة في الشرق الأوسط، وقد رسخت نفسها كقوة داخل دول عدم الانحياز، التي كان صوتها قويا داخل هيئة الأمم المتحدة في تلك الفترة، وأصبحت بحق قوة دولية كبرى داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي، كان لذلك انعكاس كبير على قضية الصحراء المغربية في مهدها، حيث استغلت الجزائر وزنها الدولي من أجل عرقلة المغرب لضم الصحراء وغلق الملف بصفة نهائية.

كما كان من نتائج حرب أكتوبر 1973، دخول أمريكا في أزمة داخلية جعلتها تحجم لفترة عن الاهتمام بالمشاكل الخارجية مقابل الاهتمام بقضاياها الداخلية، وقد أثر الأمر بشكل كبير على المغرب، الذي كان يعول كثيرا على المساعدات العسكرية الأمريكية من أجل الاستمرار في حرب الصحراء، إلا أن هذه الأخيرة تخلت عنه لمدة أربع سنوات متتالية من سنة 1977 إلى 1981، ورفضت تزويده بالسلاح مخافة إثارة غضب الجزائر، الأمر الذي منع المغرب من تحقيق انتصار عسكري سريع وبسط نفوذه على الأرض، ووجد نفسه أمام أفق مسدود نتيجة التغيرات التي شهدها العالم في تلك الفترة، حيث كاد أن يفقد الصحراء، إذ كانت الموضة المتحكمة في هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية هي حق الشعوب في تقرير مصيرها، بالموازاة مع موجة من حركات استقلالية جديدة همت المستعمرات البرتغالية والإسبانية، وهو ما جعل المغرب يرضخ لضغوط الجزائر داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة، حتى أعلن موافقته على مبدأ تنظيم الاستفتاء في الصحراء، الذي كان يرفضه تماما وظلت ترفضه أحزاب المعارضة، وخصوصا حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ودخل المغرب بذلك في مرحلة من الشك استمرت عقدا كاملا امتد من سنة 1981 إلى سنة 1991.

ملف الأسبوع

عادة ما كان للمغرب نصيب من كل التغيرات الكبرى التي شهدها العالم، وخصوصا في قضية الصحراء، فبعد حرب أكتوبر 1973، خرج الشرق الأوسط من أزمة كبرى بين الدول العربية وإسرائيل، وكان من نتائجها انتصار العرب، ثم وقعت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل سنة 1977، والتي نزعت عنها صفة الزعامة العربية، **مقابل بروز الجزائر كقوة داخل دول عدم الانحياز، التي كان صوتها قويا داخل هيئة الأمم المتحدة، فكان لذلك انعكاس كبير على قضية الصحراء في مهدها، حيث استغلت الجزائر وزنها الدولي من أجل عرقلة المغرب لضم الصحراء وغلق الملف بصفة نهائية.**

نهاية الحرب الباردة والانفراج الكبير في قضية الصحراء

كانت سنة 1991 شاهدة على تطور ومنعطف عالمي جديد، حمل معه تغييرا على جميع الأصعدة والمستويات.. فقد شهد العالم نهاية مرحلة وبداية أخرى، وهي تفكك الاتحاد السوفياتي، الذي كان يعني نهاية الحرب الباردة وبداية نظام عالمي جديد وهو نهاية القطبية الثنائية وبداية عصر القطبية الأحادية، أي الهيمنة الأمريكية، وقد كان لهذه التحولات انعكاس مباشر وقوي على الصراع في الصحراء، حيث استفاد منه المغرب الذي كان في صف المعسكر الغربي المنتصر من طبيعة الحال، وكان الخاسر هو الجزائر التي كانت في صف المعسكر الشرقي، حيث خسرت نفوذها داخل أروقة الأمم المتحدة.

وقد انتهى المطاف بالجزائر إلى الرضوخ للضغوط الأمريكية والعربية بإعادة العلاقات مع المغرب وفتح الحدود مجددا والدخول في تعاون اقتصادي، توج سنة 1989 بإطلاق خط أنبوب الغاز المتوسطي المار عبر المغرب إلى إسبانيا، كما شكل ضعف الجزائر نقطة تحول عندما تم التوقيع على معاهدة تقضي بوقف الحرب في الصحراء بين المغرب وجبهة البوليساريو سنة 1991، والمضي في مسلسل تنظيم الاستفتاء، الأمر الذي أدى بكل من المغرب والجزائر إلى التفرغ للاهتمام بالمشاكل الداخلية التي كانت كبيرة في كلا البلدين اللذين أنهكتهما الحرب، حيث دخلت الجزائر في أزمة سياسية واقتصادية عرفت بـ«العشرية السوداء»، مقابل اقتراب المغرب مما يعرف بـ«السكتة القلبية».

وبما أن العقد الأخير من القرن العشرين كان بمثابة فرصة لإعادة تشكيل وإصلاح الأنظمة السياسية والاهتمام بالمشاكل الداخلية، فقد دخل البلدان في سلسلة إصلاحات كبرى، توجت بحكومة التناوب في المغرب وصعود عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر، والذي كان عليه شبه إجماع في الجزائر كرجل المرحلة.. فقد شهت العلاقات بين البلدين خلال العقد الأول من الألفية الجديدة تقاربا، بينما ظل ملف الصحراء يراوح مكانه، حتى طرح المغرب خيار الحكم الذاتي في الصحراء سنة 2007، والذي شكل منعطفا جديدا، حيث عمل المغرب منذ تلك السنة على إقناع المنتظم الدولي بجدواه، في حين ظلت الجزائر متشبثة بضرورة تنظيم الاستفتاء في الصحراء كحل أول وأخير.

وباء «كورونا» وبداية عهد جديد..

ثم كان العالم على موعد مع منعطف جديد، ويتعلق الأمر بجائحة فيروس «كورونا»، الذي دفع الرئيس الأمريكي إلى التصريح بأن العالم بعد نهاية أزمة «كوفيد» لن يعود كما كان، بل سيشهد تغيرات كبرى، وقد بدأت أولى النتائج على الصعيد العالمي بنشوب حروب غيرت العالم من جديد، من خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، التي أدت إلى رفع أثمان بعض المواد الحيوية بشكل صاروخي، ومنها الحبوب والبترول، مما جعل العديد من الدول تذهب إلى إعادة ترتيب أوراقها، كما ظهر توجه جديد، وهو بداية تحالفات كبرى، حيث بدأ الحديث عن خفوت أوروبا على الساحة الدولية وفقدان دول كفرنسا لنفوذها في إفريقيا لصالح أمريكا وإسرائيل.

وقد كان لهذه التحولات تأثير مباشر على المغرب، فخلال عز أزمة «كورونا»، وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على قرار رئاسي أمريكي يقضي باعتراف أمريكا بمغربية الصحراء مقابل تطبيع المغرب مع إسرائيل، في ظل الحديث عن «شرق أوسط جديد» وتبع ذلك عودة ملف قضية الصحراء بقوة على الصعيد الدولي، حيث حظي مقترح الحكم الذاتي بدعم قوى كبرى على غرار إسبانيا القوة الاستعمارية السابقة، وألمانيا، إضافة إلى بريطانيا العضو الدائم في مجلس الأمن، في حين أقرت فرنسا

حال اليوم يشبه نهاية الحرب الباردة على المستوى الداخلي للبلدين، فالجزائر تعاني من مشاكل داخلية تجلت بوضوح من خلال وقوف الجزائريين في طوابير طويلة للحصول على بعض المواد الاستهلاكية الأساسية، و**أصبح الوضع الاجتماعي الداخلي ينذر باندلاع أزمة اجتماعية واقتصادية في أي لحظة، مما وضع البلاد أمام ضرورة الاهتمام بشؤونها الداخلية أكثر من التركيز على ملف الصحراء وجعله أولوية داخلية، أما المغرب، فقد ركز منذ نهاية «كورونا» على إعطاء الأولوية لملف الصحراء، غير أن ما قابله داخليا، هو ارتفاع نسبة البطالة وبروز أزمة تدني الخدمات الصحية وأزمة التعليم، مما أدى إلى خروج احتجاجات «جيل زد»..**

بمغربية الصحراء ودعمها لمخطط الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة، وتبعت ذلك موجة كبرى من دعم عدة دول إفريقية كانت معقلا لجبهة البوليساريو، لمخطط الحكم الذاتي، على غرار كينيا، وكذلك الحال في أمريكا اللاتينية التي كانت قلعة حصينة للبوليساريو والجزائر، إلى جانب عدة دول أوروبية أعلنت دعمها داخل أروقة الأمم المتحدة لمخطط الحكم الذاتي كحل عملي لإنهاء هذا النزاع الذي عمر طويلا، امتد لمدة نصف قرن.

وزير الخارجية الروسي لافـــروف

«الشرق الأوسط الجديد».. إلى أيــن تـذهـب قضية الصحراء ؟

إن حـال الـيـوم يـشـبـه نهاية الـحـرب الـبـاردة على المستوى الداخلي للبلدين، فالجزائر تعاني من مشاكل داخلية تجلت بوضوح من خـلال وقـوف الجزائريين في طوابير طويلة من أجل الحصول على بعض المـواد الاستهلاكية الأسـاسـيـة، وأصـبـح الـوضـع الاجتماعي الداخلي ينذر باندلاع أزمـة اجتماعية واقتصادية في أي لـحـظـة، مـمـا وضـع الـبـلاد أمام ضرورة الاهتمام بشؤونها الداخلية أكثر من التركيز على ملف الـصـحـراء وجعله أولـويـة داخلية، أما المغرب، فقد ركز منذ نهاية أزمة «كورونا» على إعطاء الأولـويـة لملف الـصـحـراء، حتى حققت البلاد نتائج مبهرة تمثلت فـي إقـنـاع دول عظمى بجدوى مخطط الحكم الـذاتـي، غير أن ما قابله على الصعيد الداخلي، هو ارتـفـاع نسبة البطالة وسط الشباب وبروز أزمة تدني الخدمات الصحية وأزمة جودة التعليم، مما أدى إلى خروج احتجاجات «جيل زد»، الأمر الذي كان بمثابة «قرصة أذن» للدولة بضرورة إعطاء أهمية كبرى للوضع الداخلي وضرورة مـعـالـجـة الـمـشـاكـل الاجتماعية والاقـتـصـاديـة ومنحها مساحة أكبر من التفكير.

واليوم، خطب الرئيس الأمريكي أمام الكنيست بأنه يريد وبوضوح شرقا أوسـط مـزدهـر اقتصاديا وخـالـي مـن الـمـشـاكـل، ومعنى المشاكل ليس فقط الصراع العربي الإسرائيلي، بل حتى المشاكل بين دول الشرق الأوسط مع بعضها، حتى أنـه لمح إلـى إمكانية فرض السلام بالقوة، ومنذ مدة تحاول أمريكا التدخل في ملف الصحراء مـن أجـل طيه نهائيا، في إطـار «الـشـرق الأوسـط الـجـديـد»، إلا أن الجزائر ترفض بشكل قاطع الرؤية الأمريكية، غير أن ما يمكن ملاحظته من تطورات متسارعة بالموازاة مع هذا المستجد الدولي، هـو ظـهـور بـوادر تـوافـق دولـي شامل على مبادرة الحكم الذاتي، بداية من الحديث منذ أشهر عن وجـود تـوجـه أمـريـكـي فرنسي لتقليص دور مهمة «المينورسو» في الصحراء والتوجه إلى بعثة جديدة يكون دورها مراقبة تطبيق الحكم الذاتي، إضافة إلى وجود خطوات عملية منها توقيع المغرب والاتحاد الأوروبـي على اتفاقية فلاحية جديدة تشمل المنتجات الفلاحية والبحرية القادمة من الصحراء، وهو ما يشكل إشارة ضمنية لاعتراف الاتحاد الأوروبي بمغربية الصحراء.

وإلـى جـانـب ذلـك، وفـي تطور مثير، خرجت روسيا وعلى غير المألوف، بأول موقف لها من الطرح المغربي المتمثل في الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، حيث صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافـــروف، بـأن بـلاده مستعدة للترحيب بمخطط الحكم الذاتي الـذي قدمه المغرب لتسوية هذا الـنـزاع ومباركته باعتباره أحد أشكال «تقرير المصير»، شريطة أن يـتـم ذلـك عـبـر اتـفـاق جميع الأطراف وتحت إشراف أممي، كما أكد رئيس الدبلوماسية الروسية، الذي كان يتحدث في لقاء صحافي عقده مع ممثلي وسائل الإعـلام من الـدول العربية في موسكو، أن الموقف الروسي تجاه قضية الـصـحـراء يـرتـكـز عـلـى قـرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مشيرا إلى أن بلاده «تدعم تقرير المصير عبر الجلوس إلى طاولة الحوار، وليس من خلال إجراءات أحادية»، وفق تعبيره، مضيفا أن «قضية الـنـزاع حـول الـصـحـراء كانت مطروحة على الطاولة منذ خمسة عقود، وكان الحل المطروح حينها لتسويتها، هو خيار الاستفتاء، غير أن الواقع تغير لاحقا»، مشددا على أن «مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب يمكن أن يكون حلا ناجحا إذا حظي بموافقة الأطراف المعنية وأشرفت عليه هيئة الأمم المتحدة».

> خرجت روسيا وعلى غير المألوف، بأول موقف لها من الطرح المغربي المتمثل في الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، حيث صرح وزير الخارجية سيرغي لافروف، **بأن بلاده مستعدة للترحيب بمخطط الحكم الذاتي باعتباره أحد أشكال تقرير المصير، شريطة أن يتم ذلك عبر اتفاق جميع الأطراف وتحت إشراف أممي، وأن الموقف الروسي تجاه قضية الصحراء يرتكز على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مشددا على أن مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب يمكن أن يكون حلا ناجحا إذا حظي بموافقة الأطراف المعنية وأشرفت عليه هيئة الأمم المتحدة.**

لا يمكن بـأي حـال من الأحـوال اعـتـبـار هـــذه الـتـصـريـحـات والتحولات بأنها عادية ونتيجة تصفية حسابات هامشية أو ضغط روسي على الجزائر، بل إن الوضع أعمق وينذر بأن شيئا ما يطبخ في الكواليس يتعدى مجرد حرب تصريحات بكثير.. فقبل أيام حل بالمملكة المغربية مبعوث شخصي للملك السعودي حاملا رسالة شفوية واستقبله الملك محمد السادس بالدار البيضاء، ولم يعلن عن فحوى الرسالة، غير أن الكثير من وسائل الإعلام أعلنت أن الأمر يتعلق بوساطة سعودية بين المغرب والجزائر، خاصة وأن نفس المبعوث، وهو الأمير تركي بن محمد بن فهد بن عبد العزيز آل سعود، كان قد حل بالجزائر قبل المغرب.

غير أنه ورغم كل هذه التحولات، تظل الجزائر تصر على أنها لا تقبل غير حل الاستفتاء لتقرير المصير الغير قابل للتصرف، وهو ما جدد الرئيس الجزائري التأكيد عليه بالتزامن مع توقيع اتفاق شرم الشيخ، في إشـارة إلـى أن الجزائر ترفض الرؤية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسـط.. فهل تلجأ أمريكا إلى فرض الأمر الوقع في ظل حديث الرئيس الأمريكي عن استعداده لفرض السلام في الشرق الأوسط بالقوة، أم ستكون لأمريكا بعد إنهاء الحرب في غزة أولويات جديدة من بينها الصين والحرب الروسية الأوكرانية؟ وهل تصرف النظر عن ملف الصحراء وتجعله يراوح مكانه، أم أن هذا الملف سيكون ضمن الأولويات ؟

كـرة القـدم.. القـوة الناعـمة

عبد الله بوصوف

لم تعد كرة القدم مجرد لعبة ترفيهية تمارس على المستطيل الأخضر، بل أصبحت صناعة كبرى تدر المليارات وتعزز صورة الدول ومكانتها في العالم.. ففوز الفريق الوطني المغربي للشباب على نظيره الفرنسي وتأهله إلى نهائي كأس العالم أمام الأرجنتين، ليس إنجازا رياضيا عابرا، بل هو امتداد لمسار رياضي وطني يؤكد أن المغرب بات فاعلا رئيسيا في المشهد الكروي الدولي، بعد أن صنع كبار المنتخب الحدث في مونديال قطر عندما بلغوا نصف النهائي أمام فرنسا نفسها.

لقد جعل ذلك الإنجاز التاريخي من المغرب موضوعا عالميا في محركات البحث ووسائل الإعلام، حيث أصبح مصطلح «المغرب» من أكثر الكلمات تداولا على «غوغل» في تلك الفترة، دلالة على حجم الإشعاع الذي تحقق للمملكة بفضل الرياضة. واليوم، يعيد منتخب الشباب كتابة الصفحة نفسها من المجد، مضيفا إلى الرصيد الوطني بعدا جديدا من الثقة والطموح، خصوصا وأن المباراة النهائية ستقام أمام الأرجنتين، بطلة العالم للكبار، في أرض أمريكا اللاتينية، وهو ما يمنح الحدث صدى عالميا غير مسبوق.

هذا النجاح الرياضي يعكس رؤية وطنية تعتبر الرياضة رافعة للتنمية ومجالا للاستثمار في المستقبل، فالملاعب الحديثة التي يجري إنشاؤها استعدادا لتنظيم كأس العالم 2030 بشراكة مع إسبانيا والبرتغال، ليست مجرد بنى تحتية، بل مشاريع استراتيجية ذات مردودية اقتصادية وسياحية كبيرة. لقد أصبحت كرة القدم اليوم إحدى أدوات القوة الناعمة التي تروج لصورة البلد بأقل التكاليف، وتسهم في تعزيز الدبلوماسية الثقافية والاقتصادية.

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن كرة القدم تساهم بما يقارب 2 % من الناتج الداخلي الخام في الدول التي جعلت منها صناعة حقيقية.. ففي إنجلترا مثلا، تدر صناعة كرة القدم أكثر من 11 مليار جنيه إسترليني سنويا، وتخلق فرص عمل في الإعلام والسياحة والتسويق، أما في إسبانيا، فإن كرة القدم تمثل حوالي 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي بفضل أندية مثل ريال مدريد وبرشلونة التي أصبحت علامات تجارية عالمية، وفي ألمانيا، تجاوزت المداخيل الكروية ثمانية ملايير أورو سنويا بفضل التنظيم والكفاءة في التكوين، فيما تحولت البرازيل إلى أكبر مصدر للمواهب الكروية في العالم بأكثر من عشرين ألف لاعب محترف خارج البلاد يدرون عملة صعبة على الاقتصاد الوطني، كما تعد فرنسا نموذجا في استثمار الأكاديميات الرياضية لتكوين لاعبين كبار مثل مبابي وبنزيما، وهو ما جعل كرة القدم فيها قطاعا اقتصاديا قائما بذاته.

أما المغرب، فقد خطا خطوات واسعة في هذا المجال، من خلال تطوير البنيات التحتية وإنشاء أكاديمية محمد السادس لكرة القدم التي أصبحت مصنعا للمواهب، إلى جانب الاستثمار في الملاعب والمراكز الجهوية، وبعد مونديال قطر، ارتفعت القيمة السوقية للاعبين المغاربة، وأصبح المغرب قريبا من إدماج كرة القدم ضمن القطاعات المنتجة التي تساهم في النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل.

إن كرة القدم اليوم ليست مجرد رياضة فقط، بل هي مرآة لروح الشعوب، ومختبر لقدرتها على التنظيم والتنافس والابتكار، والمغرب، من خلال ما حققه منتخبه للكبار وما يحققه شبابه اليوم، يبرهن على أن النجاح الرياضي يمكن أن يتحول إلى مشروع وطني متكامل، يجمع بين الطموح الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي، فحين يرفع شباب المغرب الكأس، فهم لا يرفعون فقط رمزا رياضيا، بل يرفعون راية وطن آمن بأن طريق النهضة قد يبدأ من ملعب، لكنه يمتد ليصل إلى العالم.

لقد جعل ذلك الإنجاز التاريخي بوصول المنتخب الأول لنصف نهائي كأس العالم من المغرب موضوعا عالميا في محركات البحث ووسائل الإعلام، حيث أصبح مصطلح «المغرب» من أكثر الكلمات تداولا على «غوغل» في تلك الفترة، دلالة على حجم الإشعاع الذي تحقق للمملكة بفضل الرياضة. واليوم، يعيد منتخب الشباب كتابة الصفحة نفسها من المجد، مضيفا إلى الرصيد الوطني بعدا جديدا من الثقة والطموح، خصوصا وأن المباراة النهائية ستقام أمام الأرجنتين، بطلة العالم للكبار، في أرض أمريكا اللاتينية، وهو ما يمنح الحدث صدى عالميا غير مسبوق.

«جـيل Z» نحـن والمونـديال..

• عبد الرفيع حمضي

رفع «جيل Z» في احتجاجاته الأخيرة شعارات أثارت نقاشا واسعا: «لا نريد كأس العالم، نريد مستشفى»، «لا نريد كأس الأمم، نريد مدرسة»..

فرغم صدق هذا الوجع الاجتماعي، إلا أن قراءة بسيطة تكشف أن هذا الجيل لا يرفض الرياضة ولا المونديال ولا الفرح الجماعي، بل ما يرفضه هو أن تتحول هذه الإنجازات الكبرى من مشاريع أمة إلى فتوحات أحادية؛ فشباب «جيل Z» يريد المستشفى والمدرسة، لكنه يريد أيضا الملاعب الراقية والفضاءات الرياضية، ويريد أن يشارك في صنع الحلم لا أن يُستدعى للتصفيق له؛ يريد بلدا يحتضن كأس العالم وكأس إفريقيا، ويشعر بأنه شريك في ذلك، لا متفرج عليه.

في الفكر الاقتصادي، كانت الثروة تُنتَج من الفلاحة أو الصناعة أو التجارة، أما اليوم، فقد انضافت قطاعات جديدة كالثقافة والرياضة لتشكّل مصادر نمو حقيقية، فحسب تقرير البنك الدولي (2023)، تُمثل «الاقتصادات الرياضية» أكثر من 2 % من الناتج الداخلي الخام في دول مثل فرنسا أو بريطانيا، وتوفر ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

الرياضة لم تعد ملعبا فحسب، بل منظومة إنتاج، تشمل التسويق، الإعلام، النقل، الإقامة، الصناعة الغذائية، التكنولوجيا.. ولهذا، فالاستثمار في الرياضة - إذا تم وفق رؤية واضحة وحكامة شفافة - لا يُعد تبذيرا، بل استثمارا إنتاجيا يمكن أن يعيد توجيه الأرباح نحو التعليم والصحة، ويخلق دورة اقتصادية متكاملة بين التنمية المادية والبشرية.

إن المقارنة بين الملعب والمدرسة مغلوطة، لأن الملعب الجيد لا يُزاحم المدرسة، بل يمكن أن يمولها ويلهمها، فالملاعب ليست مجرد إسمنت، لأن ما يُشعل الحماسة في الملاعب ليس الحجر، بل الإحساس بأن ما يُنجز هو ملك جماعي، وهنا تبرز أهمية جعل المشاركة الشبابية جزءً من كل سياسة رياضية، ليتحول الفضاء الرياضي من رمز للتفاخر إلى فضاء للانتماء.

يقول بيير بورديو، «الرياضة ليست مجرد منافسة أو عرض للقوة الجسدية، بل هي ميدان رمزي تتجلى فيه علاقات السلطة والثقافة»، فالرياضة تعكس المجتمع وتعيد إنتاج قيمه، ومن هذا المنطلق، فإن الرهان اليوم ليس في المفاضلة بين الملعب والمدرسة، وإنما في بناء رؤية متكاملة تجعل من الرياضة رافعة للتنمية، ومن التنمية قاعدة لتوسيع الحق في التعليم والصحة؛ فالبلد الذي يحسن إدارة الرياضة ويحولها إلى صناعة، يستطيع أن يبني بها مستقبله، تماما كما تبني الأمم مصانعها وموانئها.

«جيل Z» لا يحتج ضد كرة القدم، بل ضد منطق الفرجة من بعيد، يريد أن يرى وطنه يحتضن كأس العالم، ويبتسم أطفاله في أقسام مضيئة ومستشفيات لائقة، وملاعب يشعر أنه ساهم فيها بفكره أو عمله أو حلمه. إنه وعي جديد، لا يرفض الفرح، ولا يخاصم الرياضة، بل يريد أن يكون جزءً منها.

وعليه، فـ«جيل Z» لا ينتظر المونديال فقط، بل يريد أن يساهم في الإعداد له.

عنـدما وثـقت ولادة خيانتين لابن زيدون شعرا

نور الدين الرياحي

بعد بداية ضعف الأمويين في الأندلس وظهور ملوك الطوائف، شهدت الأندلس نشاطا وازدهارا فكريا وأدبيا وفنيا أسس لنهضة لا زالت معالمها حاضرة إلى يومنا هذا.

فإذا كنا نسمع اليوم الموسيقار المغربي المرحوم أحمد البيضاوي يغني بلحن رقيق قصيدة «أضحى الثنائي» لابن زيدون، فذلك راجع إلى أن اهتمام الأندلسيين بالشعر والأدب والفنون أعطى أكله حتى زمننا هذا.

فقد عرف عن العرب أنهم كانوا إذا فتحوا بلدا من البلدان، لم يكتفوا بفتحه سياسيا، بل فتحوه لغويا كذلك فتحا تصبح معه لغتهم العربية تحل محل لغته الأصلية، وهي ظاهرة قليلة في الفتوحات التاريخية لمختلف الأجناس، إذ غالبا ما تحتفظ الشعوب بلغتها الأصلية، ولعل ذلك راجع إلى أن الفتوحات العربية كانت دينية معتمدة على القرآن الكريم وبلاغته ومعجزته البيانية.

وهكذا أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرئيسية في الأندلس والأقاليم المجاورة لها، بل استطاع روادها أن يستوردوا من كتب الشرق والمغرب أشعاره وفنونه وتاريخه، وامتزجت كل تلك الحضارات من الجاحظ وأبو تمام والمعري والمتنبي والحريري.. ونشطت إلى جانب ذلك الحركة العلمية، فظهر علماء من أمثال الكرماني في الرياضيات والمنطق، والطب أمثال بن جبيرول، والفلسفة وعلم النبات أمثال البطليوسي، وابن باجة وغيرهم من كبار الأدباء والعلماء في شتى مجالات المعرفة.

وأصبحت قصور الأمراء نوادي أدبية وعلمية يؤمّها سادة القوم ونخبهم من شعراء وكتاب، ليحصلوا على العطايا والامتيازات التي كان يجود بها الأمراء والحكام ويتنافسون في استقطاب رجال الفكر والآداب، والذين برزت بينهم امرأة شاعرة تسمى ولادة ابنة المستكفي، التي عشقها ذلك الفتى الوسيم المدلل الذي سيصبح وزيرا محنكا وشاعرا في بلاط بني عباد، وهي المرأة التي وصفتها أقلام المؤرخين بـ: «كانت بقرطبة امرأة ظريفة من بنات خلفاء العرب الأمويين المنسوبين إلى عبد الرحمن بن الحكم، المعروف بالداخل من بني عبد الملك بن مروان، تُسمى ولادة.. ابتذل حجابها بعد نكبة أبيها وقتله، وتغلب ملوك الطوائف، ثم صارت تجلس للشعراء والكتاب، وتعاشرهم وتحاضرهم، ويتعشقها الكبراء منهم، وكانت ذات خلق جميل، وأدب غض، ونوادر عجيبة، ونظم جيد» انتهى الوصف.

وقد استبد بها الهيام بهذا الفتى أن أنشدت:

ترقب إذا جن الظلام زيارتي
فإني رأيت الليل أكتم للسر
وبي منك ما لو كان للبدر لم يُنر
وبالليل لم يظلم وبالنجم لم يسر

وهي التي بلغ بها بمصطلح عصرنا التحرر قولها:

أنا والله أصلح للمعالي
وأمشي مشيتي وأتيه تيها
وأمكن عاشقي من لثم ثغري
وأعطي قبلتي من يشتهيها

وهو الذي قال فيها لما غارت من راقصة تودد إليها في حضرتها فضربت الجارية ظلما وعدوانا:

وَما ضَرَبَت عُتبى لذنب أَتت به
وَلَكِنَما ولادَةُ تَشتَهي ضَربي
فَقامَت تَجُرُّ الذَيلَ عاثِرَةً به
وَتَمسَحُ طَلَ الدَمع بِالعَنَم الرَطب

لكن من أندر الخيانات التي وَثقتها النساءَ بأبيات شعرية، هي خيانة ابن زيدون لولادة مرة ثانية مع جارية سوداء، فإن كانت ضربت الأولى، فإنها عيرت الثانية وعيرته بقولها:

لو كنت تنصف في الهوى ما بيننا
لم تهوَ جاريتي ولم تتخيّر
وَتركتَ غصناً مثمراً بجماله
وجنحتَ للغصن الذي لم يثمرِ
ولقد علمت بأنني بدر السما
لكن دهيت لشقوتي بالمشتري

يتبع

كيف يؤدي الجمع بين المال والسياسة إلى انتشار الفساد في الدولة ؟

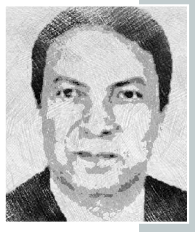

حسوني قدور **بن موسى**

إن قوة الأمة ومجدها وعظمتها تتجلى في جودة تعليمها ونزاهة قضائها وحسن اختيار قادتها ومحاربة الفساد والمفسدين على جميع المستويات، أما الإصلاح فيصعد من الأدنى إلى الأعلى، وهناك بعض الصفات التي لا يستطيع الإنسان اكتسابها عن طريق المال أو الحسب والنسب، مثل الأخلاق والشرف والصدق والنزاهة والقيم الرفيعة ونقاء الضمير.. هذه الصفات الحميدة هي الضامن الأساسي لتقدم وازدهار الدولة، والفساد يأتي من تحول الصدق إلى ألفاظ ومظاهر خادعة، وتحول العمل السياسي الهادف الجاد إلى شعارات ومصالح ومنافع شخصية، وتحول كرسي المسؤولية إلى أصل تجاري من أجل تكديس المال الحرام وجمع الثروة عن طريق الفساد والريع والرشوة.

المفسدون مثل الديناصورات لا تعرف معنى القناعة والشبع، فكلما كشرت أنيابها على فريسة والتهمتها.. ازدادت شهيتها إلى المزيد من الأكل حتى ولو كانت بطونها منتفخة بأكل الجيفة، لهذا يعتبر الفساد أخطر الأسباب التي تؤدي إلى الفقر والتخلف في جميع المجالات الحياة، لأن المفسدين يسرقون حقوق المواطنين ويحولونها إلى جيوبهم، وهذا يؤدي حتما إلى تدني مستوى المعيشة.. فقد أثبتت الدراسات والأبحاث وجود علاقة قوية بين الفقر وجرائم الفساد، فعدم توفير الأمن الاقتصادي وسوء التغذية وغياب الرعاية الصحية والاجتماعية، وتدني مستوى التعليم وتدهور القدرة الشرائية، هو نتيجة تفشي الرشوة واختلاس ونهب وسرقة المال العام، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبدون وجود مؤسسات رقابية قوية في الدولة، يستطيع المفسدون الإفلات من العقاب بسهولة ويزداد الفساد انتشارا في المجتمع بسبب عدم وضوح القوانين وعدم صياغتها بشكل دقيق وواضح وانعدام الشفافية فيها، مما يجعلها قابلة للتفسير بشكل خاطئ، فيصبح القانون مثل عش العنكبوت لا تعلق به إلا الحشرات الصغيرة التي لا تقدر على الإفلات من قبضته، إلا أن تلك القوانين قد تمنح لبعض المسؤولين صلاحيات واسعة وكبيرة، مما يجعل المجال مفتوحا لتزايد وانتشار الفساد على جميع المستويات، ويتضح هذا في أن المسؤول الفاسد الذي يجد أمامه قدرا كبيرا من حرية التصرف في المال العام دون مراقبة ولا محاسبة ولا عقاب، سوف يستغل وظيفته للحصول على أكبر منفعة ممكنة من منصبه الحكومي، كما أن متابعة الصحفيين الملتزمين بالدفاع عن قضايا الشعب والمناهضين لظاهرة الفساد ومتابعتهم قضائيا لمحاولة إسكات أصواتهم، هي معضلة أخرى تحول دون الوصول إلى المعلومات عن الفساد في السلطة، ولهذا لا يوجد حل وسط عندما يتعلق الأمر بالفساد، فعلى المواطنين الشرفاء محاربة هذه الجريمة بجميع الوسائل، والتاريخ شاهد على مواقف نضالية لشخصيات مغربية سياسية أمثال الدكتور المهدي المنجرة، الذي طلب منه الملك الراحل الحسن الثاني، ضمن خمسة أشخاص، تحرير دستور المملكة، فرفض ذلك وانسحب من الساحة السياسية، لأنه كان لا يؤمن بالدستور الممنوح الذي لا يعبر عن طموحات وآمال الشعب المغربي، وظل يناضل من أجل مؤتمر تأسيسي منتخب من طرف الشعب لإعداد دستور يحظى بقبول جميع المغاربة، وهناك شخصيات مغربية قليلة جدا رفضت تولي المسؤولية أمثال المرحوم عبد الله إبراهيم، الذي عبر عن رفضه القاطع تشكيل الحكومة في عهد محمد الخامس، حيث قبل هذا المنصب تحت الضغط والإكراه، لكننا اليوم نلاحظ أن المفسدين ينفقون المال الحرام من أجل تولي المناصب الحكومية ليس من أجل خدمة المصلحة العامة، بل من أجل خدمة مصالحهم.

ويعتبر الفساد من أكبر معوقات التنمية، فهو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، إضافة إلى أنه يؤثر بشكل كبير على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية لارتباطه بإعادة توزيع بعض السلع والخدمات لصالح المفسدين في المجتمع، والذين يحتكرون السلطة والنفوذ السياسي والمالي في الدولة، هذا فضلا عما يسببه المفسدون من إضعاف قيمة العملة الوطنية نتيجة الاستيلاء على أموال البنوك في قروض بلا ضمانات حقيقية وتهريب المال العام إلى الخارج، لذلك، فإن الفساد أكبر من أن يكون مسألة اقتصادية، بل إنه داء خطير يقضي على البنية الاجتماعية والثقافية وعلى مستقبل الأجيال، وفي هذا المجال أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرا حول مؤشر «مدركات الفساد في العالم»، الذي يقيس درجة الفساد في القطاع العام والحكومي في 180 دولة حول العالم ويضم التقرير فصلا خاصا عن العالم العربي، تبين منه أن إجمالي مؤشر الفساد في المنطقة ظل ثابتا عند 34 من أصل 100 درجة للعام الرابع على التوالي، ولم تحقق أي من دول المنطقة العربية تقدما في أوضاع الفساد، وفي المغرب، يبدو أن القضاء على الفساد بعيد التحقيق ما دامت تقارير المجلس الأعلى للحسابات تعج بالاختلالات والتجاوزات التي صارت مجرد حبر على ورق دوخت رؤوس المواطنين بالتقارير التي لا تطبق على أرض الواقع، ويظل المفسدون المشتبه فيهم باختلاس المال العام، في مراكز القرار السياسي جاثمين على كراسي السلطة غير مهتمين بما

النقاش

يجري حولهم من فضائح تهز البلاد، وهذه الاحتجاجات الشبابية في الشوارع ما هي إلا تعبير عن السخط والرفض القاطع لمظاهر الفساد والمفسدين الذين ليس لهم تاريخ سياسي ولا نضالي، يجهلون السياسة وبارعون في اختلاس المال العام.

إن انتشار الفساد يؤدي حتما إلى إضعاف قواعد وأجهزة الدولة ويحول دون تحقيق الأهداف الرسمية وضعف الهياكل الإدارية، الأمر الذي يفضي إلى فشل النظام الإداري في الدولة، وبما أن الفساد يعتبر من أخطر الجرائم التي تدمر أركان الدولة، فقد وضعت بعض الدول الديمقراطية قوانين صارمة شديدة العقوبة لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية لدرجة عقوبة الإعدام، حيث تم الحكم بهذه العقوبة على بعض المرتشين في الصين وسنغافورة، إلى جانب ذلك وضعت حوافز تدفع الأفراد والمسؤولين إلى الابتعاد عن الرشوة واستغلال النفوذ، من خلال رفع دخل المواطنين وتحسين مستوى المعيشة، وتعتبر سنغافورة وهونغ كونغ وإيسلندا والدانمارك، رائدة في مجال محاربة الفساد، وفي المغرب، فلقد كشف المؤشر العالمي لمدركات الفساد الصادر عن «ترانسبرانسي إنترناشيونال»، أن المغرب حل في المرتبة 94 عالميا من أصل 180 دولة استنادا إلى مؤشرات الفساد المتراكمة سنة 2022، الأمر الذي يعطيه المرتبة الثانية في شمال إفريقيا بعد تونس وقبل الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا، وقال التقرير أن «31 في المائة من مستخدمي الخدمات العمومية بالمملكة دفعوا الرشوة خلال سنة 2022، في حين أن 53 في المائة يعتقدون أن الفساد ارتفع خلال هذه السنة»، وأمام انتشار الفساد في الدول العربية، تتصاعد موجة الإضرابات والاحتجاجات والتظاهرات الشعبية في الدول العربية، ومن بينها المغرب، والتي تتجه نحو تركيز الثروة والسلطة في أيدي أقلية من رجال المال والأعمال وتجويع المواطنين وإحكام قبضتها الحديدية عليهم والتحكم في مصيرهم عن طريق فرض القوة وشراء أصوات الناخبين من أجل السيطرة على البلاد والعباد سياسيا واقتصاديا، فإذا أردت أن تفسد السياسة فأنفق عليها من المال بلا حساب، فهذه السياسة لا تضمن نهاية سعيدة، وللأسف الشديد، لا يمكن القضاء على المفسدين الانتهازيين عن طريق الانتخابات الفاسدة، لأن الشعب لم ينتخبهم أصلا وليس أخطر على الدولة من الخلط بين السياسة والمال، فالتاريخ شاهد على فشل مثل هذه الأنظمة ونهايتها المؤلمة.

إن ظاهرة الاحتجاجات الشعبية ضد سيطرة رجال المال على السلطة، ليست جديدة على المجتمعات الحديثة وإن كانت وسائل الإعلام المأجورة التي تسير في الاتجاه المعاكس لإرادة الشعب، تحاول تلميع صورة حكومة رجال المال والأعمال للاستفادة هي كذلك من توزيع الغنيمة، ورغم المنع والقمع والاضطهاد ضد الرافضين لسياسة التجويع ورفع أسعار المواد الغذائية الأساسية والمحروقات والاعتداء على القدرة الشرائية للمواطنين، فإن المحتجين يزدادون قوة وصمودا ليس في المغرب فقط، وإنما في كل الدول العربية التي يسيطر عليها الطغاة والعسكر ورجال المال والأعمال، فهذا النوع من العلاقات المشبوهة بين رجال المال والسلطة تحيط به كثير من الشبهات وعلامات الاستفهام، وكثيرا ما تنتهي هذه العلاقة بخسائر وكوارث مادية جسيمة تصيب الشعب في جميع متطلبات عيشه، ويقال ما اجتمعت السلطة والمال إلا وكان الفساد ثالثهما، ويرى البعض أن العلاقة بين السلطة والمال جريمة كاملة الأركان، وفي هذا الصدد، سبق لرئيس الحكومة عزيز أخنوش أن توعد بـ«إعادة تربية المغاربة» لا لشيء إلا لأنهم يحتجون ضد الفساد والمفسدين وغلاء المعيشة وارتفاع ثمن المحروقات، وفور تنصيب حكومة أخنوش، تعالت أصوات المطالبين بالتراجع عن الزيادة في سعر البنزين والغازوال والمواد الغذائية الأساسية وإعادة الأسعار إلى سابق عهدها، والمطالبة برحيله من الحكومة باعتباره المسؤول الأول عن تدهور معيشة المواطنين والاضطرابات الاجتماعية التي نشهدها اليوم.

يظهر أن العلاقة بين رجال المال والأعمال والسلطة علاقة متكررة ومتجددة في الدول العربية التي تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد عن طريق الزواج بين السلطة والمال، لاعتقادها أن المصدر الأساسي للدخل يأتي من قطاعات تسيطر عليها الدولة، ويظل رجال المال والأعمال في حاجة دائمة لعلاقة مع السلطة لحماية مصالحهم للحصول على قروض للإنتاج وحماية ثرواتهم الهائلة، لأن الأنظمة السياسية في الدول العربية ما زالت مصدر القوة والثروة معا، وقد كشف تقرير دولي عن حجم الأموال المهربة من المغرب إلى الخارج بلغ 50 مليار دولار على الأقل، ما يعادل 431 مليار درهم، وأن المغرب، حسب التقرير، يعتبر من بين الدول التي وصل فيها حجم الأموال المهربة رقما قياسيا بينما يعيش الشعب المغربي في أوضاع اجتماعية مزرية، ورغم ذلك نشاهد التضخيم والنفخ في مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية.

استطاعت الشعوب المضطهدة عن طريق النضال المستمر والاحتجاجات الشعبية في كثير من الدول، إقالة عدد من الرؤساء والمسؤولين الكبار من مناصبهم السياسية بسبب غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وتفشي الفساد والرشوة، في حين اضطر آخرون لتقديم استقالاتهم طواعية خوفا من المحاكمة، وشهدت العديد من الدول العربية منذ السبعينيات موجة تظاهرات شعبية قوية في الشارع احتجاجا على سياسة رفع الأسعار في غالبية المواد الغذائية والمحروقات، فكانت احتجاجات عارمة واجهتها الأنظمة الحاكمة المستبدة بالاعتقالات التعسفية الواسعة، مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى، هذه هي السياسة المتبعة في الأنظمة المستبدة في البلدان العربية التي تقوم على الاستغلال والقمع، يسجن فيها المظلوم والبريء وأبناء الشرفاء، ويطلق سراح المفسدين الذين سرقوا ونهبوا أموال الشعب، يضطهد فيها الأحرار ويكرم فيها الجهلة والمنافقون والمفسدون، تسند إلى الجاهل والأمي والمرتشي أعلى المناصب في الدولة ويقصى أصحاب الكفاءات العلمية، تمنح الشواهد الجامعية للفاشلين في الدراسة عن طريق الوساطة والجاه والمال ويقصى الطلبة الباحثون المجتهدون، الأمر الذي يجعلهم يختارون الهجرة إلى الدول الغربية التي تعترف لهم بمبدأ تكافؤ الفرص، وتسند مهمة الوعظ والإرشاد إلى الزنادقة والسفهاء وتجار الدين لتنويم الشعوب بالخرافات والخزعبلات، وهذا ما أدى عبر العصور إلى سقوط العروش ونهاية الدول، وفي هذا الصدد، قال ابن خلدون: «لا تولوا أبناء السفلة والسفهاء قيادة الجيوش ومناصب القضاء وشؤون العامة، لأنهم إذا أصبحوا من ذوي المناصب اجتهدوا في ظلم الأبرياء وأبناء الشرفاء وإذلالهم بشكل متعمد، لشعورهم المستمر بعقدة النقص والدونية التي تلازمهم وترفض مغادرة نفوسهم مما يؤدي في نهاية المطاف إلى سقوط العروش ونهاية الدول».

ومن أجل انتزاع الحقوق المشروعة، ظهرت جماعات مناضلة من المواطنين تنتمي إلى مختلف الطبقات الاجتماعية وأهمها الشباب، تعاني من الاضطهاد والتهميش والاستغلال بجميع أشكاله، تشكل ما يسمى بالجماعات الضاغطة عن طريق الاحتجاجات في الشارع العام وعن طريق وسائل التواصل للدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية لمعظم المواطنين من أجل التأثير على السلطة الحاكمة التي يتحكم فيها مجموعة من الأثرياء وأرباب الشركات الرأسمالية، وهذه الجماعات الضاغطة تشكل وحدة في عدة صفات تجمع أفرادها وهم لا يهدفون إلى تحقيق أرباح تجارية أو الاستيلاء على السلطة كما هو الحال بالنسبة لرجال المال والأعمال وأصحاب الشركات التجارية الكبرى وزعماء الأحزاب السياسية الانتهازيين، ولا زال النضال من أجل العزة والكرامة مستمرا منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا.

إن الجمع بين السلطة والمال جريمة كاملة مكتملة الأركان، فمقابل الثروة تتنازل السلطة عن الأمانة والشرف، فإذا أردت إفساد أي مجتمع ما عليك إلا فتح باب الزواج بين السلطة والمال، أي أن تسمح لرجل الأعمال أن يكون رجل سياسة: عضوا في البرلمان أو وزيرا أو رئيس حكومة، وهنا يشارك رجل الأعمال في صنع القرارات التي تخدم مصالحه المالية أولا وأخيرا، لأن هدفه هو الربح السريع على حساب المواطنين الفقراء والضعفاء، وتظهر رغبته الجامحة في خطاباته وفي الألفاظ التي يستعملها رجل الأعمال المتعطش إلى تراكم الثروة، والتي غالبا ما تكون مصحوبة بالتهديد والوعد والوعيد وتخويف المواطنين بأنه الرجل القوي الذي لا يقدر على منافسته أحد، معتقدا أن ثروته المالية هي التي أوصلته إلى أعلى هرم في السلطة، وأن المواطنين الأغبياء الذين صوتوا عليه في الانتخابات لا يحق لهم الاحتجاج ضده لأنهم باعوا أصواتهم. هذه هي سياسة رجل المال والأعمال عندما تسند إليه مهمة تدبير الشأن العام.

ويظهر أن المغرب، بعد تنصيب حكومة أخنوش، يعود بنا إلى عهد الستينيات عن طريق ظهور أحزاب تعتمد على الثروة والمال للوصول إلى كراسي المسؤولية، وهذا لا يضر فقط بالشعب المغربي، بل يدمر أسس الدولة، ومن خلال نسبة المشاركة الضعيفة لانتخابات 8 شتنبر 2021، ظهر جليا الرفض الشعبي لهذه الأحزاب الانتهازية التي تعتمد على المال لاستمالة الناخبين.

كما تكشف لنا الكثير من الدراسات والتجارب الدولية، أن الفساد الإداري يتفشى بشكل كبير في السلطات التنفيذية التي يغلب عليها رجال الأعمال، لأن هؤلاء يعملون على خدمة استثماراتهم بدلا من خدمة مصالح المواطنين، فهم لا تهمهم المصلحة العامة بقدر ما تهمهم خدمة مصالحهم الاستثمارية، والدول العربية تشهد مثل هذه المصائب، حيث تعاني معظمها من مظاهر الإفلاس والفقر المدقع والحرمان والبطالة وانعدام السكن والأمراض والجهل وهجرة الأدمغة.

فالعلاقة بين السلطة والمال لا تكون نظيفة، ذلك أن رجل الأعمال إن لم تكن لديه تقوى وأخلاق، فإنه قد يتحول إلى شيطان يستخدم ماله للوصول إلى مركز صنع القرار السياسي، بهدف انتزاع تسهيلات غير مشروعة وتحقيق أرباح شخصية خارج القانون لم يكن يحلم بها وهو خارج الحكومة، ولم يكن باستطاعته الحصول عليها إلا من خلال تواجده في السلطة، والأمر الذي يغيب عن أهل السياسة، هو أن المردود المادي الذي يحصده رجال المال والأعمال يفوق بكثير المقابل الذي يتقاضاه رجال السلطة السياسيين، وإعفاء رجال الأعمال من دفع مستحقات كبيرة للدولة، يؤدي إلى تعاظم ثرواتهم على حساب المواطنين الذين تثقل كواهلهم الضرائب والزيادة في المواد الغذائية والمحروقات، والخاسر في هذه الحالة هو الشعب، الذي صوت على رجل الأعمال والمال في الوقت الذي نشاهد فيه نسبة البطالة في تزايد كبير، خاصة في صفوف الشباب خريجي الجامعات، الذين اختاروا الهجرة بدلا من العيش في الفقر والحرمان.

واليوم، فإن هذه الوضعية السياسية يجب أن توضع لها نهاية من أجل استقرار بلادنا وتحقيق الأمن والأمان لجميع المواطنين.

عدم توفير الأمن الاقتصادي وسوء التغذية وغياب الرعاية الصحية والاجتماعية، وتدني مستوى التعليم وتدهور القدرة الشرائية، هو نتيجة تفشي الرشوة واختلاس المال العام، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، **وبدون وجود مؤسسات رقابية قوية في الدولة، يستطيع المفسدون الإفلات من العقاب بسهولة ويزداد الفساد انتشارا في المجتمع** بسبب عدم وضوح القوانين وعدم صياغتها بشكل دقيق وواضح وانعدام الشفافية فيها، مما يجعلها قابلة للتفسير بشكل خاطئ، فيصبح **القانون مثل عش العنكبوت لا تعلق به إلا الحشرات الصغيرة التي لا تقدر على الإفلات من قبضته..**

الدستور حدد مسؤولية حقوق المواطنين للدولة والجماعات الترابية

لماذا لم تنجح أي مبادرة حكومية أو جماعية في تطبيق ما نص عليه الدستور من حقوق للمواطنين في الفصل 31، وللشباب في الفصل 33، وقد خصه بـ 10 فقرات أسند تحقيقها للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وبيّن النص الدستوري بالخصوص المجالات التي تهم الشباب وركز على تحديدها في «توسيع وتعميم مشاركته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية»، ثم أضاف: «ومساعدته على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني... إلخ»؟ هذه الواجبات الدستورية فرضها أسمى قانون في المملكة على 3 جهات: الدولة، المؤسسات العمومية، والجماعات الترابية.

وإذا كانت وزارة الشباب ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ووزارة التعليم وغيرها من الوزارات، تتحمل مسؤولية تنزيل ما جاء في الفصل 33 من الوثيقة الدستورية، فإن الجماعات الترابية لا تعد شريكة في هذا التنزيل، وإنما راعية وساهرة ومكلفة ونائبة عن شبابها.

وفي جماعة الرباط كما في باقي فروعها ومجلسيها الجهوي والإقليمي، لجان قيل للدفاع عن حاجيات ساكنة العاصمة وبلورتها في مذكرات تعرض على أنظار جلسات الدورات، لتكتسب قوة القرارات وإلزامية التنفيذ.. فهل تساءلت هذه اللجان ومعها مجالسها يوما عن مصير الفصلين الدستوريين المذكورين بالنسبة لسكان وشباب العاصمة ؟

أما فيما يتعلق بالفصل 31 من الدستور وما أنزله من تدابير لفائدة المواطنين، فإن الجماعة الترابية معنية بالدرجة الأولى لتقديم المنصوص عليه للرباطيين، لأنها قريبة منهم وعلى علم بمشاكلهم وما يتخبطون في ويلاتها بسبب تجاهل نوابهم لمعاناتهم، نواب في المقاطعات والمدينة والإقليم والجهة، وحتى إذا لم يجدوا لهذه المشاكل حلولا في مجالسهم، فلهم نائبان انتخبوهما في مجلس المستشارين، لتبليغ ما يرغبون فيه إلى الدوائر الحكومية، شريكتها في تنفيذ حقوق دستورية ملزمة على ثلاثي: الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

ويؤسفنا، بل ونخجل من اختيارنا لممثلين يجبروننا على تنبيههم كل أسبوع إلى واجباتهم حتى باتت هذه التنبيهات احتجاجات في الشوارع، استغلها المعروفون بركوبهم على مآسينا لتهاون المنتخبين، حتى يؤججوا غضب الشعب لتسويقه إلى المتربصين ببلدنا.

لذلك، على المنتخبين الإسراع بتصحيح ما تسببوا فيه بالتصالح مع ناخبيهم.

تخلف العاصمة عن «الحضارة الاجتماعية»

استغلال الموارد والإمكانيات المرصودة في غير محلها

إن الاستغلال البشع واللاعقلاني للموارد والإمكانيات المرصودة للقطاع الاجتماعي في العاصمة الرباط، يبدو كأنه مجرد هيكلة إدارية لتأثيث دواليب الحكومة بوزارة رفعت شعار التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وتعزيز المجالس الجماعية بلجان الشؤون الاجتماعية، وانتشار التعاضديات لغاية اجتماعية، وتنصيب صناديق وطنية بهدف الضمان الاجتماعي، وقيام مؤسسات خاصة تبشر بالدعم الاجتماعي، وأنشئت جمعيات تغترف الملايير من الدعم العمومي والجماعي للنهوض بالمجال الاجتماعي، وتطول لائحة «الأوصياء» على أحوالنا الاجتماعية بطول مآسينا الاجتماعية و«يا حسرة» في عقر المقرات الرئيسية الحكومية والجماعية والتعاضدية والمؤسساتية من جمعيات ومنظمات في العاصمة.

هذا الشتات من الخدمات الاجتماعية الموزع على عشرات المكلفين برعايته حتى ضاع في دروب لا تنفذ خارج مقراتها، بينما في عواصم عربية وأجنبية ذوبت كل المآسي الاجتماعية وهي من أفظع وأخطر ما يتسلط على الإنسان، وولت عليها وزارة للسعادة، ومهامها هي تنزيل الطمأنينة والثقة في المساندة الحكومية عندما يحتاجها المواطنون، لا للحصول على حقوقه، فهذا حق مكتسب، ولكن للاستفادة كقيمة مضافة من دعم الجهاز الحكومي، وأيضا من الجهاز الترابي سواء كان بلدية في الغرب أو أمانة في الشرق، بأقسام ولجان اختصاصها نشر السعادة الفعلية والواجبة في النفوس.

وحتى نكون صريحين، فهذه السعادة الفعلية متوفرة، ولكن عند المؤتمنين على أمانة إيداعها لمستحقيها الرباطيين، فاحتفظوا بها لذواتهم ليتذوقوا لذة بهجة موجهة لمن يمثلون وينوبون ويؤطرون ويسهرون على أحوالهم.. فإذا بهذه السعادة أخطأت الطريق أو بعبارة صريحة «اغتصبت» من الساهرين عليها، ألم يسعدوا بالامتيازات والنقل المجاني والمواصلات على حساب دافعي الضرائب ووجاهة السلطة الممنوحة من المضروبين بجدولة الضرائبية... إلخ ؟

فهم السعداء، وما نحن سوى ورقة انتخابية توظف بمن حضر لانتخاب الحاكمين المسيرين والمدبرين لمستقبل الأجيال، فإذا بالمختارين يستأنفون مسارات سابقيهم في الأمور الإدارية الصرفة.

اليوم، أصبحت حضارة جديدة فارضة طقوسها في عواصم جل المملكات والإمارات الدولية، الحضارة الاجتماعية، وقد شرعت منذ 3 سنوات في إحقاق السعادة لمواطنيها.. ونحن مملكة ظلت عاصمتها غارقة بالمقرات الرسمية والتعاضدية والجماعية والجمعوية والصناديق الوطنية الاجتماعية، ولم تصل بعد إلى المدار الأول، مدار الحضارة الاجتماعية، لتنفذ إلى المدار الثاني، مدار السعادة، وما دامت نفس الآليات اليدوية والعقلية هي المسيطرة على خنق روح الضمان والتضامن الاجتماعي تحت ذريعة نقابية، فلن ندخل إلى فضاء الملكيات والإمارات ذات الحضارة الاجتماعية إلا إذا توفرت الرقمنة والذكاء الاصطناعي، والتدبير المسؤول للنهوض بالقطاع جد المتأخر عن الالتحاق بقطار السعادة، ويمكن تداركه إذا طبقنا ما تطبقه عواصم أخرى بالاعتماد على التطبيقات الذكية بدلا من الترضيات النقابية.

حديث العاصمة

الرباط مقر إقليمي للبنك الدولي

بقلم: بوشعيب الإدريسي

قرر البنك الدولي إنشاء مقر إقليمي في العاصمة الرباط، ومن أكبر المساهمين في تأسيسه أمريكا، من مجموعة أبناك ومؤسسات عالمية، وله أنشطة مالية بارزة في كل مناطق العالم منها القارة الإفريقية.

واختيار الرباط لتكون من بين المقرات الإقليمية لهذا البنك الدولي، هو اعتراف بالمزايا الكثيرة التي تتوفر عليها، ومستقبلها الواعد في احتضان مشاريع كبرى على الصعيد الإفريقي، اقتصادية واجتماعية، خصوصا في مجالات الصحة والتعليم العالي، والتجديد العمراني، وتكوين علماء الدين في عاصمة إمارة المؤمنين.

وإذا كان البنك الدولي قد استقر على طلب بقعة أرضية جماعية من مجلس جماعة العاصمة ليشيد عليها بنايات لمقره الإقليمي والإفريقي، فنحن نثمن هذه الخطوة التي يجب ألا يتردد المجلس في دعمها والمصادقة عليها، وكملاحظين للأدوار الطلائعية لهذا البنك الدولي في أزيد من 170 دولة، نأمل أن يجعل من برج محمد السادس مقرا إقليميا على القارة الإفريقية التي تتكون حسب الأمم المتحدة من 55 دولة، وبرج محمد السادس بعلو 55 طابقا، وكأنه شيد لخدمة هذه الدول لتنميتها ورفع مستويات المعيشة لسكانها، وخصوصا دعمها اقتصاديا (وهذا مجرد اقتراح أملته مصادفة برج هو الأعلى في إفريقيا بـ 55 طابقا لـ 55 دولة).

هذه المصادفة وإن كانت عفوية، فإنها مؤشر مضبوط لأحقية الرباط في زيادة ودعم تقدم العالم الأسمر، ولا تقدم إلا بالارتقاء بالسياسات الاقتصادية على غرار باقي دول القارات الأخرى.

وفي علمنا، تتموقع مراكز للبنك الدولي في 5 دول إفريقية باختصاصات محدودة على جغرافية كل قطر، بينما مشروع المقر الإقليمي المزمع إقامته في الرباط، ربما هو «ضمير» هذا البنك للانكباب على تطبيق ما يراه مناسبا لأعضائه في الجنوب العالمي، وعبر هذا المقر، نتمنى علو برجه وإطلالته على القارة العجوز، تأكيدا للحاجيات الضرورية لإخواننا الأفارقة..

ونذكر بما كنا نشرناه منذ حوالي 6 سنوات، حيث توقعنا تأهيل الرباط في سنة 2025 لتصبح عاصمة اقتصادية للقارة الإفريقية، وها هي اليوم في الطريق نحو تحقيق هذا الحلم، إن لم يكن من البرج الأعلى في القارة، فليكن من أي مكان، ويشرف جماعة الرباط أن تدلو بدلوها في تفويت قطعة أرضية من أراضيها الجماعية لتكون رهن إشارة البنك لإقامة المشروع المزمع بنائه كفرع مكلف بمهام التنمية، إن لم تكن إفريقية، فليكن ما يقرره مجلسه الإداري.

شهادات من الرواد

((**إذا** كان لكل طرف اعتقاد بوجود الحقيقة في جانبه، فإن الحوار وحده هو الكفيل بالكشف عن كنه هذه الحقيقة وتعديلها إذا اقتضى الأمر ذلك، وتحديد من يملكها، ومن ثم يعمل الحوار على تخفيف حدة الصراعات التي تطبع الأنظمة المستندة على النزاعات أو الوقاية منها وتداركها قبل وقوعها، ومنها على الخصوص المساهمة في تحسين القوانين ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، وكان ذلك بهدف محاولة تحقيق المعادلة التوفيقية الصعبة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية)) انتهى.

فقرة من محاضرة الأستاذ الأكاديمي إدريس الضحاك أطال الله عمره، في موضوع: «الحوار الاجتماعي أي مناخ لممارسة الحقوق أثناء العمل ؟»، ألقيت في أكاديمية المملكة سنة 1996.

المرجع: كتاب للأكاديمية (الصفحة 94).

أرشيف الرباط

صورة التقطت سنة 1985 لوفد جماعة الرباط في مؤتمر للمدن العربية نظم في عاصمة المملكة السعودية، الرياض، وقد شرّف أمين هذه العاصمة، الشيخ عبد الله العلي النعيم، شفاه الله، الوفد الرباطي وجعله إلى جانبه في الصف الأمامي، ويظهر فيه مع ممثل الرباط ورئيس مجلس جماعة يعقوب المنصور، المرحوم محمد بلافريج، وكاتب مجلسه إبراهيم الأفراني.

أسرار معمم العاصمة

مخطط من اعتقد عفوية المسيرات الاحتجاجية الأخيرة.. فمواعيدها التي صادفت تظاهرات عالمية والمدن المختارة لها، وكلها مبرمجة لهذه التظاهرات، وإقحام تنظيم المونديال و«الكان» في بلدنا، بعدما خرجت الجماهير قبل سنة مرحبة وفرحة بانتصار المغرب على غيره لاحتضان 3 تظاهرات دولية، ثم انتعاشة مفاجئة لخلايا نائمة بعثت لهدف واحد: تعكير الأجواء وإشاعة الفوضى واكتساح المواقع الإلكترونية بالمغالطات، فالكل كان تحت المراقبة وتم القضاء على مؤامرة لم تكتمل.

تنطلق يومه الجمعة في الرباط مراسيم افتتاح كأس العالم لكرة القدم للفتيات، وهذه التظاهرة كانت في أجندة بعض المخططين للمسيرات الاحتجاجية الهدف الأول لإلغائها حتى يتمكنوا من توظيفها في إشاعة عدم الاستقرار بالمغرب وزرع الخوف لدى عائلات اللاعبات ومنهن إلى شعوبهن، ما دام العالم كله سيتابع باهتمام بالغ هذا النشاط الرياضي الذي يقام لأول مرة في عاصمة إفريقية، فقامت العيون التي لا تنام بإبطال ما كان يحاك.

في حي أكدال العالي وعلى شارع مسجد المحسن ملين، ينتصب شارع أنتسيرابي الملغاشية، وقد أنشئ بمناسبة زيارة عمدتها للرباط سنة 1992، ووقع معها اتفاقية توأمة وتآخي بين المدينتين بأهداف الحفاظ على رمزية هذه المدينة التي قضى فيها المغفور له محمد الخامس مدة منفاه السحيق المفروض من الاستعمار.. وكان لا بد من إتمام هذه التوأمة بالتوقيع عليها في أنتسيرابي، ومرت 33 سنة وجماعة العاصمة غير مبالية بهذا «الإهمال» وكيف يفسره الملغاشيون ؟

أسعار تذاكر كأس إفريقيا أغلى من «تذاكـر» الدعـم الاجـتماعي

بينما يترقب الشارع المغربي بشغف انطلاق العرس الكروي الإفريقي على أرضه، جاء الإعلان الرسمي عن أسعار تذاكر «كان 2025» ليضع القدرة الشرائية للمواطن البسيط في قلب المعادلة، ويفتح جدلا واسعا حول مدى إمكانية تحول الحلم بمتابعة المباريات من المدرجات إلى واقع ملموس؛ فبأسعار تبدأ من 100 درهم لمباريات عادية وتصل إلى 900 درهم للمباراة النهائية، تبدو الفرجة الكروية وكأنها ترف لا يتاح للجميع، في مفارقة صارخة مع الأجواء الشعبية التي يفترض أن تصاحب مثل هذه التظاهرات القارية الكبرى.

وتتجلى هذه المفارقة بوضوح عند مقارنة تكلفة التذاكر بمنظومة الدعم الاجتماعي المباشر التي أطلقتها الحكومة؛ ففي الوقت الذي يبلغ فيه الحد الأدنى للدعم 500 درهم شهريا للأسر المستوفية للشروط(...)، يجد رب الأسرة نفسه أمام تذكرة واحدة للمباراة النهائية (الفئة الأولى) تبتلع ضعف هذا المبلغ تقريبا، بينما تستهلك تذكرة مباراة في نصف النهائي (800 درهم) معظم الدعم المخصص لتلبية احتياجات شهر كامل، مما يطرح سؤالا جوهريا حول أولويات المنظمين والجمهور المستهدف من هذه الأسعار.

ورغم أن هذه الأسعار قد تبدو متوافقة مع المعايير التجارية والتنظيمية للبطولات الدولية الكبرى، إلا أنها تصطدم بالواقع المعيشي لجزء كبير من الجماهير المغربية التي تشكل وقود الشغف الحقيقي لكرة القدم، فالتكلفة لا تقتصر على ثمن التذكرة فقط، بل تشمل مصاريف التنقل، خاصة بالنسبة للمشجعين القادمين من مدن بعيدة، وهو ما قد يحول الملاعب إلى فضاءات نخبوية، ويحرم الطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل من المشاركة في هذا الحدث التاريخي.

وفي هذا الصدد، تجد السلطات المنظمة نفسها أمام معضلة حقيقية، تتجلى في الموازنة بين متطلبات «الكاف» التجارية وضرورة ضمان نجاح البطولة، وبين الحق الطبيعي للجماهير في أن تكون جزءً من هذا الاحتفال الوطني، ويبقى التساؤل المطروح؛ هل ستكون «كان 2025» بطولة لكل المغاربة فعلا، أم ستتحول إلى حدث رياضي فاخر يتابعه غالبية الجمهور الشغوف من خلف الشاشات.. ما لم يرفع أرباب المقاهي ثمن المشروبات خلال هذه الفعالية الرياضية ؟

العرايشي يستعمل المشاريع الضخمة لتغطية النتائج السلبية لكرة المضرب

خلف أبواب المصادقة بالإجماع على التقريرين الأدبي والمالي، يختبئ واقع مغاير لكرة المضرب المغربية.. فقد شكل الجمع العام للجامعة الملكية للعبة، مسرحا لعرض مشاريع مستقبلية طموحة، في مقدمتها المركز الوطني للتنس، لكنه في الوقت ذاته عكس تباينا صارخا بين لغة الأرقام الإدارية ولغة النتائج على الملاعب الدولية، حيث لا يزال البحث جاريا عن بطل يخلف جيل العلمي والعيناوي وأرازي، وهو ما يغذي النقاش حول جدوى الاستراتيجيات الحالية.

ويأتي الكشف عن مشروع «المركز الوطني لكرة المضرب» كأبرز ورقة تراهن عليها الإدارة الحالية لتجاوز حالة الجمود التقني، فبينما يُقدم المشروع كحل استراتيجي طويل الأمد، يراه المراقبون محاولة ضرورية، ولكنها متأخرة لمعالجة الخلل البنيوي في منظومة تكوين المواهب، والتي فشلت على مدى سنوات في إنتاج لاعبين قادرين على المنافسة في أدوار متقدمة بالبطولات العالمية الكبرى، باستثناء ومضات فردية نادرة كإنجاز الشابة ملاك العلامي.

وفي سياق متصل، يبدو أن التحول اللافت نحو رياضة البادل والاحتفاء بنموها السريع، وإن كان خطوة ذكية لمواكبة رياضة صاعدة، فإنه يثير تساؤلات حول ما إذا كان هذا النجاح السريع وسيلة لصرف الأنظار عن الركود الذي تعانيه اللعبة الأم؛ ففي الوقت الذي يتم فيه تسليط الضوء على آلاف المنخرطين الجدد في البادل، يبقى السؤال الأهم معلقا: أين هي استراتيجية الجامعة لإعادة كرة المضرب المغربية إلى الواجهة التي تستحقها ؟

هذا الواقع يفتح الباب أمام تساؤلات تتردد في كواليس اللعبة حول ضرورة ضخ دماء جديدة في شرايين التسيير، فبينما لا يمكن إنكار النجاحات التنظيمية والإدارية في استضافة كبريات الدوريات، يرى كثيرون أن المرحلة القادمة تتطلب قيادة برؤية تقنية مختلفة وأكثر جرأة، قادرة على تحويل المشاريع من مجرد هياكل إسمنتية إلى مصانع حقيقية للأبطال، وهو دور قد تلعبه أطر شابة تمتلك رؤى حديثة وتجربة ميدانية.

في المحصلة، تجد جامعة كرة المضرب نفسها عند مفترق طرق حقيقي، فإما أن تنجح هذه المشاريع الكبرى في إحداث الصحوة المنتظرة وتبرير استمرارية نفس النهج، وإما أن تتعالى الأصوات المطالبة بتغيير جذري يمنح الفرصة لجيل جديد من المسيرين، لعلهم يملكون الوصفة السحرية لإعادة البريق المفقود إلى رياضة كانت يوما ما مصدر فخر للمغاربة.

جامعة الشطرنج تعقد جمعها العام لتصحـيح المـسار

تستعد الجامعة الملكية المغربية للشطرنج لعقد جمعيها العامين العادي وغير العادي يوم الأحد 2 نونبر 2025 بالدار البيضاء، حيث ستتم المصادقة على حصيلة الموسم المنصرم، ورسم استراتيجية وخريطة طريق الموسم المقبل.

وفي خطوة لا تقل أهمية، سيتم خلال الجمع العام غير العادي عرض تعديلات هيكلية على الأنظمة العامة للجامعة والمصادقة عليها، مما يجعل هذا اليوم مفصليا في تحديد ملامح مستقبل رياضة الشطرنج وتنظيمها على الصعيد الوطني، وطي صفحة الماضي للانطلاق نحو مرحلة جديدة.

رقمنة الإدارة في المغرب مجـرد إشاعـة

في بداية رقمية متعثرة، تدل على حالة رقمنة الإدارات المغربية، حولت حماس الجماهير المغربية إلى إحباط؛ فقد فشل تطبيق «يلا» المخصص لكأس إفريقيا، في أول اختبار حقيقي له، حيث تسببت أعطاب تقنية جسيمة في شل عملية التسجيل منذ لحظة إطلاقه، وبدلا من أن يكون بوابة الجماهير نحو المدرجات، وجد آلاف المستخدمين أنفسهم عالقين في دوامة من رسائل الخطأ وفشل التفعيل، مما فجر موجة استياء واسعة على منصات التواصل الاجتماعي، زاد من حدتها غياب حلول تقنية ناجعة من الجهة المطورة، لتتحول التجربة المنتظرة إلى خيبة أمل كبيرة.

ويعيد ورش الرقمنة إلى الواجهة، سهولة الاختراق وتعطل مجموعة من التطبيقات المرتبطة بالإدارات المغربية.

بين أخطـــاء 2005 ومواهـــب 2025 ؟

بينما تحتفي كبريات الصحف اللاتينية، من OLE الأرجنتينية إلى LA TERCERA الشيلية.. بالإنجاز الباهر لأشبال الأطلس في مونديال الشباب بالشيلي، يعيد هذا التألق إلى الأذهان سيناريوها مألوفا، يمتزج فيه الفخر بالقلق. فهذا الإعجاب الدولي ليس جديدا على الكرة المغربية، بل هو صدى لما حدث قبل عقدين من الزمن، حين أمتع جيل 2005 العالم في هولندا وبلغ المربع الذهبي، ليطرح السؤال الأهم اليوم: هل تعلمت المنظومة الكروية من درس الماضي، أم أن التاريخ سيعيد نفسه مع مواهب اليوم ؟

ولا تزال ذاكرة الكرة المغربية تحتفظ بمرارة ما بعد مونديال 2005؛ فذلك الجيل الذهبي الذي كان يُنتظر منه أن يشكل نواة المنتخب الأول لسنوات، تبخر معظم نجومه في منعطفات الاحتراف المبكر وغياب المتابعة والتأطير الفعال، أسماء لامعة وعدت بالكثير.. لكنها لم تحقق القفزة المنتظرة، لتتحول قصة النجاح إلى حكاية إهدار للمواهب، ومع بزوغ نجم جيل جديد فرض احترامه على الساحة العالمية، فإن التحدي الحقيقي ليس فقط تحقيق نتيجة مشرفة، بل بناء جسر متين وآمن لعبور هؤلاء الشباب من منصة التألق في فئة أقل من 20 عاما إلى حمل قميص المنتخب الأول.

وفي هذا الصدد، يبدو المشهد مختلفا من حيث البنيات التحتية والاحتراف ومشروع كأس العالم 2030، الذي تحدثت عنه الصحافة الدولية، لكن الإمكانيات المادية والتنظيمية وحدها لا تكفي لضمان مستقبل اللاعبين، فالمحك الحقيقي يكمن في وجود استراتيجية واضحة للمتابعة والتطوير الفردي والجماعي لهؤلاء اللاعبين، وحمايتهم من ضغوط الشهرة المبكرة وسماسرة الانتقالات، وتوفير مسار تصاعدي يضمن لهم دقائق لعب كافية في أنديتهم ويؤهلهم تدريجيا للانضمام إلى صفوف المنتخب الأول..

كما أن الإشادة التي يتلقاها أشبال الأطلس اليوم، يجب أن تكون بمثابة إنذار أكثر من كونها شهادة نجاح نهائية، لكونها تضع جامعة كرة القدم أمام اختبار حقيقي لمصداقية منظومتها التكوينية، لأن النجاح يُقاس بقدرة هذه المنظومة على تحويل هذه البذور الموهوبة إلى أشجار مثمرة تشكل العمود الفقري لمنتخب ينافس بقوة في مونديال 2030.

للتذكير، فقد حقق منتخب الشبان تأهلا مستحقا إلى نهائي كأس العالم لأول مرة في تاريخ المنتخبات المغربية، بعد مباراة مثيرة ضد فرنسا في النصف وصلت لضربات الجزاء، ليحسم أسود الأطلس النتيجة لصالحهم ويضربون الموعد مع منتخب الأرجنتين يوم 20 من هذا الشهر.

هـيمنة مغربـية على ماراطون «غولدن تريل»

تمكن العداء المغربي المتميز الحسين العزاوي، من الحفاظ على لقبه بطلا للعالم في السلسلة النهائية لسباقات «غولدن تريل وورلد سيريز»، وذلك للموسم الثاني على التوالي، والتي أقيمت نسختها في إيطاليا هذا العام.

وقد جاء هذا التتويج المستحق عقب فوز العزاوي بالسباق النهائي الكبير، مختتما بذلك موسما تاريخيا بسط فيه سيطرة مطلقة بتحقيقه أربع انتصارات متتالية في كبريات المراحل الدولية، وبهذا الإنجاز البارز، يكرس العزاوي علو كعبه، مكرسا مكانته كأحد أبرز الأسماء العالمية في سباقات الجبال.

تحليل إخباري

احتجاجات «جيل زد»

الصحافة الوطنية هي الحل

«دار المخزن» تؤشر على معاقبة السياسيين و«جيل زد» يتحول إلى مقاولة إعلامية

انتبه جل المتتبعين إلى الآية القرآنية التي ختم بها الملك محمد السادس خطابه الأخير، خلال افتتاح السنة التشريعية الأخيرة من عمر الحكومة، وهي الآية التي تقول: ((فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ))، وبغض النظر عن التفسير الديني الذي يقول بأن هذه الآية تؤكد أن الله عز وجل يجازي كل عبد حسب عمله مهما كان صغيرا أو كبيرا، فإن الآية تنتمي إلى سورة «الزلزلة»، وقد نزلت هذه السورة لتضع حدا للتأويلات حول يوم القيامة، وهي من السور التي تؤكد أن الأرض «تعطي أخبارها»، «يومئذ تحدث أخبارها» عن كل الأعمال التي قام بها العباد(..).

إعداد **سعيد الريحاني**

الفاهم يفهم(..)، لكن الخطاب الملكي الأخير كان مليئا بالعبارات والإشارات، إلى من يعنيهم الأمر، رغم أن بعض المتفائلين بالاحتجاجات، كانوا ينتظرون تفاعلا مباشرا من الملك مع مطالب بعض الشباب، لغاية في نفس يعقوب، لكن أصحاب هذا الرأي لا يعرفون بالتأكيد تقاليد «دار المخزن»، حيث لا يمكن بناء الخطب الملكية على ردود الفعل في نظام دستوري محكوم بلعبة سياسية، تفترض أن المواطن هو من يختار ممثليه، ووزرائه، ونوابه..

مثل الأب الكبير، الذي يجمع الجميع، اختار الملك أن يبدأ خطابه يوم الجمعة الماضية في البرلمان، بإعادة الطمأنينة للبرلمانيين «الهلعين»، الخائفين(..)، حيث قال: ((نفتتح اليوم، بعون الله تعالى وتوفيقه، السنة الأخيرة من الولاية الحالية لمجلس النواب.. وهي مناسبة للتعبير لكم عن تقديرنا للعمل الذي تقومون به، سواء في مجال التشريع ومراقبة العمل الحكومي، أو في تقييم السياسات العمومية.. كما نود الإشادة بالجهود المبذولة للارتقاء بالدبلوماسية الحزبية والبرلمانية في خدمة القضايا العليا للبلاد، داعين إلى المزيد من الاجتهاد والفعالية في إطار من التعاون والتكامل مع الدبلوماسية الرسمية.. ولأنها السنة الأخيرة بالنسبة لأعضاء مجلس النواب، ندعوكم إلى تكريسها للعمل بروح المسؤولية، لاستكمال المخططات التشريعية، وتنفيذ البرامج والمشاريع المفتوحة، والتحلي باليقظة والالتزام في الدفاع عن قضايا الوطن والمواطنين)) (المصدر: خطاب الملك محمد السادس أمام أعضاء البرلمان يوم الجمعة الماضية).

والطمأنة في خطاب الملوك ليست هي الطمأنة عند الناس العاديين، لأن إشاعة جو من الاطمئنان بين جميع الفئات لا تعني الإفلات من العقاب، كما لا تعني فسح المجال للمقصرين، الذين ساهموا في دفع المواطنين إلى طرق أبواب الملك من أجل الدفاع عن حقوقهم أمام حكومة متغولة(..)، ذلك أن الحديث عن كونها السنة الأخيرة من عمر الحكومة الحالية، يعني أنه «ما بقا قد ما فات»، وأن العمل يجب أن يتركز على الاختيارات الجيدة في المستقبل، فهذه الحكومة، وهذا البرلمان، تمثل اختيار الشعب(..)، وبالتالي، فالباب المفتوح لمعاقبة الجميع هو الانتخابات.

ورغم ما سبق.. فإن الملك محمد السادس، كان سباقا إلى رفع شعارات «جيل زد»(..) في خطب رسمية، حيث تؤكد فقرات من الخطاب عدم الرضى عن تلك الهوة بين الشعارات التي يرفعها السياسيون وما هو موجود على أرض الواقع، حيث يقول: ((العدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق المجالية ليست مجرد شعار فارغ، أو أولوية مرحلية قد تتراجع أهميتها حسب الظروف، وإنما نعتبرها توجها استراتيجيا يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيريا ينبغي أن يحكم مختلف سياساتنا التنموية.. لذا، فإن توجه المغرب الصاعد نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، يتطلب اليوم تعبئة جميع الطاقات، فالتحول الكبير الذي نسعى إلى

11

تحليل إخباري

مسؤولية النشر.. وحدود التماس بين التعريف والتأطير والتهييج والتحريض

الإعلام العمومي يغير جلده ويستضيف «شباب زد»

تحقيقه على مستوى التنمية الترابية، يقتضي تغييرا ملموسا في العقليات وفي طرق العمل، وترسيخا حقيقيا لثقافة النتائج، بناء على معطيات ميدانية دقيقة، واستثمارا أمثل للتكنولوجيا الرقمية.. ولذلك، ننتظر وتيرة أسرع وأثرا أقوى من الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، التي وجهنا الحكومة إلى إعدادها، وذلك في إطار علاقة رابح-رابح بين المجالات الحضرية والقروية)) (نفس المصدر).

ولا شك أن المتتبعين لاحظوا الحرص الملكي لأول مرة في تاريخ الخطب الملكية، على تحميل الإعلام الوطني جزءً من المسؤولية، وهي الإشارة التي لا ينبغي أن تمر مرور الكرام، ذلك أن الإعلام المغربي عجز حتى الآن عن مواكبة التغيرات العالمية، كما وقف عاجزا عدة مرات أمام معارك تمس الوطن، وتسيء لمؤسساته، رغم الملايير التي تلتهمها بعض الجهات، الظاهرة والخفية(..)، بل إن حركة «جيل زد» قدمت دليلا ملموسا على أن هذا الإعلام يغرد خارج السرب، ولكم أن تتصوروا أن هذه الحركة انتبهت إلى هذا الخصاص لدرجة أنها نشرت إعلانا تعلن من خلاله عن حاجتها إلى تقنيين في تخصصات صحافية بحثة.

ما معنى أن تعلن الحركة عن حاجة إلى صناع محتوى بحس إعلامي كبير؟ ما معنى أن تطلب الحركة توحيد الصفوف لمواجهة الذباب الإلكتروني عبر تجنيد النحل الإعلامي؟ إن خطابا كهذا يلتقي مع مطالب بعض الإعلاميين الجادين، والصحافة الجادة(..)، لكن ذلك لا يمنع من القول بأن الإعلام ليس مجرد لعبة لصناعة المحتوى، فأينما يوجد محتوى يوجد «رئيس تحرير» خفي أو ظاهر(..)، ومن تم **فما قد تعتبره نحلا قد يكون هو الذباب نفسه، علما أن الذئاب الإعلامية تتحرك على نطاق عالمي يتجاوز الحدود ويتجاوز مطالب «جيل زد»(..).**

إن ما يؤكد اهتمام الجهات العليا بالإعلام، هو تحرك القنوات العمومية نفسها إلى احتضان نقاشات شباب «جيل زد».. وهذا الأمر ليس مجرد تغيير عابر كما يعتقد البعض، **فالمفروض مثلا أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، تخضع تراتبا للوزير الوصي التابع للحكومة، لكن أكبر «بهدلة» تعرض لها وزراء في حكومة أخنوش، كانت أمام شاشات التلفزيون(..)، ما يعني أن القرار كان أكبر من مجرد قرار حكومي.**

إعلان حركة «جيل زد» عن حاجتها للتقنيين وصناع المحتوى

بالحركة، قد يكون هو نفسه «التهمة» التي سيتابع بها بعض الشباب في حالة عدم وجود خط فاصل وواضح بين «التعريف» والتأطير، والتأجيج، والتهييج.. فالمسؤولية قائمة في جميع الحالات، وأحسن الحالات قد تكون هي أسوأ الحالات(..).

إن الالتفاتة الملكية نحو الإعلام، والتي قابلتها «حركة زد» بإعلان جعلها بمثابة مقاولة إعلامية، لها خط تحرير معين، لم تتضح جل معالمه بعد(..)، يجعل من ورش إصلاح الإعلام في قلب المشاريع المستعجلة، التي تتطلب إصلاحا فوريا برؤية أكبر من رؤية الحكومة.

هل يمكن لهذا الإعلام أن يكون ناجحا في مواكبة تظاهرة كأس العالم؟ هل يمكن لهذا الإعلام أن يدافع عن الوطن؟ ولماذا يختار جل الإعلاميين حصر أنفسهم في الزاوية الضيقة عند كل امتحان؟ أليست مهمة الإعلام هي المواجهة، والدفاع عن القضايا العادلة.. ؟

إن ما يؤكد اهتمام الجهات العليا بالإعلام، هو تحرك القنوات العمومية نفسها إلى احتضان نقاشات شباب «جيل زد».. وهذا الأمر ليس مجرد تغيير عابر كما يعتقد البعض،

تحليل إخباري

فالمفروض مثلا أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، تخضع تراتبيا للوزير الوصي التابع للحكومة، لكن أكبر «بهدلة» تعرض لها وزراء في حكومة أخنوش، كانت أمام شاشات التلفزيون(..)، ما يعني أن القرار كان أكبر من مجرد قرار حكومي.

إن توجه الجهات العليا نحو فرض نفس إعلامي جديد، عبر إجبار الوزراء على الحضور للتلفزيون من أجل الدفاع عن حكومتهم أمام شباب في مقتبل العمر، يؤكد أن «دار المخزن» بكل تقاليدها العريقة، منحت الإذن لمعاقبة السياسيين من طرف الشعب أمام الشعب(..).

إن الخطاب الملكي الأخير يؤكد أن الملك محمد السادس متشبث بدولة المؤسسات، وأن لا سبيل للتراجع عن ذلك، لذلك، فإن طريق النمو يمر لا محالة عبر خلطة يتحمل فيها السياسيون والإعلاميون والفاعلون المدنيون، و«جيل زد»، والأجيال الأخرى الفاعلة والغافلة(..)، مسؤوليتهم خلال المرحلة المقبلة، وبما أننا نتحدث عن الوطن؛ ((فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ))(..).

الطمأنة في خطاب الملوك ليست هي الطمأنة عند الناس العاديين، لأن إشاعة جو من الاطمئنان بين جميع الفئات لا تعني الإفلات من العقاب، كما لا تعني فسح المجال للمقصرين، الذين ساهموا في دفع المواطنين إلى طرق أبواب الملك من أجل الدفاع عن حقوقهم أمام حكومة متغولة(..)، ذلك أن الحديث عن كونها السنة الأخيرة من عمر الحكومة الحالية، يعني أنه «ما بقا قد ما فات»، وأن العمل يجب أن يتركز على الاختيارات الجيدة في المستقبل، فهذه الحكومة، وهذا البرلمان، تمثل اختيار الشعب(..)، وبالتالي، **فالباب المفتوح لمعاقبة الجميع هو الانتخابات.**

أحمد بوز وعباس الوردي يقرئان الإشارات الملكية

الدولة لا تريد أن تتسرع وخطب الملك تصحح الرؤية الرسمية

تعددت القراءات المتعلقة بالخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشر، لا سيما بعد تزامنه مع بعض الاحتجاجات، في هذا الإطار قال المحلل السياسي أحمد بوز، أن خطاب 10 أكتوبر 2025 جاء وكأنه مرآة مزدوجة؛ في وجهها الأول، تعكس وعيا ملكيا متقدما بحجم الأزمة الاجتماعية، وفي وجهها الآخر، تكشف عن حدود الرؤية الرسمية في التعامل مع التحولات الجيلية الجديدة؛ فهو خطاب يسمع نبض الشارع، لكنه لا يتقمص أسلوبه، كما أنه لا يتكلم لغته؛ يعد بالإصلاح، لكن ضمن قواعد اللعبة نفسها، لذلك خرج كثيرون من الاستماع إليه بشعور متناقض؛ اطمئنان لأن الدولة ما زالت تعترف بالمشاكل، وقلق لأن طريق الحل ما يزال طويلا، ولأن الجيل الجديد يريد أن يعيش التغيير لا أن يسمعه فقط.

وأضاف أستاذ القانون الدستوري، أحمد بوز، برصيده الإعلامي الكبير(..)، أن الخطاب كان محملا بإشارات واضحة إلى أن الدولة تتابع وتفهم ما يجري في الشارع، لكنها لا تريد أن تتسرع، تدرك أن هناك خللا في العدالة الاجتماعية، لكنها تصر على أن الحل يمر عبر المؤسسات لا عبر الشارع. هنا بالضبط يكمن التوتر الخفي بين منطق الدولة ومنطق الجيل الجديد، مبرزا أن الدولة واعية بضرورة مراجعة طرق العمل، لكنها ما تزال تفضل لغة التوجيه بدل لغة التغيير الجذري.. ففي الوقت الذي يطالب فيه الشباب بمحاسبة المسؤولين ومراجعة السياسات، يختار الخطاب التركيز على النجاعة الإدارية والفعالية الميدانية وكأن المشكلة تكمن فقط في الأساليب لا في البنى العميقة للسلطة والاقتصاد.

وأوضح بوز، أن الخطاب الملكي سعى إلى تصحيح ضمني للرؤية الرسمية التي لطالما منحت الأولوية للمشاريع الكبرى باعتبارها عنوانا لهيبة الدولة وفاعليتها الاقتصادية، فهي لا تنكر أهمية هذه المشاريع ولا تقلل من قيمتها الاستراتيجية، لكنها تشترط أن تترجم ثمارها إلى تحسن ملموس في حياة المواطنين، وأن ترافقها سياسات اجتماعية فعالة قادرة على تقليص الفوارق وضمان العدالة المجالية. بمعنى آخر، فهي تعيد توجيه الخطاب التنموي المغربي نحو معادلة أكثر توازنا بين الاستثمار في الصورة والاستثمار في الإنسان، بين ما يرى وما يحس، في محاولة لاستعادة الثقة في جدوى التنمية بوصفها مشروعا جماعيا لا مجرد واجهة إنجازات، مؤكدا أن العدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق المجالية كانت محور الخطاب، وهي أيضا في قلب الاحتجاج، والملك تحدث عنها باعتبارها «توجها استراتيجيا ورهانا مصيريا»، في حين يرى الشباب أنها حق مفقود أكثر منها توجها مستقبليا، فحين يشير الخطاب إلى ضرورة «محاربة الممارسات التي تضيع الوقت والجهد والإمكانات»، ففي ذلك اعترافا ضمنيا بأن السنوات الماضية شهدت هدرا لهذه الإمكانات، وأن التنمية الموعودة لم تبلغ الجميع، لكن ذلك الاعتراف لا يذهب إلى حد تسمية المسؤولين عن هذا الهدر، ولا يفتح الباب أمام مساءلة حقيقية، وهو ما يجعل الشباب يشعر بأن التشخيص صحيح، لكن العلاج ما يزال ناقصا..

وقال بوز؛ في خلفية الخطاب يمكن التقاط نغمة قلق مكتوم، فالدولة تدرك أن ثقة المواطنين في مؤسساتها تتآكل، وأن الأحزاب السياسية والبرلمان فقدت جزء كبيرا من قدرتها على التأطير والتعبئة، وهي، في هذا الوعي، تستحضر خطابات سابقة كانت أكثر جرأة في التشخيص، مثل خطب «أين الثورة؟» و«الطبقة الوسطى»، و«المغرب يسير بسرعتين»، لكنها مع ذلك ترفض خيار القطيعة. لذلك يكرر الملك دعوته إلى البرلمانيين والأحزاب السياسية من أجل استعادة أدوارهم الأصلية، في محاولة لضخ نفس جديد في الوسائط القديمة بدل تجاوزها أو تعويضها بآليات جديدة.. إنه خطاب يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين الاستمرارية والتغيير، لكنه يفعل ذلك من موقع الحذر وكأنه يطمئن الدولة من دون أن يصطدم بالواقع، ويدعو إلى الإصلاح من داخل النظام لا من خارجه».

من جانبه، يرى المحلل السياسي عباس الوردي، أن الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية، أكد على مجموعة من النقاط العريضة المرتبطة بالجدية، وبمسؤولية جميع الأطياف، من أحزاب وسياسيين وبرلمانيين والمجتمع المدني، وتحدث عن التراكمات التي حققها المغرب في إطار التنمية المستدامة، والمشاريع المهيكلة، والاقتصاد البحري وقيمته المضافة في إحداث مناصب الشغل، وتطوير التنمية، مضيفا أن الخطاب الملكي تناول مسألة القضاء على الفوارق المجالية والتنمية الترابية، وأسس على ذلك في إطار التجسير مع مضامين خطاب عيد العرش الذي أكد فيه الملك عدم إمكانية قبول مغرب بسرعتين.

وأضاف الوردي، الذي يتولى مهمة منسق أكاديمية الشباب المغربي، أن الخطاب الملكي شدد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مطامح الجيل الصاعد، وكذلك تغيير نمطية الخطاب وتأطير المواطنات والمواطنين، في إشارة إلى مسؤولية الأحزاب والبرلمانيين الذين دعاهم إلى التواصل وبذل المزيد من العطاء في تجسير ما انخرطت فيه المملكة من مشاريع كبرى، موضحا أن الخطاب تضمن دور الدبلوماسية البرلمانية والحزبية والموازية في خدمة القضية الوطنية، وأكد على إعادة الاعتبار للعالم القروي بتدبير مهيكل له، والتنمية وضمان المبادرة الهادفة والبناء للجماعات الترابية، والتعاون المشترك وترسيخ الوطنية العالية بين جميع الفاعلين المجاليين، وألا تنحصر على أهداف سياسوية وانتخابوية صرفة، مبرزا أيضا أن الخطاب أكد أن المغاربة كلهم متساوون في الولوج والاستفادة من الخدمات، وأن التنمية تشمل جميع المجالات على أساس استمرار لا يرهن الحكومة الحالية أو المقبلة، وضرورة استمرارية الخدمات المرفقية.

هذه خارطة طريقة مواصلة بناء الأوراش التنموية الكبرى في خدمة المواطنين والارتقاء بالتنمية المغربية لما يحقق معه الخير والنماء لجميع المواطنين.

بوز

الوردي

مع الحدث

«جيل Z» .. الحاضر الغائب القادم من المستقبل

«إن مصير بلادنا هو بين أيدينا؛ فبلادنا توجد في مفترق الطرق وتتوفر اليوم على وسائل انخراطها الحازم في مسار طموح وطني كبير يتقاسمه الجميع، ويتمفصل حول التنمية البشرية، وللقيام بذلك يتعين على المجموعة الوطنية اعتماد اختيارات منسجمة، وتسريع الوتيرة وتعميق أوراش الإصلاح، وإحداث القطيعة التامة مع الممارسات والسلوكات التي ظلت تعيق التنمية ببلادنا»، مقتطف من تقرير الخمسينية.

بمناسبة مرور خمسين عاما على استقلال المملكة المغربية، أعطى الملك محمد السادس بمناسبة الاحتفال بذكرى 20 غشت 2003، الانطلاقة لمشروع جماعي وتشاركي للدراسة والتأمل والنقاش، يهم إنجاز تقويم استرجاعي لمسار التنمية البشرية بالمغرب منذ الاستقلال، واستشراف آفاقها على مدى العشرين سنة القادمة، وتمت بلورة هذا المشروع في صيغة تقرير يحمل عنوان: «50 سنة من التنمية البشرية؛ وآفاق سنة 2025»، وها قد بلغنا سنة 2025.. فما هي النتيجة في المحصلة ؟

مصطفى السباعي

لنبدأ من تقرير الخمسينية نفسه، وهو التقرير الذي تم تقديمه في يناير 2006، حين استقبل الملك المشاركين في إنجاز تقرير الخمسينية، والمسؤولين عن تقرير هيئة «الإنصاف والمصالحة»، وهما وثيقتان نابعتان من نفس الإرادة؛ «دمل جراح الماضي ورسم معالم مستقبل أفضل للمغرب والمغاربة»؛ تم هذا بعد مرور ما ينيف عن عقد من الزمن من عمر «جيل Z»، الذي يعرف بأنه الفئة الديموغرافية التالية لـ«جيل الألفية»، وهم المولودون في الفترة بين منتصف التسعينيات وأوائل العقد الأول من الألفية الثانية.. فهل انتبه حينها التقرير المذكور لهذه الفئة، لهويتها الرقمية التي تتشكل، وعيها الاجتماعي والبيئي، تنوعها وقدرتها العالية على التكيف مع التغييرات التكنولوجية، ولديناميكيتها الاجتماعية والسياسية القائمة على اعتماد المنصات الرقمية كأداة رئيسية للتعبير عن آرائها وتشكيل الحركات السياسية والاجتماعية ؟

بمراجعة التقرير، نلاحظ حضور الوعي بمقومات العولمة الصاعدة واعتبارها إحدى المعايير الحاسمة للجاذبية، والانتباه إلى الهجرة القروية وتأثيرها بنسبة تتراوح بين 34 % و40 % في النمو الحضري، كما تم الانتباه أيضا إلى أن المجتمع المغربي يتسم دائما - حينها - بتحولات عميقة على مستوى القواعد والقيم والسلوكات والممارسات، وتتغير أنماط عيشه نحو التمدن أكثر، وأنه «يطور قنوات جديدة للتعبير، ويعرف بروز فاعلين جدد؛ مجتمع تشهد مرجعية قيمه سيرورة متحولة، مع كونه ما يزال مترددا إزاء الحداثة»، ويضيف التقرير؛ «ذلك أن العلاقات بين الأجيال داخل الأسرة توجد في طور التحول، في اتجاه انعزال الشباب واستقلالهم عن آبائهم(...)، ولا يمكن لهذا التطور أن يتم دون إحداث توترات داخل الأسرة بفعل جملة من الظواهر الجديدة، كتراجع سلطة الأب، والعمل المأجور للنساء(...)، وعلى الرغم من كون الأسرة ما تزال تشكل إطارا للانتماء والأمان، إلا أنه يلاحظ تطور في اتجاه الفردانية وبروز فئات متنوعة وهشة في أغلب الأحيان».. ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتراكم هذه المشاكل ومعها تزداد حياة هذا الجيل تعقيدا، الجيل الذي نشأ وترعرع في دور الحضانة ورياض الأطفال عوض حضن الأسرة.

ونبه التقرير إلى أن «الشباب يشكل مؤهلا ثمينا بالنسبة للبلاد وفرصتها نحو المستقبل(...)، وعلى الرغم من كثرة النقائص التي تشوب المنظومة التربوية(...)، فإن البطالة التي تطاله اليوم أصبحت مزعجة ولا تطاق(...)، ذلك أن المشاكل التي يعيشها الشباب هي من الكثرة والتعقيد بمكان، بحيث تتجاوز اختصاصات بعض القطاعات الوزارية (الشباب، التربية، الرياضة، الثقافة)».

وها قد حل المستقبل المنظور حينها، وها قد لامسنا السقف التوقعي للتقرير سنة 2025، ومنذ ذلك التاريخ تعاقبت أربع حكومات أتقنت النواح وفي أحسن الأحوال النعيق، وضيعت عمر هذا الجيل في التراشق الكلامي والتهريج، وإنتاج برامج ومشاريع كلها، بدون استثناء، مجرد بروباغندا دعائية للإلهاء حينا والالتفاف أحيانا أخرى على متطلبات ومطالب هذا الجيل.

وقبل حلول نهاية هذا السقف الزمني، صدرت تقارير متتالية عن مؤسسات رسمية تنبه إلى ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم لهذا الجيل، نذكر منها تقرير النموذج التنموي - أبريل 2021 - الموسوم بعنوان؛ «تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع»، والذي نبه إلى أن الاقتصاد يتسم بالضعف فيما يخص خلق فرص الشغل، مما لم يسمح باستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل، وأغلبهم من الشباب، وأن الطبقة الوسطى تواجه تراجعا ملحوظا في قدرتها الشرائية بسبب التكلفة العالية لخدمات التربية والصحة المقدمة من طرف القطاع الخاص كبديل لضعف جودة العرض العمومي لهذه الخدمات، وتعاني فئات واسعة من الساكنة، خاصة النساء والشباب، من ضعف المشاركة والتهميش، لعدم إمكانية الولوج إلى فرص تمكنها من إثبات استقلاليتها ومن المواكبة الاجتماعية، وتظل الفوارق قائمة أيضا بحكم ضعف آليات الحماية الاجتماعية وعدم فعالية شبكات الأمان الاجتماعي، التي لا تشمل بعض الفئات الهشة كالأشخاص في وضعية إعاقة.

وعوض الاستثمار في إنجاز البنيات الصحية وتجويد الخدمة العمومية الصحية، اختارت الحكومة الحالية دفع هذه الفئات الهشة (أصحاب الراميد) إلى لوبي القطاع الصحي الخاص، إذ حولتهم إلى نظام «أمو-تضامن»، وقلصت من الفئة المستفيدة بموجب «العصا السحرية» (المؤشر)، وبالمقابل ضاعفت من الميزانية المخصصة لهذا المخطط تصرفها لأصحاب المصحات الخاصة عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ وهذا مجرد مثال.

وعوض خلق فرص شغل حقيقية تستوعب الشباب في سن الشغل، أنتجت برامج دعائية (المقاول الذاتي؛ إدماج؛ تأهيل؛ مقاولتي؛ أوراش؛ فرصة)، وكلها برامج أوقعت غالبية الحالمين بالاستفادة منها من خانة الإحباط إلى مستنقع اليأس، ولم يكن لها أي أثر.. فقد نشر بنك المغرب قبل أيام معطيات مقلقة بشأن مستوى استفحال البطالة بالمغرب، حيث بلغ معدلها وطنيا 12.8 %، فيما بلغت نسبتها في أوساط الشباب ما بين 15 و24 سنة، أي 47 %، الأمر الذي يكشف الهوة بين الواقع الذي يعيشه الشباب والخطاب الرسمي للحكومة.

وبعد هذا التقرير بسنتين (سنة 2023)، صرخ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ «شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين NEET، أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟»، حيث رصد في تقريره هذا وضعية فئة شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، يوجدون خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل، وأوصى بعدد من مسالك العمل التي من شأنها الارتقاء بهذه الفئة وإخراجها من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، ولم يجد آذانا صاغية لدى الحكومة.

وبالموازاة، أصدر المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، خلاصات ثلاثة بحوث وطنية حول الرابط الاجتماعي، أنجزها سنوات 2011 و2016 و2023، وقف خلالها على التحولات المجتمعية بالمغرب، ومن أبرز خلاصات البحث الأخير، كون تأثير العولمة الثقافية والثورة التكنولوجية على الرابط الاجتماعي آخذ في البروز بشكل أوضح في صفوف سكان المناطق الحضرية والأجيال الشابة والأفراد ذوي الرأسمال الثقافي أو الاقتصادي العالي.

وآخر هذه التقارير ذي الصلة بالشعار الأساسي لـ«جيل Z»، التقرير الأخير للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ولعل أهم خلاصة للتقرير تتجلى في رقمين أساسيين؛ أولهما الرقم 38، العلامة التي حصل عليها المغرب على سلم مؤشر إدراك الفساد، متقدما بنقطة وحيدة جزاء أزيد من 20 سنة من الاشتغال على محاربة الفساد (حصل على النقطة 37 سنة 2002)، وثانيهما الرقم 50 مليار درهم، التكلفة السنوية للفساد بالمغرب.

وهكذا ظل «جيل Z» حاضرا بقوة في مختلف التقارير الاستراتيجية التي رسمت معالم المستقبل في المغرب وأرادها الملك أن تكون خارطة طريق، بينما ظل غائبا تماما عن السياسات الحكومية التي تعاملت مع هذه التقارير باللامبالاة والسطحية في أحسن الأحوال وأنتجت برامج موجهة للشباب، ظاهرها تنموي وباطنها إلهاء والتفاف ومداراة، وفي أحيان أخرى تعاملت معها بوقاحة، والأمثلة كثيرة بهذا الخصوص، والنتيجة كما نرى ونشاهد ونسمع..

من المؤكد أن هذا الجيل يفكر خارج الصندوق، وخارج هيئات الوساطة والتأطير التقليدية (الأحزاب، النقابات، المجتمع المدني...) ولم تستطع، لا الحكومة ولا هذه الهيئات، مواكبة التحول السوسيو-ثقافي لهذا الجيل، ومن المؤكد أيضا، تبعا لخلاصات التقارير المشار إليها وغيرها، أن الثمن قد يكون غاليا وغاليا جدا ما لم يتم استيعاب هذا الجيل عبر الاستجابة لمطلبه الشامل المتمثل في العيش الكريم، ومن المؤكد أيضا أن هذا الجيل لن يختفي بنقرة أو ضربة عصا، لأنه ببساطة من المستقبل، بل هو نفسه المستقبل.

ولمن يهمه الأمر فليتخذ العبرة من الآية الكريمة من سورة آل عمران: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ)) صدق الله العظيم.

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

أسفي

مجلس الجماعة يراكم الفشل ويحول الدورات إلى حلبة مغلقة

الأسبوع

كثيرة هي المشاكل التي تتخبط فيها مدينة أسفي التي تعيش نكسة حقيقية منذ انتخابات 2021، بسبب اختيار مجلس غير منسجم وبروز صراعات وخلافات داخل مكوناته، وسقوط الرئيس السابق في تضارب المصالح، إلى جانب مسؤولية العامل السابق في الفشل الذي تعيشه حاضرة المحيط حتى اليوم.

ويعيش المجلس الجماعي لأسفي تراجعات من بينها عدم التواصل مع الرأي العام، وإغلاق الدورة في وجه العموم، مما أثار احتجاجات المعارضة التي اعتبرت إغلاق الدورة يفتقر لأي أساس قانوني، وأن القرار مخالف للأعراف الديمقراطية التي تنظم عمل المجالس المنتخبة، لأنه لم يخضع لمسطرة قانونية أو للتصويت للمصادقة عليه.

في نفس السياق، انتقد منسق المعارضة، محمد العيشي، تأجيل دراسة الميزانية وخمس نقاط أخرى ضمن جدول الأعمال، معتبرا أن القرار يعطل مصالح الجماعة ويعرقل المرافق العمومية، وهو نفس الأمر الذي حصل في وقت سابق وتطلب عقد دورة استثنائية، مشيرا إلى أن القانون يسمح بإمكانية تمديد الدورة لسبعة أيام لاستكمال مناقشة جميع القضايا وحتى الميزانية.

وشدد نفس المستشار الجماعي على ضرورة تطبيق القانون وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، مبرزا أن المجلس الجماعي اليوم يعيش أزمة حقيقية في الحكامة والتسيير وغياب الانسجام بين مكوناته، إذ يظهر ذلك من خلال الفشل في إدارة الملفات الكبرى والصفقات الاستراتيجية مثل صفقة النقل الحضري وصفقة النظافة، فضلا عن غياب رؤية واضحة للتنمية المحلية.

وحسب بعض المتتبعين، فإن مجلس جماعة أسفي منذ تكوين أغلبيته التي تضم الأحزاب الثلاثة، عجز عن تقديم صورة إيجابية عن المنتخبين داخل المدينة أو مع سلطات الوصاية التي ظلت تقدم ملاحظات وتوجيهات لأجل تصويب الاختلالات، بينما لا زالت الساكنة تنتظر تغييرا ملموسا أو المنجزات والمشاريع ذات المنفعة العامة، هذا في الوقت الذي تستمر فيه الصراعات السياسية والحسابات الحزبية داخل المجلس.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

مختصرات شمالية

يتساءل عدد من المواطنين بطنجة عن الأسباب التي دفعت والي الجهة إلى مغادرة أشغال دورة أكتوبر 2025، التي عقدها مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة الأسبوع الماضي، حيث غادر القاعة قبل أن يلقي كلمته الافتتاحية وتقديم توجيهاته ونصائحه الإرشادية للمنتخبين كما جرت العادة في مثل هذه المناسبات.

وتعد هذه المغادرة المفاجئة واقعة غير مألوفة، إذ لم يشهد مجلس الجهة حدثا مماثلا من قبل، حسب ما أكده عدد من المتتبعين للشأن العام بالمدينة.

بسبب إضراب عمال النظافة وانتشار الأزبال في مختلف شوارع المدينة، قرر عامل إقليم شفشاون توقيف أشغال دورة أكتوبر إلى حين إيجاد حل لهذا المشكل الذي يؤرق الساكنة ويهدد القطاع السياحي بالمنطقة، كما عقد اجتماعا حضره عمال النظافة والنقابة الممثلة لهم، ومجلس وممثل الجماعة، من أجل إيجاد حل للإضراب الذي يخوضه العمال بسبب تأخر صرف أجورهم.

وقد استأنفت الجماعة أشغال الدورة بعد التوصل إلى اتفاق ينهي أزمة النظافة، لتتم المصادقة على ميزانية الجماعة في أجواء يسودها القلق والخوف من احتجاجات شباب «جيل زد».

خلال الزيارة التي قام بها وزير الصحة لمستشفى تطوان الأسبوع الماضي، تعرض الوزير لمساءلة مباشرة من طرف عدد من المواطنين حاولوا تقديم شكاياتهم وتظلماتهم بخصوص الوضع الصحي بالمستشفى، غير أن تدخل «السيكيريتي» التابعين للمستشفى حال دون تمكنهم من الوصول إلى الوزير، ما أثار استياء واسعا لديهم، متسائلين ما إذا كان يحق لحراس الأمن الخاص بالمستشفى منعهم من الاقتراب من الوزير، خصوصا في ظل الاتهامات المتكررة(...) ؟

تفاقم معاناة المرضى بمستشفى تطوان وتملص الأطر الإدارية من المسؤولية

تتواصل معاناة المرضى الوافدين على المستشفى الإقليمي سانية الرمل بمدينة تطوان، في ظل ما يشهده هذا المرفق الصحي من فوضى وتسيب إداري واضح، يقابله غياب تام للمسؤولية من طرف عدد من الأطر الإدارية والطبية.

فبعد الزيارة التي قام بها وزير الصحة إلى المستشفى الإقليمي، شهدت المؤسسة حركة انتقالية شملت عددا من المسؤولين الإداريين، كما تم إلغاء منصب مندوب الصحة وتعويضه بمدير للمستشفى، غير أن أغلب المسؤولين الذين جرى تعيينهم لم يلتحقوا بعد بمناصبهم، فيما يواصل البعض ممن يشغلون مهاما بالنيابة أو بصفة مؤقتة، التملص من واجبهم المهني، رافضين استقبال المواطنين أو النظر في شكاياتهم المتكررة.

هذا الوضع خلق حالة من الفوضى والعشوائية داخل المستشفى الذي يستقبل يوميا مرضى من مختلف أقاليم الجهة، من بينها شفشاون ووزان والمضيق-الفنيدق، حيث يضطر العديد من المرضى لقضاء أيام طويلة على الأسرة دون تلقي العلاجات اللازمة، في ظل غياب الأطباء المتخصصين، خاصة في أمراض الدماغ والقلب، الذين نادرا ما يتواجدون بالمستشفى.

وتزداد معاناة المواطنين أمام لامبالاة الإدارة، التي لا تتفاعل مع شكاوى ذوي المرضى، بل تتعامل معها أحيانا بطرق ملتوية وغير مبررة، أما الأطر الطبية، فالكثير منها يفضل قضاء ساعات عمله في المصحات الخاصة التي توفر ظروف اشتغال أفضل ورواتب إضافية، في مشهد يثير التساؤل حول مدى احترامهم لواجبهم المهني.

وفي ظل هذا الواقع المتأزم، يبقى المرضى هم الحلقة الأضعف، ينتظرون تدخل الجهات الوصية لإعادة الانضباط إلى هذا المرفق الحيوي، وضمان حقهم في العلاج.

للإشارة، فإن عددا من الموظفين، سواء في كتابة المدير الذي التحق حديثا بمنصبه، أو في بعض المكاتب الأخرى كالحراسة العامة وغيرها، يتعاملون مع المواطنين بطريقة غير مهنية، إذ يوجهونهم من مكتب لآخر دون جدوى، في مشهد أقرب إلى «مسرحية إدارية» لا تليق بمستوى موظفي قطاع الصحة العمومية.

ساكنة أحياء تاونات تنشد تدخل البركة لمواجهة العطش

تعيش ساكنة جماعة سيدي يحيى بني زروال، بإقليم تاونات، معاناة متواصلة بسبب غياب الربط الفردي بشبكة الماء الصالح للشرب، وهو مطلب لطالما شكل أولوية لدى الساكنة والجمعيات المحلية.

ففي شكاية موقعة من طرف عدد من الجمعيات، وجهت إلى وزارة التجهيز والماء، طالبت الساكنة بضرورة تزويد الجماعة بالماء الشروب، بعدما أصبحت الأزمة المائية تهدد حياة المواطنين وتعرقل السير العادي للمرافق الحيوية، وقد توصلت الوزارة بهذه الشكاية بتاريخ 5 ماي 2025، غير أنها ظلت حبيسة رفوف الوزارة، دون أي تجاوب أو استجابة تذكر، وفق تعبير الساكنة

وبعد مرور عدة أشهر دون أي رد، قامت الساكنة، بمعية جمعيات المجتمع المدني، بمراسلة تذكيرية لوزارة التجهيز والماء، جاء فيها: «يشرفنا نحن ساكنة جماعة سيدي يحيى بني زروال، أن نرفع إلى سيادتكم هذه المراسلة التذكيرية بخصوص الطلب الذي تم وضعه بمكتبكم منذ سبعة أشهر، والمتعلق بتمكين الساكنة من الربط الفردي بالماء الصالح للشرب، وهو مطلب يكتسي طابعا استعجاليا نظرا لغياب هذه الخدمة الأساسية عن عدد من المرافق الحيوية والمؤسسات العمومية، ناهيك عن معاناة الأسر المقيمة بالمركز والمناطق المجاورة»، وأوضحت المراسلة أن الخصاص يشمل مؤسسات حيوية، من بينها مقر القيادة، مقر الجماعة، ومجموعة مدارس أولاد صالح، إضافة إلى عدد كبير من المنازل داخل الجماعة وخارجها، بما فيها سكن الأساتذة والأستاذات.

وتلتمس الساكنة من الوزير التدخل العاجل لدى المصالح المختصة، لتسريع دراسة هذا الملف وتمكين الساكنة من الاستفادة من الربط الفردي بشبكة الماء الشروب، بما يضمن كرامة المواطن ويعزز شروط العيش الكريم، انسجاما مع التوجيهات الملكية الرامية إلى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي.

البركة

كواليس جهوية

القنيطرة

رابطة حقوقية تدعو إلى تحقيق شامل مع النواب السلاليين بالقنيطرة

الأسبوع

تم توقيف نائب جماعة أولاد أوجيه، السلالي، بإقليم القنيطرة، في ملف أراضي الجموع، وذلك بعد ورود شبهات تتعلق بالنصب والتصرف في مال الغير والإضرار بشركاء سابقين.

ويأتي اعتقال النائب السلالي على خلفية شبهات مرتبطة بتدبير العقار الجماعي، حيث تتم متابعته من طرف قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف، بتهم النصب والتصرف في مال الغير، والإضرار بأشخاص سبق أن أبرم معهم عقود شراكة واستغلال.

واعتبرت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، أن هذا الاعتقال والمتابعة القضائية يشكلان رسالة قوية على التزام مؤسسات الدولة بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وترسيخ سيادة القانون وحماية المال العام والعقار الجماعي، في انسجام مع التوجيهات الملكية الرامية إلى تخليق الحياة العامة وتعزيز الشفافية في تدبير الشأن المحلي.

وأشارت الرابطة إلى أنها وضعت شكاية رسمية بتاريخ 28 ماي 2025 لدى النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة، والتي لا تزال قيد التحقيق رغم مرور عدة أشهر، موضحة أن المعطيات الجديدة المرتبطة بملف اعتقال النائب السلالي تعزز ما ورد في شكاية الرابطة من أدلة ومعطيات حول وجود شبكة ممنهجة لتفويت واستغلال أراضي الجموع خارج الإطار القانوني.

لفتيت

وحسب الرابطة، فإن الاعتقال يمثل رسالة قوية لربط المسؤولية بالمحاسبة وترسيخ سيادة القانون، مطالبة بفتح تحقيق شامل ومستقل حول ممارسات نواب الجماعات السلالية بجماعات أولاد أوجيه، وأولاد امليك، وأولاد بورحمة، وبئر الرامي، وتفعيل مقتضيات القانون رقم 62.17 والمرسوم رقم 2.19.973 لضمان حماية الملك الجماعي من العبث.

الدار البيضاء

اتهام العمدة الرميلي بحماية المستشارين «السلايتية»

الأسبوع

انتقد عدد من أعضاء مجلس مدينة الدار البيضاء «تسترا» العمدة نبيلة الرميلي عن الأعضاء «السلايتية»، المتغيبين عن الدورة العادية والاستثنائية للمجلس، بعدما تجاهلت قراءة ورقة الحضور وفق المادة 67 من القانون التنظيمي 113.14 الخاص بالجماعات الترابية.

وعاتب عدد من الأعضاء عدم التزام العمدة الرميلي بالكشف عن لائحة المستشارين المتغيبين عن دورات المجلس، لحمايتهم من مقصلة الإقالة في حالة الغيابات المتكررة عن الدورات والاجتماعات، خاصة وأن القانون واضح بشأن الحضور الإجباري للأعضاء وضرورة قراءة لائحة الحضور وأسماء الغائبين.

وعبر المستشارون عن استيائهم من تجاهل العمدة الرميلي لهذه العملية البسيطة، والتي تحمل صبغة قانونية من أجل احترام المجلس والالتزام بدوراته، علما أن تلاوة أسماء الغياب تسمح بعزل الأعضاء المتغيبين عن المجلس بعد ثلاث دورات متتالية أو خمسة متقطعة وفق المادة 67 من القانون التنظيمي، التي تقول أن «أي عضو من أعضاء مجلس الجماعة لم يلب الاستدعاء لحضور ثلاث دورات متتالية أو خمس دورات بصفة متقطعة دون مبرر يقبله المجلس، يعتبر مقالا بحكم القانون».

وحسب المعارضة بمجلس جماعة البيضاء، فإن عدم تلاوة أسماء الغائبين من الأعضاء، يعتبر «تسترا وحماية للمستشارين السلايتية»، الذين يتعمدون الغياب بشكل مستمر عن دورات المجلس بدون مبرر، ومع ذلك يستفيدون من جميع امتيازات الجماعة والتعويضات المالية، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول رفض العمدة تطبيق القانون في حق زملائها في مجلس المدينة.

الرميلي

تارودانت

ندرة المياه تحول حياة سكان إيغرم إلى جحيم

الأسبوع

تعيش ساكنة جماعة إيغرم بإقليم تارودانت وضعية صعبة بسبب قلة الموارد المائية التي وصلت لمرحلة الندرة، مما جعل الأسر تجد صعوبة كبيرة في تلبية احتياجاتها اليومية، خاصة في ظل فتح التزود بالمياه خلال فترة قصيرة في كل 48 ساعة.

وأمام هذا الوضع الشاذ، يضطر السكان وأصحاب الأنشطة المهنية، لتعبئة الحد الأدنى من المياه، في ظل الجفاف الذي تعرفه المنطقة منذ عدة أشهر أمام ضعف الحلول، وعجز الجماعة لوحدها عن حل هذه الإشكالية.

ويرى مسؤولون محليون أن ندرة الموارد المائية بالمنطقة، مرتبطة بشكل كبير بتراجع الفرشة المائية التي كانت المصدر الأساسي للمياه، حيث كانت الجماعة تتوفر على 13 ثقبا مائيا نشيطا، لكن اليوم أصبحت 6 فقط، ما جعل الوضع يصل إلى عجز مائي كبير.

اليوسفية

جمعية تنال 280 مليونا مقابل خدمات مزرية في مستشفى إقليمي باليوسفية

الأسبوع

فجرت المعارضة في المجلس الجماعي لمدينة الشماعية ملف دعم جمعية «أصدقاء المستشفى الإقليمي لالة حسناء»، التي تتلقى دعما ماليا يقدر بحوالي 280 مليون سنتيم، تمولها 11 جماعة ترابية بإقليم اليوسفية، دون توفير التجهيزات الطبية وضعف الخدمات بالمستشفى الإقليمي.

ودعا المستشار الجماعي مصطفى العزوزي، خلال دورة المجلس، إلى فسخ الاتفاقية بين المجلس والجمعية والتي تبلغ قيمتها 340 ألف درهم، متسائلا عن الجهات التي استفادت من تلك الاعتمادات المالية وعن مصير التجهيزات والمعدات الطبية التي تم الإعلان عن اقتنائها دون

أن تظهر على أرض الواقع.

وطالب المستشار بفتح تحقيق حول مصير الأموال الممنوحة للجمعية وطرق صرفها، خاصة بعد الزيارة التي قام بها عامل الإقليم والتي وقف خلالها على خصاص كبير في التجهيزات والأطر الصحية، ما يطرح التساؤل حول منح جمعية مهمة تسيير مرفق عمومي خاص بقطاع الصحة.

الحسيمة

الحسيمة بدون مدير وكالة.. ملفات عالقة ومواطنون يشتكون من التأخير

حسن غربي

منذ تعيين جمال حنفي مديرا للوكالة الحضرية للناظور قبل أزيد من ستة أشهر، ما تزال مدينة الحسيمة بدون مدير فعلي على رأس الوكالة الحضرية، في وقت تتزايد فيه معاناة المواطنين والمستثمرين بسبب تعطل عدد من الملفات الإدارية والتقنية.

ورغم التعيين الرسمي، لم يلتحق المسؤول الجديد بمنصبه إلى حدود اليوم، إذ تشير المعطيات إلى أنه ما زال في عطلة بين المغرب والخارج، ما يطرح تساؤلات واسعة في أوساط الساكنة والمهتمين بالشأن المحلي حول ما إذا كان الأمر يتعلق بـ«موظف شبح» يستفيد من المنصب دون القيام بمهامه، أو بامتيازات استثنائية تندرج في إطار ما يسميه البعض «باك صاحبي».

هذا الغياب المتواصل تسبب في فراغ إداري واضح، انعكس سلبا على سير عدد من الملفات المرتبطة برخص البناء والتعمير، وأدى إلى بطء المساطر وتعطيل مصالح المواطنين والمستثمرين، في ظل غياب من يتخذ القرارات أو يوقع التراخيص الضرورية.

وتتساءل فعاليات محلية عن سبب هذا التأخير غير المبرر، داعية وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، إلى التدخل العاجل لوضع حد لهذا الوضع، وتعيين مدير فعلي أو تفعيل آليات المراقبة والمحاسبة.

وفي انتظار تحرك رسمي، تظل الحسيمة تعاني من شلل إداري جزئي في قطاع حيوي، بينما تتزايد شكاوى المواطنين يوما بعد آخر من تعطل مصالحهم وغياب المسؤول.

كواليس جهوية

فاس

لماذا فشل العمدة في تدبير ملف النقل الحضري ؟

الأسبوع

تعرف مدينة فاس العديد من المشاكل العالقة على مستوى النظافة والنقل الحضري والخدمات الجماعية، في حين يعاني الفاسيون من غياب رؤية لدى مجلس المدينة الذي يقوده العمدة عبد السلام البقالي، الذي بالرغم من القضايا والانتكاسة التي عرفها المجلس بسبب المتابعات القضائية لبعض أعضائه، لا زال يشرف على تسيير العاصمة العلمية.

من أبرز الملفات التي فشل في تدبيرها عمدة مدينة فاس منذ توليه رئاسة الجماعة في شتنبر 2021، ملف النقل الحضري، الذي لا زال يتخبط في أزمة حقيقية بسبب عجزه عن فرض دفتر التحملات على الشركة المفوض لها تدبير القطاع، وعدم دخول الحافلات الجديدة المتفق عليها إلى الخدمة.

ولا زال النقل الحضري بمدينة فاس يشكل تحديا كبيرا أمام الساكنة في غياب تام لرؤية ناجعة لمعالجة هذا الملف، الذي عمر طويلا لدى الجماعة دون أن تنجح في تسويته، إذ أن استقدام 40 حافلة مستعملة لفاس، يؤكد فشل المجلس في تدبير القطاع بشكل عام وعجزه عن استقطاب شركة في مستوى تطلعات الساكنة، حيث تم تزويد بعض الخطوط بحافلة واحدة من الأسطول الجديد بينما لم تستفد أخرى من هذا التجديد، علما أن عدد الخطوط بفاس لا يقل عن 60 خطا.

يرى محمد خيي، مستشار عن المعارضة، أن الرئيس البقالي فشل في تدبير ملف النقل الحضري، مما تسبب في عدم خروج الحافلات المتفق عليها إلى حيز الوجود، مشيرا إلى معاناة المستخدمين الذين يجبرون على توقيع عقود دون الاطلاع عليها من قبل الشركة ولم يتوصلوا بأجورهم.

وكشف نفس المستشار، أن هناك 64 حافلة غير جديدة تتجول في فاس، وبوصفها عاصمة علمية، لا يمكن أن يُحل مشكلها في النقل على أساس متلاشيات مدن أخرى، محملا رئيس المجلس كامل المسؤولية في تأخير حل هذا الملف، مطالبا إياه بتقديم استقالته والاعتذار للساكنة.

البقالي

مراكش

مؤسسة ماجوريل تؤكد احترامها لقانون الشغل

الأسبوع

نفت مؤسسة حدائق ماجوريل ومتحف «إيف سان لوران» بمراكش، في بيان توصلت به «الأسبوع»، حرمان المستخدمين من امتيازات اجتماعية أو تعرضهم لأي شكل من أشكال التضييق أو المعاملة غير اللائقة، مؤكدة أن جميع الإجراءات الإدارية المتخذة تتم وفق المساطر القانونية المعمول بها، وباستشارة مفتشية الشغل والجهات المختصة.

وأوضحت هذه المؤسسة العريقة، أن التغييرات التي تم اعتمادها منذ سنة 2023، تندرج ضمن خطة تطوير وتحديث أسلوب العمل بهدف تحسين الخدمات المقدمة للزوار، وضمان استدامة هذا الصرح الثقافي والسياحي، مشيرة إلى أن باب الحوار ظل مفتوحا دوما مع جميع المستخدمين وممثليهم في إطار التعاون والمسؤولية المشتركة.

عين على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

أين الميداوي من فضائح كلية الآداب بوجدة ؟

تقدم طالب بمدينة وجدة بتظلم رسمي لدى مؤسسة وسيط المملكة، بخصوص ما وصفها بـ«خروقات جوهرية» شابت مسطرة الانتقاء لمتابعة الدراسة بسلك الدكتوراه في «مختبر استراتيجيات صناعة الثقافة والاتصال والبحث السوسيولوجي»، التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الأول.

ووفق مضمون التظلم، فإن الشكاية تستند إلى «خرق لمبدأ التخصص»، حيث يشير المشتكي إلى أن الأستاذ المشرف على المشروع البحثي ينتمي إلى حقل الآداب، بينما يندرج بحثه ضمن بحوث الإعلام والاتصال، وهو ما يطرح، حسب التظلم، التساؤل حول المعايير المعتمدة في تقييم الملفات، وأهلية هذا الأستاذ للإشراف على الموضوع.

كما أشار التظلم إلى إقصاء كافة المترشحين، بمن فيهم ذوو الخبرة في المجال، وقبول مترشحة وحيدة لاجتياز الاختبار الشفوي، وهو الإجراء الذي اعتبره المشتكي «مسا بمبدأي الشفافية وتكافؤ الفرص»، ووسيلة إقصاء ممنهجة لباقي المترشحين، حتى يمهد الطريق للمترشحة الوحيدة للنجاح في هذا الموضوع، وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول المقابل الممنوح لهذا المؤطر مربي الأجيال قصد المساس بدفتر الضوابط البيداغوجية للدكتوراه في جامعة محمد الأول.

وقد وضع المشتكي هذه القضية بين يدي مؤسسة وسيط المملكة، ملتمسا فتح تحقيق في الوقائع المذكورة بهدف إنصافه ورفع ما اعتبره «حيفا طاله»، مشددا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذه الشكاية التي تسلط الضوء على أهمية التقيد الصارم بمعايير النزاهة والاستحقاق بما يصون سمعة جامعة محمد الأول، في ظل سكوت وزارة الميداوي عن هذه الخروقات بالجملة.

الميداوي

بناء بلا ترخيص في إقليم بركان.. من المسؤول ؟

يسود جو من الاحتقان والغضب في صفوف ساكنة دوار بني عطية بإقليم بركان، على خلفية استئناف ورش بناء ضخم يتجاوز 500 متر مربع على قارعة الطريق العمومية، في تحد سافر لقوانين التعمير، ورغم أنً السلطات المحلية سبق لها أن أوقفت الأشغال، إلا أن استمرارها مؤخرا دون أي رادع، حول القضية إلى رمز لتجاوز القانون، مما تسبب في عرقلة حركة السير وأثار موجة استياء عارمة بين السكان الذين يشاهدون الفضاء العام وهو يُلتهم أمام أعينهم.

وتتجه أصابع الاتهام، وفق مصادر محلية، نحو عون سلطة بالمنطقة يُشتبه في تغاضيه عن هذه المخالفة الصارخة، لوجود صلة قرابة تجمعه بصاحب البناء، مما أثار الشكوك حول وجود محاباة وتواطؤ حالا دون تطبيق القانون، وهو ما يفسر جرأة المخالف في استكمال مشروعه غير المرخص، في غياب تام لأي تدخل من الجهات المسؤولة عن المراقبة وزجر المخالفات.

ساعات من الأمطار تفضح الغش في تدبير المسؤولين بالناظور

كشفت التساقطات المطرية الغزيرة التي شهدها إقليم الناظور نهاية الأسبوع المنصرم، عن هشاشة بنيوية عميقة في عدد من المشاريع الحيوية، أبرزها المحطة الطرقية الجديدة بمنطقة تاويمة، التي تحولت في غضون ساعات قليلة إلى شبه بحيرة من الأوحال والمياه الراكدة قبل حتى أن يتم افتتاحها رسميا، هذه الواقعة التي أثارت استياء واسعا، وضعت جودة المشروع ومعايير إنجازه على المحك، وفضحت واقعا لا يتناسب مع حجم الاستثمارات المعلن عنها.

وتعزى هذه الكارثة البيئية، التي وثقتها صور وفيديوهات السكان المحليين، بشكل مباشر إلى ضعف البنية التحتية المحيطة بالمحطة وانعدام شبكة فعالة لتصريف مياه الأمطار والصرف الصحي في المناطق السكنية المجاورة، وقد أدى هذا الخلل الجوهري في التخطيط إلى اختناق المنشأة الجديدة بالأوحال المتدفقة من محيطها، مما جعلها مثالا صارخا على مشاريع تفتقر إلى النظرة الشاملة والمواكبة الميدانية اللازمة.

وقد سجلت مقاييس الرصد الجوي بالإقليم معدلات قياسية بلغت حوالي 66 ملم في ساعات قليلة، وهو ما تسبب في فيضانات اجتاحت عددا من الجماعات، وألحقت أضرارا مادية جسيمة بالممتلكات الخاصة والعامة، كما أدت إلى اضطراب كبير في حركة السير في عدة محاور طرقية، لتتجدد معاناة المواطنين مع كل زخة مطر قوية، مما يطرح أسئلة ملحة حول نجاعة التدابير الاستباقية، ويضع المسؤولين المحليين والجهات المشرفة على مشاريع البنية التحتية في موقف حرج أمام الرأي العام، وباتت هذه الواقعة دليلا ملموسا يفضح حجم الاختلالات في التخطيط العمراني، ويدعو إلى ضرورة فتح تحقيق لتحديد المسؤوليات وضمان عدم تكرار مثل هذه السيناريوهات مستقبلا.

كواليس جهوية

شفشاون

رئيس جماعة بشفشاون يفضل بناء ملعب بـ 356 مليونا على الخدمات الأساسية

الأسبوع

انتقدت المعارضة بجماعة أونان القروية بإقليم شفشاون، قيام رئيس المجلس المنتمي لحزب الأحرار، باعتماد ميزانية تقدر بـ 356 مليون سنتيم لإنجاز ملعب لكرة القدم في مدشر أولاسن، الذي ينتمي إليه.

ورفضت المعارضة في المجلس الجماعي مشروع الملعب الذي يهدف لخدمة انتخابية، لكونه لا يتوافق مع احتياجات ساكنة الجماعة التي تعاني الخصاص على مستوى الخدمات الأساسية، معتبرة أن المبلغ المخصص لبناء الملعب مبالغ فيه، ويتناقض مع الواقع الذي تعيشه الساكنة والتحديات الاجتماعية، حيث تعيش أغلب الدواوير حالة من العزلة وصعوبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء والنقل المدرسي.

فهناك من يرى أن بناء الملعب يعد مشروعا مهما لإقامة بنية رياضية لشباب المنطقة، في حين ترى الغالبية أن صرف المال العام في بناء الملاعب والمرافق غير الضرورية، يعد تبذيرا للمال في مشاريع لا تحقق أولويات الاستثمار الجماعي في العالم القروي والتي تتطلب التركيز على الخدمات الأساسية والنهوض بالمرافق الضرورية.

قلعة السراغنة

أعضاء من الأغلبية يسقطون ميزانية جماعة الصهريج

الأسبوع

أدى الخلاف والصراع في مجلس جماعة الصهريج بإقليم قلعة السراغنة، إلى إسقاط الميزانية برسم سنة 2026، في خطوة تبرز الانقسام الحاصل بين مكونات الأغلبية.

والغريب في الأمر، أن التصويت على مشروع الميزانية عرف معارضة نائبين للرئيس ورؤساء اللجان الدائمة ونوابهم، حيث صوت 11 عضوا ضد المشروع بينما حظي الرئيس بتأييد عشرة أعضاء فقط.

وقد رفض الأعضاء التصويت على الميزانية بسبب التأخر في تسليم الوثائق التفصيلية للميزانية، وتضخيم بعض البنود دون تبريرات، وغياب المقاربة التشاركية في تحضير الميزانية.

وتتهم أطراف في المجلس الرئيس بسوء التسيير والتدبير، حيث وجه بعض الأعضاء شكايات إلى المفتشية العامة للإدارة الترابية والمجلس الجهوي للحسابات، من أجل فتح تحقيق حول ما يقع في المجلس الجماعي.

تاونات

عمالة تاونات تفتح الحوار مع نشطاء حول المطالب الاجتماعية

الأسبوع

توصلت لجنة «نداء الكرامة» بتاونات، بدعوة لعقد اجتماع رسمي أولي مع المسؤولين بعمالة الإقليم، من أجل تقديم ملفها المطلبي الشامل إلى المصالح الإقليمية للعمالة، للتداول فيه وإيجاد حلول للمطالب.

وكشفت اللجنة المطالبة بالحق في التنمية والصحة والتعليم وبنية تحتية ملائمة، أن الاجتماع بمقر العمالة خصص لتقديم الملف المطلبي وإيجاد إجابات عملية تستجيب لانشغالات ومطالب السكان الاجتماعية، بعدما سبق للجنة أن أعلنت عن تنظيم شكل احتجاجي جديد بقرية بامحمد، منعته السلطات.

وسبق للجنة أن نظمت وقفة احتجاجية أمام المستشفى الإقليمي بتاونات، طلبا للحق في الصحة قبل أن يسير عشرات الأفراد في مسيرة احتجاجية جابت مدينة تاونات قبل أن تقرر اللجنة نقل احتجاجاتها إلى الدوائر المحلية.

مراكش

ملفات ساخنة فوق طاولة المجلس الجماعي

عزيز الفاطمي

يعيش المجلس الجماعي لمراكش برئاسة فاطمة الزهراء المنصوري، شهورا معدودة على نهاية ولايته كمدبر للشأن المحلي بحصيلة قسمت الشارع المراكشي إلى مؤيد لما تحقق ومنتقد لضعف أدائه، بناء على الإمكانيات المتوفرة والفرص الذهبية التي لم يتمتع بها غيره من المجالس الجماعية السابقة، كما يسجل على المجلس غياب الانفتاح على مكونات المجتمع المدني الفاعل بنخبه المثقفة والهيئات الحقوقية.

فهناك بعض الملفات الساخنة التي لا زالت عالقة أو عجز المجلس الجماعي عن إيجاد وصفة حتى وإن لم تكن فعالة على الأقل مهدئة، يتصدرها ملف ساكنة حي بن تاشفين المعروف بـ«بين القشالي»، حيث تغير مجرى الحياة اليومية للسكان بعد دخول الجرافات لتنفيذ قرار هدم منازل بعض السكان، الموافقين على الترحيل إلى حي العزوزية وفق تحفيزات مالية بحوالي 60.000 درهم مع الاستفادة من بقع أرضية تتراوح بين 60 و80 متر مربع مخصصة للبناء وفق تصاميم تستوفي المعايير المعمول بها، وهناك مجموعة أخرى من الأسر أغلبهم أرامل وأبناء قدماء العسكريين، حيث عرف هذا الملف عدة محطات منذ ما يناهز 25 سنة تخللتها عدة وقفات احتجاجية رافضة لقرار الهدم والترحيل.

كما أن ملف المحطة الطرقية الذي عمر طويلا، لم يحسم فيه لحدود الساعة بسبب الخلاف الجوهري القائم بين جمعية أرباب النقل والمجلس الجماعي، ثم ملف مراكن السيارات الذي يؤكد فشل الجهات المعنية في حل معضلته والحد من تسيب بعض أصحاب السترات الصفراء الذين أحكموا قبضتهم على جل الشوارع والأزقة وداخل الأحياء الشعبية التي أصبحت تستغل كمحلات لغسل السيارات دون حسيب ولا رقيب، ويبقى السؤال المطروح: من هي الجهة النافذة التي تتحكم في قطاع مراكن السيارات؟ إضافة إلى ملف متضرري زلزال الحوز، الذي لم يرق إلى التوجيهات الملكية القاضية بنهج سياسة ناجعة من أجل الإسراع بإعادة الإعمار لتوفير السكن اللائق للمتضررين بالمدينة القديمة، رغم بنيتها التحية الهشة ومنازلها الآيلة للسقوط، والتي للأسف تداخل عدة جهات خلق عراقيل وتعقيدات مسطرية لحل هذا الملف.

المنصوري

ورزازات

معاناة التلاميذ مع النقل المدرسي

الأسبوع

من المعضلات التي يعيشها تلاميذ الجماعات الترابية بإقليم ورزازات، إشكالية النقل المدرسي، حيث تتفاقم معاناة أبناء جماعة إزناكن في الوصول للمؤسسة التعليمية بسبب طول المسافة التي تصل إلى حوالي 30 كيلو متر، وحتى الحافلات التي تنقل الأطفال توجد في وضعية مزرية تزيد من صعوبة التنقل، بالإضافة إلى الاكتظاظ الكبير، حيث يتم نقل أكثر من 50 تلميذا وتلميذة في ظروف غير إنسانية.

كما أن حالة الطريق تشكل عائقا أمام النقل المدرسي بسبب الحفر والمطبات، التي تشكل خطرا على التلاميذ المكدسين داخل الحافلات، ما يجعل الرحلة مرهقة ومتعبة بالنسبة للصغار في غياب وسائل نقل كافية.

وتطالب فعاليات محلية بتدخل مجلس الجماعة من أجل إصلاح الطريق وتعبيدها حتى يتم نقل التلاميذ في ظروف جيدة، مع توفير حافلة أخرى إضافية من أجل التخفيف من معاناتهم.

أصداء

أزمور

شكيب جلال

ظاهرة تكشف حجم الفوضى المنتشرة في شوارع أزمور، بسبب السماح بتنصيب لوحات إشهارية على أعمدة الإنارة العمومية، من قبيل صيدلية كذا، أو «فلان للرقية الشرعية»، «مركز الحجامة» أو «التداوي بالأعشاب»، «الحاجة النكافة الفلانية»، «صانع الأسنان»، وغيرها من اللوحات التي يتم تركيبها على أعمدة الإنارة العمومية في منظر عشوائي يسيء لجمالية المدينة وخاصة الشوارع، في حين أن مصالح البلدية تلتزم الصمت الذي يزيد من هذه الظاهرة استفحالا.

كشف رئيس المجلس البلدي زكرياء السملالي، عن قرب افتتاح القاعة الكبرى للرياضات بحي القامرة، وتضم ملعبا لكرة اليد وكرة السلة، معلنا عن قرب افتتاح ملعبين للقرب لكرة القدم مع بناء ملاعب أخرى، بينما تتساءل الساكنة إلى متى تبقى أسواق القرب مغلقة منذ سنة 2021 (السوق الأول بحي جنان سيدي يحيى، والثاني بشارع مولاي الحسن). فإذا كان الباعة يرفضون ممارسة تجارتهم داخل السوقين، لماذا لا زال عدد من الباعة يحتفظون بالدكاكين داخل هذه الأسواق المغلقة، ومنهم من حول دكانه إلى مرآب أو مستودع لتخزين سلعته، ما يجعل وضعية هذه الأسواق بدون حل منذ سنوات ؟

كلما برزت شخصية عمومية من أبناء أزمور في عالم الفكر والثقافة أو السياسة أو الرياضة، أو الفن، إلا وتبادر أصوات نشاز بطرح أسئلة تنم عن الغيرة وتحطيم كل ما هو ناجح، من قبيل ماذا قدم هؤلاء للمدينة؟ ماذا جنت أزمور من شهرتهم؟ مع العلم أن هؤلاء الشخصيات من أبناء أزمور ليسوا في مواقع المسؤولية أو القرار، ولا هم منتخبون ولا برلمانيون حتى يطلب منهم تقديم شيء للمدينة.

كواليس صحراوية

تحركات لإعداد مسودة أمريكية لحل نزاع الصحراء والبوليساريو تؤجل مؤتمرها

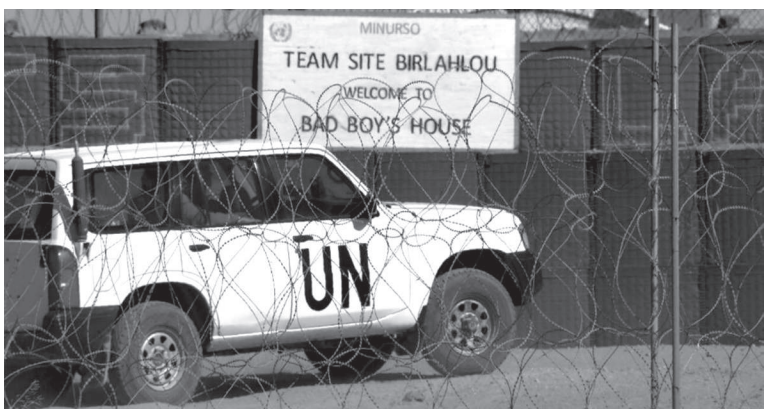

بئر أم كرين. الأسبوع

أفادت مصادر إعلامية مقربة من جبهة البوليساريو، أن «ضغوطا دولية» تبذل من أجل التوصل إلى حل توافقي يعيد إطلاق المفاوضات بشأن ملف الصحراء.

ولم تستبعد نفس المصادر أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فاعلا في هذه الضغوط، مشيرة إلى أنها تمارس ضغوطا متكررة على أطراف النزاع، بل وتعد «مسودة حل» يمكن أن تشكل أرضية للمفاوضات المستقبلية بين الأطراف المعنية.

واضطرت جبهة البوليساريو إلى تكثيف اجتماعاتها مع عدد من قياداتها السياسية والعسكرية، تحت رئاسة زعيمها إبراهيم غالي، في ظل تصاعد الحديث عن مبادرات دولية لحل الأزمة.

وفي تطور متصل، من المرتقب أن تعلن الأمم المتحدة عن خطوة مهمة تتمثل في تقليص حجم العناصر العسكرية في بعثة «المينورسو»، حيث سيتم تخفيض مراكز المراقبة لوقف إطلاق النار من 9 إلى مركزين فقط، يتمركزان في العيون وتندوف.

وقد قررت جبهة البوليساريو تأجيل مؤتمرها الشعبي العام الذي كان من المرتقب تنظيمه قبل نهاية السنة الجارية، في خطوة أثارت جدلا واسعا داخل مخيمات تندوف وخارجها، وسط تباين في التفسيرات بين الأسباب التنظيمية المعلنة والدوافع الأمنية والسياسية، حسب مصادر مطلعة.

وحسب معطيات متطابقة، فإن قيادة الجبهة توصلت بتقارير أمنية داخلية حذرت من احتمال تحول المؤتمر إلى ساحة احتجاجات تقودها تيارات معارضة وشباب غاضب، في ظل تنامي موجة الانتقادات داخل المخيمات ضد القيادة الحالية، حيث تشير المعلومات إلى أن مجموعات للتغيير تنشط منذ أشهر عبر عرائض وبيانات مطالبة بإصلاحات جذرية، انخرط فيها فاعلون من مختلف الأجنحة، بما فيها عناصر مما يسمونه «الجيش» و«السلك الدبلوماسي».

التقرير الأمني ذاته حذر من سيناريوهات محتملة تشمل اقتحام قاعات المؤتمر أو تعطيله، بل وحتى تهديد سلامة بعض الصحفيين والضيوف الأجانب، وهو ما تعتبره القيادة خطرا على صورتها أمام المنتظم الدولي، خاصة في ظل تصاعد الانتقادات للوضع الإنساني والأمني داخل المخيمات.

وبذلك يبدو أن قرار تأجيل المؤتمر يعكس حالة من الارتباك السياسي وفقدان السيطرة التنظيمية داخل المخيمات، في ظل تراجع الدعم الخارجي وتدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية، وهو ما ينذر بمزيد من الانقسام داخل صفوف البوليساريو خلال المرحلة المقبلة.

معطلون يحتجون داخل ورش ميناء الداخلة الأطلسي للمطالبة بالحق في التشغيل

الداخلة. الأسبوع

تتواصل احتجاجات عدد من حاملي الشهادات المعطلين من أبناء مدينة الداخلة، داخل الورشات الخاصة بإنشاء ميناء الداخلة الأطلسي، وذلك للفت الانتباه إلى مطالبهم المتعلقة بالتشغيل وحقهم في الاستفادة من مناصب الشغل التي يوفرها هذا المشروع الضخم.

ورفع المحتجون لافتات وشعارات تطالب بالحق في التشغيل وبأولوية التشغيل لأبناء الجهة، معربين عن استيائهم من الحديث حول استقطاب عمالة من خارج جهة الداخلة وادي الذهب، في وقت لا يزالون هم يعانون من البطالة رغم كفاءاتهم.

ويأتي هذا الاعتصام في سياق المشاريع التنموية الكبرى التي تشهدها المنطقة، وعلى رأسها مشروع ميناء الداخلة الأطلسي، الذي يُعتبر ورشا ملكيا مهما تعول عليه الدولة ليكون رافعة حقيقية للتنمية والاستثمار في الأقاليم الصحراوية، ومحورا اقتصاديا فاعلا في منطقة غرب إفريقيا، وبوابة تربط دول جنوب الصحراء والساحل بالمحيط الأطلسي.

ويهدف المحتجون، من خلال هذه الخطوة، إلى تسليط الضوء على وضعيتهم والمطالبة بإشراكهم في هذه الدينامية التنموية التي من شأنها أن تساهم في إدماجهم في سوق الشغل وتحسين أوضاعهم المعيشية.

زبناء «اتصالات المغرب» بالصحراء يشكون انقطاعات متكررة في الأنترنيت والهاتف

الداخلة. الأسبوع

يعاني العديد من زبناء شركة «اتصالات المغرب» بمدينة الداخلة، من انقطاعات متكررة ومزمنة في خدمتي الهاتف والأنترنيت عالي الصبيب، في ظل غياب أي حلول فاعلة من قبل المصالح التقنية للشركة، حسبما أفادت به شكاوى محلية.

وأكد متضررون، في اتصالات مع وسائل إعلام محلية، أن هذه الانقطاعات تتكرر بشكل يومي ودون سابق إنذار، مما يتسبب في إرباك حياتهم اليومية ويعطل أعمالهم ودراستهم، مشيرين إلى أن هذه الاختلالات تستمر أحيانا لأيام دون تدخل تقني حاسم رغم التبليغ عنها.

وعبر الزبناء عن استيائهم الشديد من استمرار هذه المعاناة «رغم التزامنا بدفع فواتير باهظة مقابل خدمات هزيلة»، معتبرين أن الوضع الحالي يشكل «نصبا واحتيالا على المستهلكين»، وأوضح أحد الزبناء: «نشعر بأننا ضحية استغلال من قبل شركة تحتكر الخدمة في المنطقة ولا تقدم البديل الجدي، نحن ندفع مقابل خدمة لا نحصل عليها بشكل فعلي».

ويطالب المتضررون شركة «اتصالات المغرب»، بتحمل مسؤوليتها الكاملة تجاه زبائنها، والتدخل العاجل لمعالجة الاختلالات التقنية في شبكتها، وتحسين جودة الخدمة بما يتناسب مع الأسعار التي يتم تقاضيها.

وحتى الآن، لم تصدر أي تصريحات رسمية من «اتصالات المغرب» بخصوص هذه الشكاوى.

صرخة ابن مقاوم في العيون

العيون. الأسبوع

طالب المواطن محمد المنصور الداهي، ابن المقاوم الداهي محمد بن عبد الله بن البخاري، بالحق في العمل لضمان العيش الكريم في ولاية العيون داخل مصالح الإنعاش الوطني، باعتباره ابن مقاوم مقيم في المدينة على غرار الآخرين الذين تم توظيفهم(...)، وقد استمر والده بالعمل في موريتانيا والصحراء المغربية، وعندما أحيل على جيش التحرير، عمل في مؤسسة الأوقاف والأقاليم المسترجعة، كما حصل على الاعتراف بأنه مجاهد، وأنه من الشرفاء العلويين الإسماعيليين بشهادة رؤساء المجالس العلمية بالعيون والداخلة(...).

دول الخليج وإفريقيا وأوروبا تؤكد دعمها لسيادة المغرب على صحرائه أمام الأمم المتحدة

العيون. الأسبوع

شهدت جلسات اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الثمانين المنعقدة بنيويورك، إجماعا دوليا متزايدا حول دعم مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب كحل واقعي ونهائي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية.

وقد أكدت دول الخليج كلها، قطر والإمارات والسعودية والبحرين والكويت والأردن وعمان، أن مبادرة الحكم الذاتي التي طرحها المغرب تمثل «صيغة وأساسا واقعيا لحل هذا النزاع»، مشيدة بجهود المملكة في دعم الاستقرار والتنمية بالمنطقة.

وفي السياق نفسه، شددت دول مجلس التعاون الخليجي على دعمها الثابت للمقترح المغربي، مؤكدة عدم التشكيك في مغربية الصحراء، مجددة مواقفها المبدئية الداعمة لوحدة وسيادة المملكة المغربية.

ومن القارة الإفريقية، أوضحت العديد من الدول أن حل قضية الصحراء سيسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا، معتبرة أن الحكم الذاتي هو «الحل الوحيد والأوحد» لإنهاء هذا النزاع.

أما جمهورية الدومينيكان، فقد عبرت عن دعمها الكامل للمغرب، مؤكدة أن مبادرة الحكم الذاتي تمثل الحل الواقعي والوحيد، مجددة اعترافها بسيادة المملكة على أقاليمها الجنوبية.

وفي السياق ذاته، ثمنت الطوغو جهود المغرب التنموية في الصحراء، وأشادت باحترامه الدائم لوقف إطلاق النار، مؤكدة دعمها الصريح للحكم الذاتي.

من جهتها، أعلنت الباراغواي دعمها القوي للمبادرة المغربية.

كما جددت بريطانيا موقفها الثابت الداعم لمبادرة الحكم الذاتي، مؤكدة سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، داعية إلى حل سياسي دائم في إطار الأمم المتحدة.

وفي المقابل، لم تحظ جبهة البوليساريو سوى بدعم محدود اقتصر على إيران وجنوب إفريقيا، مما يعكس عزلة متزايدة حول أطروحتها الانفصالية داخل أروقة الأمم المتحدة.

وتؤكد هذه المواقف مجتمعة أن مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب منذ العام 2007، تحظى بدعم واسع من المجتمع الدولي، باعتبارها الحل الواقعي الوحيد لضمان الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

جماعة كلميم تعلن تعثر تنفيذ المشاريع التنموية

عبد الله جداد. كلميم

باتت مدينة كلميم على شفا حفرة من إعلان موتها السريري، وهو ما كشف عنه بلاغان صادران عن رئاسة جماعة كلميم التي يقودها الطالبي، الذي ترك مشاريعه الاستثمارية وظن أنه سيقدم خدمات ومشاريع تجعل من كلميم بوابة حقيقية للصحراء، وليست ديكورا للصور، هذه الجماعة التي تولى تسييرها محمد بلفقيه شقيق الراحل عبد الوهاب بلفقيه، تعيش اليوم أسوأ أحوالها بسبب من يقفون وراء تعثر تنفيذ عدد من المشاريع التنموية بالمدينة، وتحمل الجماعة المسؤولية لشركات ومؤسسات متعاقدة لم تف بالتزاماتها القانونية والمالية، رغم ما تم توقيعه من اتفاقيات تروم النهوض بالبنية التحتية وتجويد الخدمات المقدمة للساكنة، وكأن الأمر يتعلق بقانون الغاب وليس بدولة تحترم سيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وعرفت قاعة البلدية صراعا قويا بين الرئيس والمعارضة عقب أشغال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2025، حيث سجل الرئيس الطالبي بقلق كبير بطء وتوقف إنجاز مشاريع حيوية مبرمجة في إطار اتفاقيات شراكة بين الجماعة ومؤسسات أخرى، رغم مرور فترات زمنية طويلة على توقيعها، معتبرا أن هذه الوضعية لا تنسجم مع التوجيهات الملكية الداعية إلى تحقيق تنمية شاملة ومنسجمة، مؤكدا أن غياب آليات التتبع والتنسيق بين مختلف المتدخلين ساهم في تأخر المشاريع وطرح تساؤلات حول مدى جدواها.

وعبر المجلس الجماعي لكلميم عن رفضه استمرار التأخر في تنفيذ التزامات بعض الشركاء، مبرزا أن جماعة كلميم التزمت من جانبها بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع المبرمجة، من قبيل إصلاح الطرق الحضرية والتطهير السائل وربط الأحياء بالماء الصالح للشرب، ويطالب الجهات المعنية بتفعيل اتفاقية إحداث جامعة كلميم بمنطقة الرك الأصفر، والتي تم التوافق بشأنها منذ سنة 2009، معتبرا أن هذه المؤسسة ستشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية بالجهة.

كما استنكر المجلس ما وصفه بـ«الاختلالات والتجاوزات» التي تعيق تنفيذ المشاريع المهيكلة، داعيا إلى احترام مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإلى تدخل عاجل للسلطات الرقابية والوصية من أجل ضمان التنفيذ الفعلي للاتفاقيات وتحديد المسؤوليات القانونية والإدارية.

الثقافة والسياسة في المجتمعات العربية.. المولـــود المفـــقود

بنعيسى يوسفي

علاقة الثقافة بالسياسة في الوطن العربي لم تكن يوما علاقة طبيعية وود أو علاقة انسجام وتكامل، فنكاد نقول أنهما دائما في حالة صراع وتباعد مستمرين ونفور متبادل، فالأولى تجافي الثانية، والثانية كلما نأت بنفسها عن الأولى وجدت المجال مواتيا للاشتغال بعيدة عن أعين النقد والمتابعة والتصحيح. هكذا يبدو المشهد في هذا الوطن، هذا المشهد المقلوب والاستثنائي الذي يسبح ضد التيار كعادته، فأهل السياسة يخافون اتصالهم بالثقافة وإشرافهم عليها، لأنهم يعتبرون السياسة لا تضع يدها في شيء إلا لتخضعه لها، أو لتشكله على الصورة التي تهواها، وتساير طموحاتها، ولا تهمها الحقيقة بقدر ما يهمها التأثير.

وعلى الرغم من كل ما يمكن قوله عن علاقة الثقافة بالسياسة في الوطن العربي وعن الصورة القاتمة التي يمكن أن نرسمها لها، فإن الثقافة تبقى في النهاية هي التي تشق الطريق للسياسة وهي التي تضع أسسها ولبناتها وترسم لها مسارها، فإذا استتب الأمر لها أصبحت في الحال سياسة، ومهما بدت مبادئ هذه الثقافة وطلائعها بعيدة عن السياسة، فإنها لا تلبث حتى تفضي إليها، فيصبح لكل معسكر سياسي مذهب ثقافي أو يكون لكل مذهب ثقافي حزب سياسي يحتضنه، وإذا لم يتحقق شيء من هذا، فلا يجدر بنا أن نتحدث عن شيء اسمه السياسة في هذا الوطن، وهنا يصح لنا أن نتحدث عن شيء آخر غير السياسة؛ فبالعودة إلى التاريخ، لا بد وأن تجد نماذج لحالات من التشنج والتوتر التي هيمنت على هذه العلاقة، والعديد من الكتاب والشعراء والمثقفين الثائرين والمتمردين الذين شقوا عصا طاعة السلطات، وأدوا ثمنا غاليا نتيجة مواقفهم الشجاعة التي كانت تقف في وجه الاستبداد والتسلط والقهر، ولو أردنا القيام بجرد لأسماء الشعراء والكتاب الثائرين على واقعهم وعلى السلطة عامة على مر التاريخ العربي، من المتقدمين أو المحدثين، فلن تسعفنا هذه الورقة، لكن حقيق بنا مع ذلك أن نذكر بعض أسماء الذين بصموا التاريخ الثقافي العربي وسجلوا أسماءهم في خانة المعارضين والمتمردين على أنماط الحكم السائدة في أوطانهم، ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر، نزار قباني، سميح القاسم، صلاح عبد الصبور، أمل دنقل، وعبد القادر الشاوي، وعبد اللطيف اللعبي واللائحة طويلة...

وتعتبر في هذا السياق قصيدة الشاعر الكبير مطران خليل مطران الشهيرة، التي واجه بها السلطات الحاكمة حين ضيقت الحصار حول آراء المفكرين والشعراء مثالا حيا على انتفاضة هذا الشاعر وعدم الرضوخ للتوجهات الرسمية التي تكبل حرية الإبداع والتعبير عن الرأي، والتي يقول في بعض أبياتها: «كسروا الأقلام هل تكسيرها يمنع الأيدي أن تنقش صخرا؟ اقطعوا الأيدي هل تقطيعها يمنع الأعين أن تنشر شذرا؟ أطفئوا الأعين هل إطفاؤها يمنع الأنفاس أن تصعد زفرى؟ أخمدوا الأنفاس هذا جهدكم وبه منجاتنا منكم، فشكرا»، ولعل أيضا من أشهر قصائد نزار قباني السياسية التي أثارت ضجة كبرى قصيدته «خبز وحشيش وقمر»، التي هاجم فيها تواكل العرب، هذه القصيدة التي يمكن اعتبارها بمثابة منشور سري ممنوع هي «هوامش على دفتر النكسة»، والتي هاجمه فيها بعض الكتاب واستعدوا عليه السلطات في بعض الدول العربية منها مصر بالخصوص، لمنع قصائده ومنع دخوله إليها، ونجحوا في تحقيق ذلك، نذكر منها هذه الأبيات: «أرواحنا تدور بين الزار، والشطرنج، والنعاس، هل نحن خير أمة أخرجت للناس؟ لو كنت أستطيع أن أقابل السلطان، لقلت له يا سيدي السلطان كلابك المفترسات مزقت ردائي ومخبروك دائما ورائي». هذه جملة من القصائد التي تجسد المواقف الخالدة لشعراء أثرت أشعارهم بشكل أو بآخر في تحريك المياه الراكدة في الوطن العربي نحو الانتفاضة، ومثلت نضالا مستميتا ضد الاستبداد، والمطالبة بالحرية والديمقراطية، شأنهم في ذلك شأن الكثير من المبدعين الذين أوصلوا صوتهم الثائر والمتمرد وغير الراضي على الواقع الذي يعيشون فيه من خلال أجناس أدبية أو إبداعية أخرى غير الشعر، وكانت كلماتهم صداحة واضحة وأهدافهم ناصعة لا لبس فيها ولا ازدواجية في الخطاب، وهذا ما أنتج لنا حقيقة تراكما أدبيا وفكريا غنيا يعكس الدينامية والحركية التي كانت سائدة في هذه المرحلة التي عاشت فيها تلك الأسماء اللامعة التي ذكرناها.

وهكذا، في الوقت الذي كان من الطبيعي أن تأخذ الأمور منحى تصاعديا، وتزداد حدة الاحتجاجات والوقوف في وجه التسلط والاستبداد كاستمرارية لما تم تحقيقه سابقا، على العكس، نلاحظ منذ مدة ليست باليسيرة تراجعا مريبا لصوت الشاعر والمثقف عامة، ولم نعد نعثر على قصائد قوية نضالية ضد كل أشكال التخلف والفقر كالتي تحدثنا عنها، أو إبداعات أخرى، تعكس نفسا ثوريا أو إرادة حقيقية للتغيير وتأسيس مجتمع الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا فيما ندر، فالشاعر العربي والمثقف العربي اليوم يبدو مستسلما أمام سياط التسلط وترك الحبل على الغارب، فمنهم من جذبتهم إغراءات السلطة، وأصبحوا منظرين لأحزاب لا تحترم أدنى شروط الديمقراطية والممارسة السياسية الحقيقية طمعا في منصب سياسي، وأعتقد أن فئة أخرى وجدت ضالتها في موضوعات أخرى بعيدة عن السياسة وهمومها وصداعها. وبهذه الصورة من المؤكد أن الفجوة بين السياسة والثقافة ستزداد اتساعا، ومن الصعوبة الحديث عن علاقة بينهما تعود بالنفع عليهما هما الإثنين أولا والمجتمعات العربية ثانيا، وهذا كله فيه خسارة للجميع على كل المستويات، ولا شك أن هذا سيطيل أمد تخلف هذه الشعوب إلى أجل غير مسمى، فالشعوب المتقدمة والتي قطعت أشواطا كبيرة على مدارج الديمقراطية والتنمية، لم تكن لتصل إلى هذا المبتغى لو لم تكن علاقة الثقافة فيها بالسياسة في أحسن حال، ولو لم يكونا في تناغم وانسجام تامين فيما بينهما، وقد يحدث أن يقع هناك اصطدام أو مواجهة بينهما بين الفينة والأخرى وهذا أمر طبيعي، لكن سرعان ما تعود الأمور إلى نصابها، وذلك لأن هذه الشعوب وساستها يمتلكان ناصية ثقافة حسن تدبير الخلاف والأزمات، وبالتالي، الدفع بعجلات التقدم إلى الأمام، لأن في مخيالهم المصلحة العامة ومصلحة شعوبها فوق كل اعتبار، فإلى متى ستبقى العلاقة بين الثقافة والسياسة في الأوطان العربية تعيش قصة العشق الممنوع ؟

الاعتراف بالخطأ فضـــــيلة

نعيمة حاميني

الاعتراف بالخطأ ليس ضعفا، بل هو فضيلة لا يتحلى بها إلا من يمتلك قدرا من الوعي والنضج الأخلاقي.

فالشجاعة الحقيقية هي القدرة على الوقوف أمام الذات بصدق، والاعتراف بأننا أخطأنا في حق أنفسنا أو في حق الآخر.

الإنسان بطبيعته غير معصوم من الخطأ، والاعتراف هو أول خطوة نحو الإصلاح، لأنه يفتح عدة أبواب: باب الحوار؛ باب المصالحة؛ باب التغيير الإيجابي.

أما التكبر فسيؤدي حتما إلى المزيد من التشنج، التوتر، القطيعة وفقدان الثقة، فحين نعترف بخطئنا، ترتفع قيمتنا، لأن الصدق مع الذات يمنح الإنسان احتراما داخليا لا يقدر بثمن.

إن الاعتراف ثقافة يجب أن نغرسها في أطفالنا، في مؤسساتنا الدراسية، في العمل الوظيفي.. لأنها تعزز روح التعايش وتنشر بين الناس القيم الأخلاقية النبيلة (التسامح، التفاهم...)، وذلك لأن الاعتراف بوابة للتغيير والنجاح في الحياة.

حتمية تنزيل القانون الجديد المتعلق بالحالة المدنية

غط الكبير

> تنزيل القانون 36/21 أصبح ضرورة ملحة، لأن من شأنه الحد من معاناة المواطنين وتبسيط المساطر وتقديم خدمات جليلة لهم، بدلا من أن يظلوا تائهين بين المقاطعات التي لا يعرفونها أصلا، **فالمواطنون في الأخير يريدون أفعالا لا أقوالا من طرف وزارة الداخلية وعمال الأقاليم وضباط الحالة المدنية..**

لا زالت معاناة المواطنين مستمرة من داخل الجماعات الترابية بإقليم الفقيه بن صالح في تسجيل المواليد الجدد، بل حتى الوفيات التي تتم خارج تراب الجماعات الترابية التي ينتمون إليها، بحيث لا زالت عملية تسجيل الولادات والوفيات في الأماكن التي وقعت فيها حالة الوفاة أو الولادة، وهذا الوضع يزيد من معاناتهم.. بدلا من تسجيلها في الأماكن التي يريدون أو أماكن سكناهم، وذلك تفعيلا لمقتضيات القانون الجديد 36/21 المتعلق بالحالة المدنية الذي صدر في الجريدة الرسمية، والذي ينص على تسجيل الولادات في الأماكن القريبة منهم أو مكان الإقامة، وكذلك بالنسبة للقنصليات أو السفارات بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج، وذلك من أجل تبسيط المساطر عليهم والقطع مع المعاناة التي يعيشونها جراء ذلك.

وفي هذا الإطار، صرح مجموعة من المواطنين من داخل مناطق بني موسى وبني عمير على حد سواء، أنهم يتعرضون لمجموعة من المعاناة خصوصا عند الولادة التي تتم خارج محل سكناهم، وغالبيتها تتم بالمستشفى الجهوي ببني ملال، حيث لا زالت عملية تسجيل الولادات تتم بالنسبة لبني عمير داخل المقاطعة السادسة بمدينة بني ملال، وبالنسبة لساكنة بني موسى، فإن عملية تسجيل ولاداتهم تتم داخل المقاطعة العاشرة ببني ملال أيضا، ويقول مجموعة من المواطنين أنهم لا يعرفون هذه المقاطعات أين توجد مما يزيد من معاناتهم رفقة أبنائهم وأسرهم.

فهذه المعاناة لا زالت مستمرة إلى اليوم بالرغم من صدور القانون الجديد 36/21 المتعلق بالحالة المدنية، والذي لا زال - للأسف الشديد - لم يفعل من طرف وزارة الداخلية بالرغم من صدوره في الجريدة الرسمية، كما تمت الإشارة إليه من طرف مجموعة من الخبراء والأساتذة المختصين في مجال الأسرة والحالة المدنية، إلا أن الأقوال شيء والأفعال شيء آخر.

إن تنزيل القانون 36/21 أصبح ضرورة ملحة، لأن من شأنه الحد من معاناة المواطنين وتبسيط المساطر وتقديم خدمات جليلة لهم، بدلا من أن يظلوا تائهين بين المقاطعات التي لا يعرفونها أصلا، فالمواطنون في الأخير يريدون أفعالا لا أقوالا من طرف وزارة الداخلية وعمال الأقاليم وضباط الحالة المدنية من أجل التدخل لتفعيل مقتضيات القانون رقم 36/21 بدلا من الاكتفاء بالقانون القديم رقم 37/99.

متابعات

حتمية خلق المجلس الاستشاري للشباب تصطدم بغياب الإرادة السياسية

يطرح الحراك الشبابي المغربي والنقاش الوطني حول القضايا التي تثير انشغالاته، العديد من التساؤلات حول مؤسسات الوساطة الشبابية والتي من المفروض أن تكون موجودة على أرض الواقع، لكي تكون جسر تواصل بين هذه الفئة والحكومة والبرلمان والأحزاب، من أبرزها المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الذي نص عليه دستور 2011 لكنه لم ير النور رغم صدور القانون التنظيمي منذ ثماني سنوات، حيث كان من المفترض أن يشكل مؤسسة لاحتضان نبض الشباب المغربي وإدماجه في الحياة السياسية والاجتماعية عوض تركه تحت تأثير المنصات الافتراضية والعالم الرقمي.

□ إعـداد: **خالد الغازي**

عـرف المـغـرب سـابـقـا بـعـض الـتـجـارب والمؤسسات التي أعطت نوعا من الاهتمام بفئة الشباب وإدماجهم في المجتمع، حيث تم تأسيس المجلس الوطني للشبيبة بظهير صدر بتاريخ 2 غشت 1957، في عهد حكومة مبارك البكاي، بعد الاستقلال، وكانت مهمة المجلس متمثلة في إعطاء رأيه للحكومة في كل ما يخص قضايا الشبيبة، ثم جاء تأسيس المجلس الوطني للشباب والرياضة سنة 1971 وفق ظهير 10 يونيو، كتجربة ثانية في هذا المجال، ثم جاءت تجربة المجلس الوطني للشباب والمستقبل سنة 1990، برئاسة الملك الحسن الثاني.

في هذا السياق، يرى المحلل السياسي والباحث مراد الغالي، أن الوقت قد حان لإخراج المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي لحيز الوجود، لأن الأمر لم يعد يحتمل المزيد من التأخير، بل أصبح ضرورة ملحة واستراتيجية، ولكن السؤال الأعمق هو: هل يمكن لهذا المجلس، إذا رأى النور، أن يلبي فعلا انتظارات الشباب ويكون فضاء حقيقيا للتعبير والترافع؟ فهنا يكمن الرهان الحقيقي، مضيفا أن هذا المجلس ليس مجرد فكرة أو اقتراح، بل هو هيئة دستورية بامتياز، حيث ينص الفصل 33 من دستور 2011 على إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي، ويؤكد الفصل 170 على أن قانونه التنظيمي هو الذي سيحدد تركيبته وصلاحياته، فمرور أكثر من عقد على إقرار الدستور وصدور القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (نذكر هنا أن هناك مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 89.15 أمام أنظار البرلمان) دون تفعيل، يمثل فراغا مؤسساتيا وتقصيرا واضحا.

وأوضح نفس المتحدث، أن هذا الفراغ ليس بسبب غياب النص القانوني، بل بسبب عدم تنزيله، هذا الشلل التنفيذي هو في حد ذاته رسالة سلبية للشباب، ويعكس غياب الإرادة السياسية الكافية لتنزيل فصل دستوري حيوي، فاستمرار هذا التأخير يتناقض بشكل صارخ مع دعوة الملك في خطابه الأخير إلى محاربة «كل الممارسات التي تضيع الوقت والجهد والإمكانات»، فهل هناك هدر للوقت أكبر من تعطيل هيئة دستورية لأكثر من عقد من الزمن ؟

وأكد مراد الغالي، أن الخطاب الملكي يضع «العدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق المجالية» كـ«توجه استراتيجي» و«رهان مصيري»، وفي هذا السياق، يبرز الشباب كأكثر الفئات تضررا من هذه الفوارق، سواء في الولوج إلى الشغل، أو التعليم الجيد، أو الخدمات الصحية، وما احتجاجات الشباب اليوم، سواء في الفضاء الرقمي أو الواقعي، إلا صرخة في جوهرها ضد هذا الشعور بالإقصاء وغياب تكافؤ الفرص، فعندما يتحدث الملك عن ضرورة توفير فرص الشغل للشباب كأولوية، فإن المجلس الاستشاري للشباب يصبح الآلية المؤسساتية المثلى لترجمة هذا التوجيه، وبالتالي سيكون هو الفضاء الذي ترفع فيه مقترحات الشباب من مختلف مناطق المغرب، بما فيها المناطق الأكثر هشاشة، لتتحول من مجرد مطالب إلى توصيات سياسات عمومية، مما يجسد مبدأ «تعبئة جميع الطاقات» الذي شدد عليه الخطاب.

وقال المتحدث ذاته، أن جيل الشباب المغربي الحالي، يختلف جذريا عن الأجيال السابقة، هذا الجيل وُلد في العصر الرقمي وسائطه هي الشبكات الاجتماعية، ولغته هي التعبير المباشر، هو جيل لديه حس نقدي عال وشعور متزايد بالإحباط من القنوات السياسية التقليدية التي يراها بطيئة ومنفصلة عن واقعه، هؤلاء الشباب لا يطرقون الأبواب المغلقة، بل يبنون مساحاتهم الخاصة للتعبير، وبالتالي، فإن تجاهل هذه الطاقة الهائلة أو تركها دون تأطير مؤسساتي، هو أمر محفوف بالمخاطر، من هنا يأتي المجلس الاستشاري كـ«ضرورة مؤسساتية» ملحة لاحتواء هذه الطاقة وتوجيهها نحو حوار بناء.

من جانبه، قال عبد الواحد الزيات، رئيس الشبكة المغربية للتحالف المدني، أن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي هو مؤسسة دستورية، كان بالإمكان أن تكون لها مجموعة من الأدوار المهمة من أجل رسم السياسة العمومية للشباب، لكن غيابها ترك فراغا كبيرا، وجعل الحكومة تغيب

لو تم إخراج المجلس الاستشاري للشباب إلى أرض الواقع، لكان من الممكن تفادي الأحداث الأخيرة لشباب «جيل زد»، الذي لو فتحت له أبواب الاستشارة والإشراك والتقييم، ومنحت له فرصة مؤسساتية قانونية لما لجأ للعنف ولا الخروج إلى الشارع ولا التظاهر والاحتجاج، **فالدولة بكافة مؤسساتها تتحمل المسؤولية إلى جانب الحكومة والبرلمان، لأنه كان من الممكن تفادي الكثير من المشاكل عبر إنشاء هذا المجلس..**

عبد الله **البوزيدي**

متابعات

قضايا الشباب في عدة مجالات، وفي عملية إشراك المنظمات المدنية بالرغم من أن هناك مؤسسات دستورية أخرى لعبت أدوارا مختلفة ونبهت إلى إشكالية السياسات المرتبطة بقضايا الشباب، والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، وأهملتها الحكومة، من بينها الاستراتيجية الوطنية للشباب، والتشغيل، والتعليم، وأزيد من مليون ونصف من الشباب خارج المدار الدراسي، وغيرها من القضايا، وإحصائيات أخرى مقلقة حول وضعية الشباب.

وأضاف نفس المتحدث، أن شباب «جيل Z» يبين اليوم أن هناك قضايا ملحة تزامنا مع وجود فراغ بين الشباب والمؤسسات، في ظل النقاش حول قضايا الشباب في منصات ومواقع التواصل الاجتماعي، هنا تبرز الحاجة إلى المجلس الاستشاري للشباب ومؤسسات أخرى موازية، لأن القضايا تعني جميع المؤسسات، منها المؤسسة الملكية التي ترسم الاستراتيجية العامة للبلاد، والتي تحضر فيها قضايا الشباب في عدة خطب ملكية، أو في إطلاق مجموعة من البرامج ذات البعد الاستراتيجي، منها ما جاء في خطاب العرش حول ضرورة وضع برامج جديدة ذات طبيعية ترابية، إذ بالرغم من إطلاق هذا التصور لإحداث برامج لحد الآن، هناك مؤسسات تستفرد بعملية التخطيط والتنفيذ دون إشراك، مثلا وزارة الداخلية قامت بلقاء مع العمال والولاة لوضع هذه البرامج، لكن لم يكن هناك إشراك للشباب، ولو عبر منصة إلكترونية لاستقبال الأفكار من الشباب أو من نخب أو الكفاءات أو الجالية المغربية بالخارج..

وأكد الزيات أن جميع المؤسسات مطالبة بالاهتمام بقضايا الشباب والاشتغال عليها

مراد **الغالي**

حان الوقت لإخراج المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي لحيز الوجود، لأن الأمر لم يعد يحتمل المزيد من التأخير، بل أصبح ضرورة ملحة واستراتيجية، ولكن السؤال الأعمق هو: **هل يمكن لهذا المجلس، إذا رأى النور، أن يلبي فعلا انتظارات الشباب ويكون فضاء حقيقيا للتعبير والترافع؟**

فهنا يكمن الرهان الحقيقي، فالمجلس ليس مجرد فكرة أو اقتراح، بل هو هيئة دستورية بامتياز، حيث **ينص الفصل 33 من الدستور على إحداثه ويؤكد الفصل 170 على أن قانونه التنظيمي هو الذي سيحدد تركيبته وصلاحياته.**

بروح وطنية عالية، حيث أنه كلما اقتربنا من الشباب نعرف مشاكلهم ومصدرها والحلول المناسبة، كمثال ظاهرة الهدر المدرسي التي تتطلب عملية تتبع وإنقاذ للطفل وهو في طور الدراسة وإعادته، ومعالجة المشكل الاجتماعي لتفادي الوصول إلى مرحلة الخطر، لكن يتم وضع برامج بعد مغادرة آلاف التلاميذ لمقاعد الدراسة وظهور أطفال جانحين، فالمسؤولية مشتركة بين جميع المؤسسات وزارة الشباب والثقافة ودور الشباب والأحزاب، لهذا فالعمل مع الشباب يتطلب إشراك الجميع بشكل متناسق ومنسجم، مع التقائية السياسة العمومية وإشراك المنظمات الشبابية والعمل في مجال التأطير والاستثمار في الشباب لأنه هو مستقبل البلاد.

بدوره، صرح عبد الله البوزيدي، رئيس منتدى الشباب القروي، بأنه لو تم إخراج المجلس الاستشاري للشباب إلى أرض الواقع، لكان من الممكن تفادي الأحداث الأخيرة لشباب «جيل زد»، الذي لو فتحت له أبواب الاستشارة والإشراك والتقييم ومنحت له فرصة مؤسساتية قانونية، لما لجأ للعنف ولا الخروج إلى الشارع ولا التظاهر والاحتجاج، مضيفا أن الدولة بكافة مؤسساتها تتحمل المسؤولية إلى جانب الحكومة والبرلمان، لأنه كان من الممكن تفادي الكثير من المشاكل عبر إنشاء هذا المجلس ومعالجة قضايا الشباب، وتشكيله بطريقة ديمقراطية تحترم العدالة المجالية والاجتماعية، واختيار ممثلي الشباب وفق أسس ديمقراطية نزيهة مع احترام كافة الفئات والمجالات، وإشراك ممثلي المجال القروي والجبلي.

واعتبر البوزيدي أن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي يشكل مؤسسة للترافع من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية، وإخراجه للوجود أصبح ضرورة ملحة لفتح الباب أمام الشباب الذين لهم كفاءات عالية ولهم رأي في مغرب 2025 الذي أصبح مندمجا في عالم الرقمنة والذكاء الاصطناعي، من أجل المشاركة في بناء الوطن، مشيرا إلى أنه سيكون فضاء للنقاش السياسي، وتوسيع المشاركة في التنمية السياسية والثقافية والاجتماعية من بين أهدافه، وتشجيع الشباب للمشاركة في الحياة بشكل عام عن طريق العمل الجمعوي والعمل الانفرادي، وهذا أمر محمود، ويشكل فرصة للشباب للاحتكاك مع الفئة المنتخبة في البرلمان ومع مؤسسات الحكامة، وسيكون له تأثير إيجابي على تصحيح الأفكار والنظرة الخاطئة على العمل السياسي، ويشكل جسرا لتحفيز الشباب على الولوج للعمل السياسي والاجتماعي والثقافي.

وحسب الفصل 170 من الدستور، فإن «المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية، وهو مكلف بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجمعوي، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية، بروح المواطنة المسؤولة»، حيث حدد الفصل 33 أهدافه في: «توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، وتيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات»، ويتألف المجلس من 30 عضوا، علاوة على رئيسه، الذي يعين

عبد الواحد **الزيات**

المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي هو مؤسسة دستورية **كان بالإمكان أن تكون لها مجموعة من الأدوار المهمة من أجل رسم السياسة العمومية للشباب، لكن غيابها ترك فراغا كبيرا، وجعل الحكومة تغيب قضايا الشباب في عدة مجالات**، وفي عملية إشراك منظمات المدنية بالرغم من أن هناك مؤسسات دستورية أخرى لعبت أدوارا مختلفة ونبهت إلى إشكالية السياسات المرتبطة بقضايا الشباب.

بظهير شريف.

ورغم المصادقة على مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بتأسيس المجلس الاستشاري للشباب بتاريخ 24 يوليوز 2017، في عهد الطالبي العلمي وزير الشباب والرياضة آنذاك، بتأييد 110 نواب، والذي يشكل إطارا قانونيا متكاملا لتقديم الاستشارة قصد بلورة السياسات العمومية المتعلقة بقضايا الشباب والعمل الجمعوي، ويمنح للمجلس الحق في إبداء رأيه في كل القضايا التي تحال عليه، والمساهمة في إعداد مشاريع الاستراتيجيات التي تعدها الحكومة في مجال الشباب والعمل الجمعوي، وإنجاز الدراسات والأبحاث وإصدار التوصيات إلى الجهات المختصة من أجل النهوض بأوضاع الشباب وتطوير العمل الجمعوي، إلا أنه لم يتم تنزيل هذا القانون على أرض الواقع للشروع في ميلاد المجلس وانتخاب وتعيين أعضائه.

ويرى بعض الباحثين أن إحداث المجلس الاستشاري للشباب يعد وسيلة لامتصاص غضب المجتمع المدني وشباب الاحتجاجات، وإعادة تعزيز مكانة وتمثيلية الشباب والجمعيات وموقعها في النسيج المجتمعي، بعدما أسند له القانون رقم 89.15 العديد من الوظائف والأدوار التي من شأنها إبداء الرأي للحكومة والبرلمان في جميع القضايا ومشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية والبرامج المتعلقة بالشباب، لكن الإشكال يكمن في أن القانون بصيغته الحالية، قد يحول دون توسيع دور هذا المجلس في تعزيز المشاركة الفعالة في مسارات إصلاح وضعية المجتمع المدني ورفع التحديات التي يواجهها الشباب، خاصة عندما نقرأ صلاحيات المجلس التي تبدو في مجملها صلاحيات تقتصر على إبداء الرأي والمشورة، لكن يبقى السؤال: هل سيكون مجلس الشباب مؤسسة مستقلة عن وصاية السلطة التنفيذية التي فشلت في وضع استراتيجية وطنية للنهوض بوضعية الشباب ؟

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

pub@alousboue.ma : 06 22 84 92 81

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub

إقتصاد

الشركة الجهوية متعددة الخدمات سوس ماسة تواجه الإجهاد المائي بـ«المونوبلوكات»

في ظل الضغط المائي غير المسبوق الذي يعيشه المغرب، والمتفاقم بفعل التغيرات المناخية والنمو الديموغرافي، يسرع المغرب وتيرة تنفيذ حلول مبتكرة لضمان التزويد بالماء الصالح للشرب.

ومن بين هذه المبادرات، يبرز البرنامج الوطني للمحطات المدمجة (المونوبلوك) التي تمثل اليوم حلا عمليا ومستداما لمواجهة تحديات الإجهاد المائي في المغرب، والذي تشرف عليه الشركة الجهوية متعددة الخدمات سوس ماسة تحت إشراف وزارة الداخلية.

ويهدف هذا البرنامج الطموح إلى إنجاز 203 محطات مدمجة لتحلية وتصفية المياه، باستثمار إجمالي يناهز 2.25 مليار درهم، وبطاقة إنتاجية تصل إلى 41 مليون متر مكعب سنويا.

وتتميز تقنية «المونوبلوك» بكونها مدمجة وفعالة، إذ تجمع في وحدة واحدة مراحل المعالجة المسبقة، والتحلية بتقنية التناضح العكسي، والمعالجة اللاحقة، والتخزين، والتوزيع، وتتيح هذه البنية المعيارية تركيبا سريعا يناسب المدن الكبرى والمناطق القروية النائية على حد سواء.

وإلى حدود اليوم، تم تسليم أكثر من 130 محطة، ما يعكس التعبئة النموذجية للسلطات العمومية ولـ SRM سوس ماسة؛ ففي هذه الجهة تحديدا، يجري إنجاز 24 محطة مدمجة باستثمار يفوق 500 مليون درهم، كما ستعزز هذه المنشآت بشكل مستدام أمن التزود بالماء الصالح للشرب في المنطقة.

ومن خلال هذا المشروع المهيكل، تؤكد الشركة الجهوية متعددة الخدمات سوس ماسة التزامها بنهج إدارة مستدامة ومبتكرة للموارد المائية، تجمع بين الأداء التقني، وسرعة الإنجاز، وخدمة القرب العمومي.

السعودية تستحوذ على شركة «هيليكونيا المغرب»

لبسط سيطرتها على مجال النقل الجوي عبر المروحيات في المنطقة، أعلنت شركة The Helicopter and Jet Company السعودية، عن دخولها السوق المغربي عبر الاستحواذ على 76 % من رأسمال وحقوق التصويت في شركتي «هيليكونيا إفريقيا ديفلوبمنت» و«هيليكونيا أيرو سوليشنز»، ما يمنحها السيطرة الكاملة على أنشطتهما، وذلك ضمن استراتيجية توسع إقليمي تهدف إلى دمج عمليات مجموعة «هيليكونيا» ضمن مشغل جوي صاعد في المنطقة، يمتلك خبرة واسعة في النقل عبر المروحيات، المدني والطبي والسياحي والصناعي.

وتعد The Helicopter and Jet Company، ومقرها بالمملكة العربية السعودية، من أبرز الشركات الرائدة في خدمات النقل الجوي عبر المروحيات، وتشمل أنشطتها الصيانة وإدارة الأساطيل وتنفيذ العمليات الجوية المتخصصة. في المقابل، تتولى شركة Heliconia Africa Development، المسجلة كشركة مساهمة مبسطة بالمغرب، قيادة الاستراتيجية الإقليمية للمجموعة في إفريقيا وتنسيق أعمالها الإدارية والتجارية، بينما تركز Heliconia Aero Solutions، وهي شركة مغربية ذات مسؤولية محدودة، على العمليات الميدانية وخدمات المروحيات المخصصة عبر مواقع تشغيل متعددة داخل المملكة.

تقرير لمندوبية التخطيط يكشف بطء خلق فرص الشغل

أوضحت المندوبية السامية للتخطيط في مذكرتها الظرفية حول تطور النشاط الاقتصادي، أن هذا الأخير سجل نموا ملحوظا بلغ 5.5 % خلال النصف الثاني من السنة الحالية، وهو أعلى مستوى له منذ مرحلة ما بعد جائحة «كورونا»، غير أن هذا الأداء الإيجابي لم ينعكس بنفس الوتيرة على سوق الشغل، حيث ظل خلق فرص العمل محدودا رغم الزخم المسجل في النشاط الاقتصادي، حيث لم تتجاوز زيادة فرص العمل المأجور 1.4 % على أساس سنوي، مقابل 3.4 % خلال الفصل الأول، نتيجة توجه المقاولات نحو رفع الإنتاجية بدل التوظيف، إلى جانب ارتفاع طفيف في تكاليف الأجور، خاصة لدى الأجراء الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور.

وأشارت المندوبية إلى أن الانتعاش الاقتصادي أسهم في تحسين المداخيل الجبائية بفضل اتساع الوعاء الضريبي، خصوصا من الضرائب غير المباشرة وضريبة الشركات، غير أن نفقات الأجور ارتفعت بـ 10.8 %، مما أدى إلى اتساع حاجيات التمويل العمومي وارتفاع عجز تمويل الاقتصاد الوطني إلى 3.2 % من الناتج الداخلي الخام، مقابل 2 % في الفصل السابق.

الخزينة العامة للمملكة تـدق ناقـوس الخـطر

في ظل الضغط الذي تعيشه المالية العمومية، أفادت معطيات رسمية حديثة بأن عجز الخزينة العامة للمملكة قد تضاعف، حيث وصل متم شهر شتنبر الماضي إلى 50.5 مليار درهم، مقابل 26.6 مليار درهم فقط خلال الفترة نفسها من السنة الماضية.

وفي نشرتها الشهرية المتعلقة بالإحصاءات المالية العمومية، أوضحت الخزينة أن هذا العجز يشمل رصيدا سالبا قدره 2.8 مليار درهم، مبرزة أنه مرتبط بالحسابات الخاصة للخزينة والخدمات التابعة للدولة المسيرة بشكل مستقل (SEGMA)، حيث سجلت الإيرادات العادية ارتفاعا بلغ 17.4 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بفضل تحسن المداخيل الضريبية، حيث ارتفعت الضرائب المباشرة بـ 25.1 %، وغير المباشرة بـ 10.2 %، إلى جانب تحسن الرسوم الجمركية والإيرادات غير الضريبية..

وتعكس هذه الأرقام، حسب المراقبين، وضعا ماليا مقلقا، إذ تظهر أن عجز الخزينة تضاعف إلى أزيد من 50 مليار درهم، وأن وتيرة الإنفاق العمومي تتجاوز نسبيا نمو الإيرادات، رغم التحسن الملحوظ في المداخيل الضريبية بفضل انتعاش النشاط الاقتصادي.

انخفاض حاد لأسهم «أكديطال» بعد إغلاق مصحتها بالرباط

AKDITAL
Des soins et des liens

بعد انتشار خبر إغلاق مصحة «أكديطال- أكدال» بالرباط بسبب عدم استيفائها الشروط القانونية لفتح مشروعها الصحي، سجل سهم المجموعة الصحية انخفاضا كبيرا على صعيد القيم الفردية ببورصة الدار البيضاء، حيث هوى بـ 5.43 - %.

وحسب توضيحات إعلامية، فإنه ورغم التغييرات والخروقات.. أغلقت «أكديطال» أكدال أبوابها وأعادت عمال البناء إلى داخل المصحة، لإجراء التعديلات المطلوبة، حيث تم هدم العديد من مرافق المصحة، والإقدام على تغييرات شملت التصميم النهائي المخالف للتصميم المرخص، حيث تسارع المجموعة الزمن من أجل استيفاء جميع ملاحظات اللجنة التي ستقوم بزيارة تفقدية بعد انتهاء الأشغال التي ما زالت جارية، والتحقق من مطابقة التعديلات التي تم تقديمها قبل منحها شهادة المطابقة النهائية، والترخيص بذلك لفتح المصحة التي أثير حولها الكثير من الجدل، في انتظار تحديد المسؤوليات حول من غامر بتسهيل افتتاح منشأة صحية لم تستوف الشروط القانونية قبل تقديم خدماتها للمواطنين.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصـدر مـنذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عـوض 290 درهم

الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شـيك ☐ تحـويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:
يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:
contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

جائزة نوبل للأدب..
بيان ضد الشعبوية الأوروبية

عبده حقي

لم يكن فوز الكاتب المجري لازلو كراسنهوركاي بجائزة نوبل للأدب لعام 2025 حدثا أدبيا صرفا، بل لحظة مشحونة بالرموز والدلالات السياسية والثقافية العميقة، فالأكاديمية السويدية، التي نادرا ما تكون قراراتها بعيدة عن المناخ الأوروبي العام، منحت الجائزة هذا العام لكاتب يتجسد في أعماله بوضوح لا نقاش فيه هاجس الانهيار والبحث عن الخلاص داخل قارة متوترة بين اليمين المتطرف والذاكرة الجماعية.

في ظاهر الأمر، تبدو الجائزة تكريما لأدب رؤيوي متفرد، لكنها في العمق، هي بيان ثقافي ضد الشعبوية الصاعدة في شرق أوروبا، وخصوصا في المجر التي يرأسها فيكتور أوربان، المعروف بخطابه القومي المحافظ وانتقاده المتكرر لما يسميه «الهيمنة الليبرالية الغربية».

لا يمكن فصل هذا التكريم عن السياق السياسي في العاصمة بودابيست؛ فبينما يقدم الرئيس المجر باعتبارها «الحارس الأخير للقيم المسيحية الأوروبية»، يأتي الكاتب كراسنهوركاي كوجه نقيض تماما: كاتب كوني، يهودي الأصل، مسكون بالقلق الأخلاقي، وناقد صامت لدوغمائية الدولة القومية.

إن جل رواياته، التي تنبض بالخراب والجنون والعزلة، ليست بعيدة عن الواقع المجري اليوم، بل يمكن قراءتها كتأمل أدبي طويل في النتائج الثقافية للسلطوية الجديدة، وفي هشاشة الفرد وسط أنظمة تخلط بين الدين والهوية والسيطرة على الذاكرة.

لذلك، فإن تتويجه ليس فقط اعترافا بعبقريته الأدبية، بل كذلك تصحيح رمزي لصورة المجر في أوروبا، وتذكير بأن الثقافة المجرية لا تقتصر على الخطاب السياسي الرسمي، بل تحتفظ بتيار نقدي عميق يواصل المسار في تقليد كافكا ولوكاش وبيلا تار.

في لحظة تاريخية تتصاعد فيها النزعات الانعزالية في أوروبا، يبدو اختيار كاتب مثل كراسنهوركاي، خطوة واعية من الأكاديمية السويدية لإعادة الاعتبار لأوروبا الوسطى كضمير فلسفي للقارة العجوز.

فمنذ سقوط جدار برلين، ظلت المنطقة تتأرجح بين الغرب الرأسمالي والشرق القومي، وبين إرث الحربين العالميتين وشبح الاتحاد السوفياتي، فروايات كراسنهوركاي مثل Satantango وWar and War، تصور هذا التيه بدقة وجودية، عبر شخصيات تتجول في خراب أبدي، وتبحث عن معنى وسط الركام.

لذلك، فتكريم هذا الكاتب هذا العام هو أيضا إقرار بأن أوروبا لم تخرج بعد من صدمة القرن العشرين، وأن أدب الخراب لا يزال ضروريا لمواجهة الانهيار المعاصر: انهيار المناخ، انهيار القيم، وانهيار الثقة بين الشعوب.

المنصوري يقدم «الزمن المنفلت»

تحت عنوان «الزمن المنفلت»، يقدم الفنان التشكيلي المنصوري الإدريسي محمد، معرضا فنيا جديدا تحتضنه القاعة الوطنية باب الرواح بالرباط يوم 21 أكتوبر الجاري، ابتداء من الساعة السادسة مساءً.

ويأتي هذا المعرض كتأمل بصري في فكرة الزمن المنفلت من القيود، حيث تتجسد اللحظات الهاربة والذكريات المتحولة في أعمال تشكيلية تنبض باللون والحركة والتجريب، فعبر هذا المشروع الفني، يفتح الفنان المنصوري الإدريسي محمد مساحة للتفكير في علاقة الإنسان بالزمن والوجود، من خلال مقاربات جمالية تجمع بين الحس التأملي والابتكار التشكيلي.

«الزمن المنفلت» ليس مجرد معرض، بل تجربة فنية تدعو الجمهور إلى الغوص في عمق اللحظة، واستشعار الجمال الكامن في انسياب الوقت وتحولاته.

ويشكل معرض «الزمن المنفلت» لحظة فنية وتأملية في نفس الآن، تتقاطع فيها التجربة الجمالية مع الأسئلة الكبرى التي يطرحها الزمن المعاصر، لا بوصفه مجرد سياق لمرور الأحداث، بل كقيمة متحولة، عصية على القبض، تفرض ذاتها كموضوع إشكالي في صلب الممارسة التشكيلية.

مهرجان البسطاوي
يكرم نخبة من الفنانين

كشفت الفنانة سعاد النجار عن تنظيم الدورة الخامسة من مهرجان محمد البسطاوي للمسرح الاحترافي، بمشاركة ثلة من أبرز الفنانين المغاربة، وذلك يومي 25 و26 أكتوبر الجاري، حيث شاركت عبر حسابها على «إنستغرام» الملصق الدعائي الرسمي للمهرجان، كشفت من خلاله عن قائمة المكرمين في هذه الدورة، من بينهم: بشرى أهريش، منى أسعد، فريد الشيبي، هشام الوالي..

ويأتي تنظيم هذا الحدث الفني تكريما لروح الفنان محمد البسطاوي، الذي بصم مسيرته بعطاءات مميزة في المسرح والتلفزيون والسينما، إذ يسعى المهرجان إلى الحفاظ على إرثه الفني ودعم الأجيال الصاعدة في المجال المسرحي، كما يعتبر فرصة لعشاق الفن للتفاعل مع نجوم الساحة الفنية، من خلال عروض مسرحية وسينمائية متنوعة، وورشات فنية وتكوينية تهدف إلى تشجيع الإبداع وإبراز الطاقات الشابة في المشهد الثقافي المغربي.

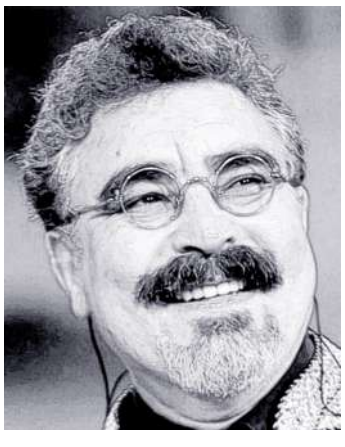

مراكش تحتضن معرضا يحتفي بفن التصوير والموضة

بحضور نخبة من الشخصيات المغربية والأجنبية من عالم الفن والثقافة، افتتح المعرض الفني «ديفيد سايدنر- إيف سان لوران»، الذي ستتواصل فعالياته إلى غاية 2 غشت 2026، والذي يخصص للمصور الأمريكي الراحل ديفيد سايدنر، بأسلوب أعماله الحسي ورؤيته الفنية المتفردة التي بصمت فن التصوير الفوتوغرافي للأزياء والبورتريه.

ويسلط المعرض الضوء على التعاون المتفرد بين سايدنر وإيف سان لوران منذ سنة 1982، والذي تميز خصوصا بإبداع الحملة الإعلانية الشهيرة لعطر Paris سنة 1983، والتي تعكس حساسية المصور وعمق نظرته الجمالية لأسلوب المصمم.

وفي تصريح إعلامي، أوضح مدير المتحف بمراكش، أليكسيس سورنين، أن هذا المعرض يبرز العلاقة الخاصة التي جمعت المصور الأمريكي بدار إيف سان لوران، ويسلط الضوء على الحملة الإعلانية الرمزية لعطر «باريس»، مبرزا أن «هذا المعرض يعد أيضا تذكيرا بأهمية مواكبة ودعم المواهب الشابة، القادرة بإبداعها على إحداث تحولات جذرية في مساراتها وترك بصمات دائمة في عالم التصوير الفوتوغرافي للأزياء».

ندوة في طنجة تجمع 3 أجيال سينمائية

ضمن فعاليات الدورة 25 من المهرجان الوطني للفيلم بطنجة، المنظم خلال الفترة من 17 إلى 25 أكتوبر الجاري، تنظم إدارة المهرجان ندوة علمية تشارك فيها 3 أجيال سينمائية لها أثرها الكبير في تاريخ السينما المغربية.

يشارك في هذه الندوة مجموعة من المخرجين مثل محمد عبد الرحمان التازي وأحمد المعنوني وسعد الشرايبي وزكية الطاهري ونور الدين لخماري وعلي الصافي ومريم عدو وعلاء الدين الجم وكمال لزرق، وهي أجيال سينمائية مختلفة لها منطلقاتها الفنية ومرجعياتها الجمالية التي استطاعت عبرها أن تفرض مشروعها السينمائي بعيدا عن التدوير السينمائي الذي أصبح يطبع السينما المغربية ويحكم عليها بالكثير من الوهن والضعف.

وتأتي قيمة هذه الندوة في كونها تعيد الاعتبار للحوار السينمائي بين الأجيال وتجعل منه أفقا لبناء مشاريع سينمائية مشتركة بين الأجيال على اختلاف مشاربها وتكويناتها ومرجعياتها، كما تسعى إلى تحقيق تواصل سينمائي فعال بين الأجيال، لكونه يساهم في تنشيط الحياة السينمائية بجعل قضاياها وإشكالاتها تطرح على الطاولة لتناقش وتحلل.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي

الأرشيف: حسن سرين

مراجعة النصوص: جميلة حلبي

المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي
شكيب جلال

المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي

الإخراج الفني: محمد الغولي

المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط

الهاتف: 05 37 70 80 47

البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma

الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma

رقم اللجنة الثنائية: أع/ 070-2011

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965

السحب: مطابع ماروك سوار

التوزيع: سابريس

القسم التجاري:
06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

الأسبوع الصحفي
تصدر عن دار النشر
دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 139

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

المغاربة والحرب الطاحنة ضد الاستعمار

بقلم:
مصطفى العلوي

عندما كان الملك المقدس، المرحوم محمد الخامس، يتقبل قضاء الله ويغادر عرشه وقصره في ظهيرة يوم 20 غشت 1953، ومعه أفراد أسرته، وهم في حالة اعتقال متعرضين لجزئيات من التنكيل الذي لم تنشر أسراره، منقولين إلى مطار الرباط لامتطاء طائرة بالية في اتجاه المجهول، لمجرد أن ملك المغرب رفض الإذعان لعجرفة الجنرال الفرنسي غيوم، وأصر على حق شعبه في الحرية والاستقلال، فإنما كان التاريخ في تلك اللحظات الحاسمة، القاتمة في أذهان الشعب المغربي، يعيد نفسه.

لأنه في نفس الشهر وفي نفس الظروف - 13 غشت سنة 1912 - كان الملك المقدس المرحوم مولاي حفيظ يغادر نفس القصر منقولا إلى ميناء الرباط لامتطاء باخرة «دوشايلا»، المستعملة لنقل البضائع، لتنقله في اتجاه المجهول هو أيضا، لمجرد أنه رفض الإذعان لعجرفة الجنرال ليوطي.

لم يكن التاريخ يعيد نفس الأحداث التي كان بطلاها ملكان عظيمان من ملوك الفتح الإسلامي بالمغرب، وإنما كان الجنرال غيوم سنة 1953 يمارس نفس حماقة الجنرال ليوطي سنة 1912.

فقد كان ليوطي - وليس بالموافقة التامة للحكومة الفرنسية - يريد إبعاد النار عن البنزين حتى لا يلتهب المجد الفرنسي بعد ما سمي بإمضاء عقد الحماية، مثلما كان غيوم - وليس بالموافقة التامة للحكومة الفرنسية - يريد إبعاد الروح عن الجسد حتى لا يعود المجد الفرنسي للاحتراق بعد مطالبة الملك محمد الخامس بإلغاء ذلك العقد، ولكن نفس التاريخ شاهد على خطأ الجنرالين.

وإن كان الأمر يتعلق بقصر ذاكرة الجنرال الثاني، وقصر نظر الجنرال الأول، فلأن الحاكمين الفرنسيين الكبيرين كانا ضحيتين لسقوطهما في شرك النسيان بدون شك.

نسي الأول، ليوطي، أن هناك شيئا اسمه الشعب المغربي بعدما أيقن بصحة هذه الظاهرة نتيجة الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ سنة 1830، ولم يكتشف الحقيقة إلا عندما كتب قبل موته، أنه أخطأ بعدما شحن تاريخ الاحتلال الفرنسي بالأكاذيب، وزور ضباطه في الاستخبارات واقع المغرب منذ سنة 1912، فوصفوا المجاهدين بقطاع الطرق، ووصفوا الثورة بالسيبة، وفيهم من كتب أنه بحث طويلا عن شيء اسمه ردة الفعل المغربية، فلم يجدها، رغم أن أغلبهم كانوا، وهم يبحثون عن ردة الفعل تلك، يتعثرون في جثث آلاف القتلى الفرنسيين على أرض المغرب.

وجاء الثاني، غيوم، ليصدق أكاذيب الأول، ليوطي، فكانت تلك غلطته الكبرى التي دفع ثمنها غاليا سنتين ونصف من بعد فقط.

ولكن مهما كانت ضخامة أجهزة ليوطي وعبقريته في مسخ التاريخ المغربي بعد سنة 1912، وتهافت فلاسفته على خلط الأوراق، وتزوير الخرائط، ومحو الآثار، وتدجيل عمالقة الجهاد، فإنه ليس من حق أي مغربي مهما كان انتماؤه، أن يسقط في فخ ليوطي.

وكم هو مؤسف أن ذلك هو ما حصل، زادته تزكية رغبة بعض السياسيين المغاربة سنة 1953 في تبني الجهاد والوطنية وحصر الأحداث السابقة في تاريخ مغلوط كتبه ليوطي وصدقه غيوم منطلقا من ربط أحداث سنة 1953 بما يسمى بالمطالب المستعجلة وعريضة الاستقلال، وكأن لا شيء قبلها.

وهذا الحصر من الجانب المغربي ليس في الواقع إلا تقصيرا وظلما وتجنيا وإجحافا وخطئا في حق تلك الأكوام المتراصة من الشهداء المغاربة الذين سقطوا على أرصفة التاريخ المغربي منذ سنة 1912، وقبل سنة 1912.

وليس الأمر متعلقا من طرفي بمبالغة في أهمية حركة «الجهاد» المنطلقة سنة 1912، ولا تقصيرا في عظمة الحركة السياسية سنة 1944، وإنما يتعلق الأمر بتاريخ «الجهاد العسكري» الذي أهمله تاريخ «الجهاد السياسي».

ولا ينطبق تعبير الإهمال على هذا الإجحاف، فإنصاف الجهاد السياسي يحتم علينا تسمية الإهمال بالانشغال، جبرا لخواطر من لا زالوا يستمدون أمجادهم من سنة 1944 أو من سنة 1936، وأقف هنا وقفة تقدير وإكبار لروح واحد منهم، هو المرحوم محمد بن الحسن الوزاني، الذي جاهد وناضل وخاض «حرب القلم»، لكنه التقى معي في هذه المؤاخذة واعترف بها عندما كتب مجلدات عن أمجاد الوطنية التي تنطلق من سنة 1936، لكنه اعترف بأنه لم يكتب عما سبقها من سنة 1912 إلى سنة 1936 فكتب (في الجزء المخصص من كتابه «حياة وجهاد») عن طور «المخاض والنشوء»، اعترافه الصريح بهذه العبارات: ((**وما أجدر الباحثين والمؤرخين المغاربة خاصة**(...)، **بأن ينكبوا على دراسة سجلات المقاومة المغربية ضد الاحتلال منذ أن اعتدت قواته على المغرب من سنة 1896 إلى سنة 1936، حتى تبقى عبرة خالدة على مر العصور وترويها الأجيال ما تعاقبت تعاقب الدهور والقرون، فهي مفخرة لا للأمة المغربية وحدها، بل للإنسانية جمعاء ضد الغزو والعدوان**)).

إننا نقرأ بين الفينة والأخرى، وفي إطار حملات موسمية، إعادات مكررة وسردا معادا لذكريات بعض الملاحم التي كادت كل الاهتمامات بها أن تحصرها في معركة «بوغافر» وملحمة «موحا وحمو» وبطولات زعيم الريف.

ولكن الواقع، هو أن الأمر لا ينحصر في ثلاثة معارك ارتبطت بثلاثة أبطال، وإنما يتعلق بحرب طاحنة ضد الاحتلال الأجنبي، يجب أن يكون التذكير بها درسا لكل من يحلم بغزو المغرب أو يستهين بشعب المغرب، حرب خاضها المغاربة قاطبة من تطوان إلى الحدود الشنقيطية، ومن مصب نهر ملوية إلى تخوم الصحراء الشرقية، وعبر خط معاكس من وجدة إلى السمارة، وخط عكسي من طنجة إلى تندوف، أما تسميتها بـ«الحرب» فهو منتهى التقصير في اختيار التعبير، وقد لا تفهم القارئة الكريمة أو القارئ الكريم مدلول هذا «التقصير» إلا عندما يقرؤون بين دفتي هذه الحلقات، أول سرد إضافي مدقق مكتوب بأسلوب المحضر البياني، بأسماء المواقع وتواريخها باليوم والشهر والسنة، وأسماء القبائل التي خاضت المعارك، وأسماء قادة الجهاد، إضافة إلى كشف مدقق بأسماء الضباط الفرنسيين والإسبانيين القتلى وهم بالمئات، وأدعو للقراء والقارئات بالصبر والأناة حتى يقرؤوا تاريخ أول حرب في تاريخ العالم دارت بين شعب أعزل مسلم مسالم، كان هادئا مطمئنا إلى أن هبت قبائله كبيرها وصغيرها، عربيها وبربريها، سوسيها وريفيها، صحراويها وفيلاليها، في جبال المغرب وفي سهوله، في وديانه وفي بطاحه.. لتخوض حربا طوعية اختيارية بديهية ضد الأجنبي، حربا إسلامية ضد الكفر الذي جاء بطائراته ودباباته ومدافعه ليفرض الغلبة على العرب والمسلمين.

حرب دامت من سنة 1896 إلى سنة 1936. إذن، تعدت حرب الثلاثين سنة التي طفحت بها أكيال مجلدات التاريخ الأوروبي، وتعدت في طولها الحرب العالمية الأولى والثانية، وتعدت حرب الفيتنام، لتبقى الحروب الظرفية أمامها صغيرة في حجمها وشراستها وطولها وقسوتها.

وحتى يمكن وضع القارئ في عمق الصورة، أبادر بسؤال القراء الكرام، عن أي حرب خاضتها أي دولة في التاريخ بهذا الجيش العرمرم من الجنرالات الذين تهافتوا على المغرب لمحاصرة الجهاد المغربي وتطويق الرفض المغربي للاستسلام ؟

هذا الاستسلام الذي كان غاية الجيوش الفرنسية، فنجد الجنرال غيوم الذي كان ضابطا هو أيضا في هذه الحرب، قبل أن يصبح منفذا لمخطط إبعاد الملك المرحوم محمد الخامس يكتب عن هذه الحرب: ((**إن كل قبيلة لم تستسلم لنا عن طواعية وبدون قتال، ولا دون أن تستنفذ آخر ما لها من طاقات في مقاتلتنا**)).

وربما يساعد الاطلاع على لائحة بأسماء الجنرالات الفرنسيين والإسبان، وعددهم 93، الذين خاضوا المعارك بالمغرب من سنة 1912 إلى سنة 1936، على تقدير ضخامة هذه الحرب، لتتجلى ضراوتها بالنسبة لأي حرب كبرى.

الجنرال ليوطي

الجنرال غيوم

يتبع